ء الاصل ليس لا ايس و الايس اسم للموجود فاذا قيل لا ايس فمعناه لا موجود لا جود
م كثيرا استعماله فحذفت الهمزة فاجتمع ان ساكنا فحذف الالف فبقى ليس فيد

بسم الله الرحمن الرحيم

أمّا بعد حمد الله أمّا كلمة فيها معنى الشرط فلذلك كانت الفاء لازمة

في جوابها قال سيبويه قولهم أمّا زيد فمنطلق معناه مهما يكن من شيء فزيد

منطلق وإنّما علقت الفاء بأمّا الخبر كراهة أن يوالي بين حرفي الشرط

والجزاء لفظا ولتضمنها معنى الشرط وتبعد ... لم يجز حذف الفعل بعدها فلا يليها إلّا الاسم

تستعمل في الكلام على وجهين أحدهما أن تستعمل بالتكرار للتفصيل

لإجمال طريق الاستيناف كما تقول جاءني إخوتك أمّا زيد فأكرمته وأمّا

خالد فأهنته وأمّا بشر فقد أعرضت عنه والثاني أن تستعمل

في كلام مستأنف من غير أن يتقدمها كلام ومنه ما يأتي في أوائل الكتب

ظرف من الظروف الزمانية وكثيرا ما يحذف منه المضاف إليه

ويبنى على الضم ويسمى غاية وههنا حذف المضاف إليه فلذلك بني والتركيب

منصوبا على الظرفية والعامل فيه أمّا عند سيبويه وجميع النحويين لنيابتها

لنيابتها عن الفعل تعمل في الظروف خاصة ولا يجوز أن يعمل فيه ... على

معنى أردت بعد الفراغ من حمد الله أن أملي ولا أملي على معنى أردت

أن أملي بعد الفراغ من حمد الله لأنّ أن تقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها

نص على ذلك سيبويه فلم يجوز أمّا اليوم فإنّي خارج أن يعمل في الظرف

خارج وجعل منصوبا بأمّا وذكر أنّه لا يجوز إذا كان ثمّ ما يمنع تقديم

معمول ما بعد الفاء عليها فبتقديم معمول ما بعدها عليها امتنع وأمّا إذا قلت أمّا

اليوم فأنا خارج فأنت بالخيار إن شئت أعملت أمّا وإن شئت

أعملت خارج وإذا قلت أمّا زيدا فأنا ضارب لم يجز لأنّ ضارب

لأنّ أمّا لا تتعدى إلى المفعول به فإذا قلت أمّا زيدا فإنّي ضارب فالمسألة

ممتنعة عند جميع النحويين إلّا أبي العباس المبرد فإنّه أجاز نصب زيد

بضارب وجعل لأمّا فائدة تصحيح التقديم لما يمتنع تقديمه وقد

نقل بعض المتأخرين عن سيبويه هكذا ولعلّ قول أبي العباس رضي الله عنه

أمّا بادئ بدء فإنّي أحمد الله على ما يعصف به المذهب فإنّه انتصب بادئ على الحال

من الضمير المستكن في أحمد ولا يمكن أن يجعل العامل فيه أمّا لأنّ أمّا لا تعمل

إلّا في الظروف وفاقا والحال المقدم مانع ... وهو قوله فضلت أنا وشيء

ثالث حيث بهما لا يتقدمها ثمّ جاعل النحو في الكلام كالملح في الطعام ووجه التشبيه

بين الملح والنحو ظاهر وهو الصلاح باستعمالهما والفساد بإهمالهما فإنّ

الملح إن استعمل في الطعام صلح وإلّا فسد كذا النحو إن استعمل في الكلام نحو

عرف زيد عمرا برفع الفاعل ونصب المفعول صلح الكلام فصار منتفعا به في تفهيم

المراد وان لم يستعمل فلم يرفع الفاعل ولم ينصب المفعول فيه

لخروجه عن الانتفاع به وجاعل يجر ورعلى انه بدل من الله ولا يجوز

ان يكون وصفا لله تع لكون الاضافة غير محضة لانها اضافة اسم

الفاعل الى مفعوله على معنى انه يجعل النوم في الكلام كالملح في الطعام

ومن شرط الموصوف والصفة ان يتطابق تعريفا وتنكيرا بخلاف

البدل والمبدل منه ونظير ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعشر يد

العقاب بعد قوله من الله العزيز العليم بانه بدل من الله ذو

الصفة تكونه نكرة في تقدير الانفصال معنى لا يقال اضافة اسم

الفاعل الى مفعوله انما يكون غير محضة اذا اريد به الحال او الاستقبال

فيكون في حكم الانفصال اما اذا قصد به معنى الماضي نحو زيد مالك ضيعته

العبيد كانت الاضافة حقيقية والمعنى به هنا على المضي لان جعل النحوي

في الكلام كالملح في الطعام شيء قد وجد قديما وتقريره قوله تع مالك يوم

الدين حيث اوقع مالك وصفا لله لانا نقول صدر الاستقبال فيما نحن

بصدده لان اسم الفاعل هنا لو لم يكن في معنى الحال او الاستقبال لما

عمل عمل الفعل وقد عمل فيكون بمعنى الحال او الاستقبال فيكون

الجعل بمعنى التصيير وهو من افعال القلوب المتعدية لمفعولين

المتناقضة الاقتصار على احدهما وقد عرفت في الثاني وهو اقاكما عرفت في وحده في قوله

كما لك ان جعلناه اسما بدا له او جار والمجرور مع المتعلق المحذوف اي كائنا كما لك

ان جاعلناه صرف خبر بشهادة فحوى الكلام وان اعملت في الثاني عملها في الاول وهو النحو

والا يلزم الاقتصار على احدهما وهو ممتنع فوجب ان يكون عاملا في

الاول وان يكون الاضافة غير محضة وهذا مثل قوله تع وجاعل الليل

مفعول ثان وجعل الظلمات والنور واجعل الكاف منصوب المحل حالا من النحويون

المفعول الثاني فيتأتى فيه ذكر وجعل اضافة محضة معرفة قلت يمكن ان يقال

الكلام هذا ولكن التزامه بكاد يعد تعسفا من جهة المعنى والانتصاب

جاعل على الحال وعلى المدح والالتفات على انه خبر مبتدأ محذوف وجه

وقيد الاسلام مجرور على الوصفية لاحي به واسم الفاعل هنا قد عرفت بالاضافة

اضافة كون بمعنى ما في الحال لازال كابنه مسعود هذه الجملة مع اضافتها

جملة معترضة بين اسم ان وخبرها ولا محل لها من الاعراب والاوجب عطف

كاسمه خبر الافعال وسعود بدل منه اى لازال كاسمه واشباهه لازال

مسعودا قوله متا استظهر اى حفظ وقرأ عن ظهر القلب وبا منه فلرفع

حين وهي مضافة الى الجملة التي بعدها والعامل فيها اردت اى اردت تاريخ

وقت استظهاره والجملة اعني اردت مع ما عمل فيه مرفوعة المحل على الخبرية

لان اى فان الولد الاعز مراد مني تلفيظا ومريدا قوله الضافة المختصة

الى الاقناع شيئان تكون من قبيل اضافة المسمى الى الاسم اى المختص

المخصوص بهذا الاسم كما في قوله اسم ناقتي سرنا وان تكون من قبيل اضافة

بهذا الاسم والضمير المجرور المتصل في لحفظه حاز ان يعود الى الولد

فيكون من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل وذكر المفعول متروك

اي يحفظ آياه ويحتمل ان يعود الى المختص فيكون من قبيل اضافة

المصدر الى المفعول وذكر الفاعل متروك قوله واحاط بمفردات

حفظا انتصاب حفظا على انه تمييز اي احاط حفظه بمفردات وكذا

انتصاب معنى ولفظا اي اتقن معنى ما فيه ولفظه وهذا القول

وفجرنا الارض عيونا فقال واتقن ما فيه وما اسم موصول والجملة مبتدأ

الظرفية اعني فيه صلته سدة مسد حصلا وكان ومن النحو بيان

فان قيد قوله حفظا مستدرك لانه يعلم من قوله

لا حاجة لذكره لانه يعلم من قوله

بحفظ قلنا الذكر اجابر للسجع

لفظا

لفظا

له وانيا اعني من النحو ظرف مستقر منصوب المحل على انه حال من الاسم

الموصول او من الضمير المستكن في فيه والعامل فيها اتقن او الظرف

المستقر اعني فيه كان المعنى اتقن الذي حصل فيه وهو من النحو

وانه اعني من النحو وان كان حالا الا انه يغني غناء التمييز في رفع

الابهام لان من فيه للبيان فان قلت اي فرق بين في رفع الابهام

ههنا وبين التمييز بعد اعني معنى ولفظا قلت الابهام الرافع اياه من

هو الابهام الكائن في الاسم المسوق له الكلام وهو الذي

الابهام الكائن في مضمون الجملة اعني وقوع الاتقان على مفعولات

اتقان اشياء قد يكون باتقان لفظ وقد يكون باتقان معناه وقد

يكون باتقانهما جميعا الى غير ذلك من المحامل فاذا قيل لفظا ومعنى

ارتفع الابهام وتبين المراد قوله ان المغذاي اطعمه وازيقه وكما

التلميذ تتبع اللسان بقية الطعام في الفم وقد يكنى به عن الكلام

كل لانه من دواعيه ودواعيه قال والخبر المدقق الحديث في اصل

والحدا الاخبار ويقال للرجل العالم بتعبير الكلام خبير والفتح وتكسر

لقتال للرجل العالم الحاذق كذا ذكره الجوهري في الصحاح قال حتى يعاق

بطبعه من لفظه الخلو من فلن مستقر منصوب المحل على الحال من فاعل
يفارق وهو الاسم الموصول اعني ما تنفجر ولا يجوز هنا ان يكون حالا
من الضمير المتصل بان لانه شبه تمامي حيز الصلة لا يتقدم على الموصول
قوله فوجدت اكثر ما تعاورناه بين الائمة التعاور والتداول يقال
اعوروا التي وتعاوروها اي تداولوه فيما بينهم وانتصابه على
التمييز قوله كراهيت ما فيها من الاشياء المعابة وانتصاب كراهة
على انها مفعول لها وهو مصدر مضاف الى المفعول وذكر الفاعل متروك
اي كراهتي ما فيها قوله ونفيت عن كل منهما ما تكرر اي عن كل واحد
منهما والتنوين عوض عن المضاف اليه الذي في قوله ع وكلا اتيناه حكما
وعلما قوله منهما راجع الى الكتب الثلثة المذكورة وما في ما تكرر مصدر
يه والمستكن فيه ضمير كل اي نفيت عن كل واحد منها تكريره ولا يجوز
ان يكون ما موصولة لان المنفي هو التكرر دون المتكرر
قوله استثقالا للاعراب انتصب استثقالا واستقلالا على انهما مفعول
لهما ولا انتصابهما على الحال لتضمنهما معنى مستثقلا ايضا وجه
وارادوا بالاعراب التكرر وهو بمعنى المصدر دون المفعول من ما تقدم

والمفاد انكم مفعول والمراد به الصبي المتقدم ذكره واللام فيه للعهد او
كل من يستفيد مني والام هنا غير مذكور فلا تنتصب غيرا على
ان حال من ضمير المتكلم المستتر بالتصيب وفاز بمعنى ظفر بالدال والذال
المعجمة قوله ان يعرفه منتصب من تاء الافتعال ومثله ذكره وقد جاء في البيان ايضا
نحو اذكر قوله الا عائذا بمحذوف الموصول هنا فانه منصوب على الاستثناء او
على البدل من ذكر شيئا اي لم اطلع كما عائذا بجزئي المضاف واما مجرور المحل
على البدلية من شيء او من ما يليها ولا يجوز ان يكون من بدلا
بالمسائل الف اللام في المعنى وكذا محذوف في قوله الا عائذا بالزيا
اما على الاستثناء او على البدلية من شيء قوله وبيتي اي
اغتنم والمغانم بمعنى واضافتها الى الاثاث باب خاتم فضة اي مغانم من
اتاه لان المغانم هي الآنية اي اشرف الحاصلة منه قوله
وكسرته اي كلوثة وجعلته مشتملا عليه استعارة من كسر الطعام
جناحيه اذا ضمها اليه للوقوع وتقنص الطير من الهواء الى الارض
التعريف قوله كل لفظة دلت على معنى مفرد بالوضع فخرج المركب
غير دالة موقعا ما فيها من التعرض لاحاطة الافراد والموقع موقع التعريف

والتعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد ثم التعريف مشتمل على القيود

احدها كونه ملفوظا به وقد احترز به عن الدوال الاربع الباقية

وكلمة للكلمة في الدلالة على المعنى التي هي الاشارة والعقد والنفس

والخط وفد اعترض بان للنبوي في زيد ضرب كلمة بالاتفاق وليس بملفوظ به

واجيب بان اللفظ يتناول ما كان ملفوظا به حقيقة وما كان ملفوظا به

حكما والمنوي في زيد ضرب وان لم يكن ملفوظا به حقيقة فهو ملفوظ به

حكما بتنزيل اسناد الفعل اليه ومحتمة تاكيد والضمير عليه وغير ذلك

من احكام القيد احترز بقوله كونها دالة على معنى وقد احترز به عن

المشاركة للكلمة في كونها لفظا وذلك نحو مخ ومعب ونحوهما مثلا

ذلك من الالفاظ التي لا معنى لها ثم ان كلا واحد من القيد بن اعني اللفظة

والدلالة يشتمل كل واحد منهما جنسا للكلمة بالنسبة الى ما يشاركها

فيما فوقه وفصلا لها بالنسبة الى كما لا يخفى اذ كل واحد منهما فيه النفي الثالث

ذلك اعني الدلالة على معنى مفرد او قد احترز به عن مثل الدار

فيدل على معنيين التوقيف الذكورة مع الاثنية فهو كلمة لان الكلمة واحد

حكموا ان كان جارا في حالة التركيب فالتنوين في هذا المثال هذا

حال

والكلمة وجوه والسواد الثاني وقوله مستدا والخبر موقوف مستدا ان

بالوضع مفعول فالصفة والموصوف

اعلم ان الكل لفظ موضوع

اعلم ان كلمة لا يخلو ان يكون مضافا اما الى النكرة او الى

الموقوفة فان كان الموقوف فلا يجوز فيه الا الفتح نحو لا رجل

الا النكرة فلا يجوز الا الرفع نحو لا رجل ان كان مضافا

الى النكرة فهو

بالافراد المؤذن به التاء في اللفظة قلنا ان مثل الاصل الشجاعة امتزاج

الجنس بالاسم والتصاله به ومجاورة العلامة اياه الذي تنزل منزلة

لفظة واحدة بحيث يقع الحلق الذي هو مخرج الواو على اثر الفاء

اشارة الى ان لكل لفظة فلا بد من التعرض لذكر المفرد احترازا عن المثنى

وعلى هذا الحكم سيضرب وضربت وضربنا ونحوها مما جرى فيه الكلمتان

يجري كلمة واحدة فان قلت لم لم يتعرض لذكر المفرد بغنى عن التاسع

اللفظة ذات المعنى المفرد لا تكون عبد الله لانه للفظ مفرد قلنا ان

مثل عبد الله علما دل على معنى مفروض ان اللفظ متعدد ومثل لا يعد

كلمة بل كلمتين بدليل انهم اعربوا الاسمين اعني المضاف والمضاف اليه في قولك

جاءني عبد الله باعرابين والكلمة الواحدة لا تكون معربة باعرابين

ولا نسلم انه اذا كان علما كان معناه متحدا فاول افراد المعنى مع تعدد اللفظ

يكون ممكنا فلا يكون التعرض لافراد المعنى مغنيا عن التعرض لافراد اللفظ

فلا بد من التاء والمد ان يالافراد لفظة احترازا عن مثل عبد الله وقولهم

قال ان الحق مفعول فلانه مما من اسم الا وهو يدل على معنيين احدهما

المستفاد منه بطريق المطابقة والثاني التذكير او التانيث لطاريان عليه

وكذا الفعل لدلالته على الحدث والزمان خبر واردٌ لان مدلول اللفظ هو
المستفاد منه بطريق المطابقة ولا تعدد فيه بل المتعدد لو كان لكان
اجزاءه واما الذي يفهم منه من اللوازم الداخلة او الخارجة فلا دلالة
اللفظ عليه بحسب الوضع فلا كلام فيه فان قلت ليس الغرض الخصر عن
ذكر المفرد بالتنكير القابل في مفرد اذ التنكير في الاسم الواحد يقتضي الافراد
فانه اذا قال على مفرد علم ان ذلك المعنى لا يكون الا واحدا قلنا نعم ان
المعنى الواحد قد يكون مفردا اي لا ينقسم اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى
وقد يكون مركبا كما اذا انقسم اجزاء اللفظ على اجزاء المعنى مثل ضرب
فانه يدل على معنى واحد الا ان ذلك المعنى مركب غير مفرد فذكر المفرد
احترازا عنه وعن مثل الكلم والقيد الاخير
احترازا عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
كون الدلالة بالوضع قالوا انه احترازا عما يغلط فيه العامة مثل قولهم
ميشون للمشوم وغير ذلك مما يجرونه ويغلطون فيه وقيل انه احترازا عن مثل
اخ فانه يدل بالطبع على الوجع لا بالوضع وكذا اخ فانه يدل على السعال
بالطبع ايضا لا بالوضع فان اشتمال ذلك لا تعد كلمات وكنا ان يقول
على الاول ان المخترع لا يخلو اما ان لا يكون له دلالة على معنى اصلا او كانت

فان كان الاول فقد خرج بقوله دلت على معنى وان كان الثاني فدلالته اما
بالوضع او بالطبع لا سبيل الى الثاني لان قولنا ميشون فعل لا يدل بالطبع
على اللفظ فتغيير الاول فيكون المخترع كلمة فلا يصح ذكر الوضع احترازا
عنه والجواب عنه ان المخترع له دلالة على معنى ما لا بد اذا ذكر فيه
ذكر المعنى وليست تلك الدلالة بحسب الوضع لكونه مخترعا عنه ولا بالطبع ايضا
بل بطريق الاستعمال الخطاء ولما كان الغرض ما حصلوا كان الدلالة اتفاقا وان
كان اللفظ خطاء فظهر ان المخترع لا يخرج بقوله دلت على معنى وان
ذكر الوضع لا بد منه فهذا شرح القيود المذكورة في هذا التعريف
واما دخلت الفاء في قوله فهي كلمة الشرط وفعل الشرط محذوف
الشرط واذا تقديره اذا سمعت معنى الشرط جاز دخول الفاء في خبره وذكر
اما ان يكون اسما موصولا اسم فعل او ظرف كقوله تعالى الذين ينفقون
اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية الآية عندهم وقوله تعالى
وما بكم من نعمة فمنه الله او تكون موصوفة باحد هذه نحو مررت برجل
الدار فله درهم وقوله كل لفظ دلت على معنى من قبيل الاسم فان قوله
كل لفظ نكرة وصفت بقوله دلت على معنى وانث الضمير المستكن في دلت

وان كان لفظ كلام جزء كيدا اعتبارا لمعناه لانه ابدا يأخذ حكم المضاف
اليه فيه خلا الفاء في الخبر اذا استحق اللفظ لتضمنها كلمة انما هو
بعيد الالتباس على معنى مقرون بالوضع كما ان استحقاق الرجل للدرهم
انما هو بسبب الايمان حتى لو اباتها ما استحق قطعا ولو ترك الفاء لما
افاد الكلام هذا المعنى الذي في الفاء من معنى التسبيب قوله وجمعا
كلمات وكلم الكلم جمع كثرة يتناول ما فوق العشرة والكلمات جمع قلة يتناول
العشرة فما دونها الى الثلاثة وهي ثلاثة انواع اسم وفعل وحرف
وجه الاختصاص ان يقال كل كلمة اما ان يكون دالة على اقتران احد
الاوقات الثلاثة او لم يكن والاول هو الفعل والثاني اما ان يكون
بحيث لا اعراب به فهو الحرف او لم يكن والاول هو الاسم والثاني هو
قالوا الكلم كلها اما ان يكون مستقلا بافادة معناه او لم يكن والثاني هو الحرف
والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لم يقترن والاول هو الفعل
والثاني هو الاسم ثم فرق المستقل بانه الذي يتم الجواب به وحده
فيلزم منه ان يعد اسماء الحوصولات من قبيل الحروف لان الجواب
لا يتم بها وقد قال الاسم ما جاز ان يحدث عنه وعن مسماه الاسم بشهادة

معناه الدال هو عليه فان صيه بد على اسكت في انه يتأتى الاخبار
حرا سكت كما لا يتأتى عن غيره وعلى هذا سائر اسماء الافعال والجمل
قالوا ان هذه الاسماء هو صنوف موضوعة موضع الافعال الآن ان كذلك يجوز
هذه الاسماء موضوعة مواضع معانيها مسندة اليها فاذا قلت
فمعناه سكوتك بالنصب على معنى اسكت سكوتك غير اقيم صيه مقامه فلما
كان هو مسند الى الفعل عبر النحويون بانه اسم للفعل فقيل
والا فهو اسم المصدر وهذا الذي تحقق اسميته وقد يمكن ان
التاء بدل من صدري حتى ظفرت نبش من قبل اسحاق
فانه ذكر في امين انه محرف وموضوع موضع الاستجابة يمكن ان صه موضوع
موضع السكوت والسكوت مما يعوض عنه قولك وهو السكوت حسن
فاذا فرق بينه وبين متى ان كان له معنى ما يجوز
ان تعدي الاسم بجواز الحديث عنه مما لا يشك عن ضعف وهم يعرف
فساد فان صحة الحديث ليست من الفصول المقومة للاسم بل من جملة
لوازمه حيث لا يلزم من انتفائها انتفاء الاسمية فان قلت
احدهما اعني صحة الحديث عنه او كونه في معنى ما يحدث عنه

من لوازم مسماه متناه تحققه بدون احدهما قلت الشيء يوجد الشيء ايضا
بغير مناسب لما فيه من الكيفية المنافية للتعريف على ان لقايل ان يقول الكلام
على الاسماء اللازمة للنظر فيما نحن فيه وهو الوقت والمكان مطلقا اما
الضعف من وراء الاعتراض فان الاسماء اللازمة للظرفية ليست في معنى
الوقت والمكان مطلقا بل في معناهما مع اعتبار وقوع الفعل فيهما
والوقت والمكان اذا تقيدا بهذا القيد مما لا يصح الحديث عنه لامتناع
كون الشيء مخبرا عنه مع كونه محلا للفعل والا يلزم كونه مرفوعا
بالفعل ومنصوبا بما فظهر انها ليست في معنى ما يحدث عنه وان قلت اذا كانت
في معنى الوقت والمكان المقيدين بالقيد المذكور فقد اشتملت معناها على
مطلق الوقت والمكان فيصح ان يقال انها في معناهما قلت فظ هذا لا يلزم ان
يكون عامة الافعال اسماء لكونها مشتملة على معنى المصدر والمصدر
مما يحدث عنه وفي كذا زيد والعلم والجهل فوق كذا حرج زيد والعلم حسن
والجهل قبيح او كان في معنى ما يحدث عنه ان زال مشبه وتخيلها فانك لا تحدث
عنها للزوم ظرفيها والكتابة في معنى الوقت وهو مما يحدث عنه في قولك
الوقت وطاب واتسع الخرق على الراقع وهذه الامثلة ايضا فان معنى بان الاسم يقسم الخبر

وهو الدال على معنى يقوم بذاته كزيد وعمرو والى معنى وهو ما لا يقوم بذاته
سواء كان معناه وجوديا كالعلم او عدميا كالجهل فعل ومن علاماته
التصرف اللفظي ودخول الالف واللام انما اختص دخولها بالاسم لان الفعل
التعريف على ما سيجيء والتعريف متمم الاخ الاسم لان الافعال احداث
تدل على معان لا يتصور فيها التعريف واما قول الشاعر وسيف ح البدوح
من نافعة ومن نحو قوله تعالى يتقصص فما لا يعتد به لقلته ونذور
والذي شجعه على ادخالها على يتقصص وهو فعل مضارع انه رآها في
الصفات التي بمعنى الذي نحو الضارب غلامه زيد فاستعملها على هذا المعنى
وحرف الجر انما اختص دخول حرف الجر بالاسم لان حرف الجر انما يدخل
لتجر الافعال التي لا يتعدى بنفسها الى الاسماء نحو مررت بزيد واخذت
منه وغير ذلك فامتنع دخولها الا على الاسماء بعد تحي فعل يتعدى بها
انما عملت الجر لانها لما لم يتصور دخولها الا على الاسم عملت عمله
الذي هو الاسم وهو الجر لا يقال ان الجر قد يدخل الفعل نحو قوله
الدليل على اسماء الزمان نحو قولك يوم يقوم زيد فيقوم في محل الجر وان
اريد به صورة الجر فيه ايضا فيما بعد جملة نحو يوم يكشف عن ساق الذين كفروا

كما تقول

لانا نقول ان الاعراب انما اعتبر ليدل على ان الاسم يظهر صوته وتقديرا نحو مررت
بزيد وان يظهر ضمة الحركة امتنع جره فاعرب اعراب منه نحو مررت بالقاضي
وان يظهر محلا لا صوتا ولا تقديرا اي كان في محل الوكان فيه جر
من المعربات لظهرت تلك الحركة كقولك مررت بمن جاءك فاذا تقدر
كلمة فتقول اجر المستفاد من العلم الممتنع والفعل على الوجه الاول
لين دون الثالث ويفرق في الاعراب بالالف بين دون الثالث الا
يرى انهم حكموا على مثل ما وهاو الذي وغيرها بانه مبني مع
كونه البتة مرفوعا محلا او منصوبا او مجرورا فلم يعتدوا بالمحل
والتنوين انما اختص حروف التنوين بالاسم لانه
انما يدخل الكلام اما فرقا بين المنصرف وغير المنصرف نحو زيد ورجل
وذلك لا يتصور الا في الاسم اذ الصرف ومنعه لا يكون الا في الاسم
واما فرقا بين المعرفة والنكرة في نحو قولك كان زيدا كان رجلا
وذلك لا يتصور الا في الاسم واما عوضا عما اضيف اليه نحو كل كان الاصل
ان كان كذا وكذا فحذف المضاف اليه واقيم التنوين مقامه فلا يتصور الا في الاسم فقد عرفت ان التنوين

في اياك وهاك واذا تتبكر والتاء في انت وانا كان اسنادها الى الضمير المتكن فيها ابرز

لانه لو كانت ضمائر لكانت افعالا على الوجه ان يكون اسنادها الى الاسماء كما في ان زيدا

فعل فاذا كانوا يقولون يا قوم حبه ونحوه ما ولا تقل ان

اسناد فعل الى ما لم تتكن فيها كزيد حبها تقول استدل الى ضمير متكن فيها وانما

الحق الواو والالف والنون علامة لان المتكن فيه ضمير جمع لا الواحد فهو كنحو الواو والنون

في اكلوني البراغيث وفي قوله واسروا النجوى الذين ظلموا على احد الثاء وبلاء

الفعل وضمنها الحوق تاء الثانيث ساكنة اخرت ثانيا ساكنة عن التحريك فالتحقت

بالاسم نحو مسلمة وقائمة واما نحو اسكت فقد يكون الامر في الفعل نحو نصرت وعلمت

وتجتمع وانما اختص التحريك بالاسم وبالسكنة بالفعل لتتل الفعل وخفة الاسم

للتعادل بينهما وله ثلثة امثلة الاول المفتوح الاخر وسمي الماضي والثاني

يدل على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وهو مبني على الفتح وسبب بنائه

شبهه الفعل والافعال صدرت في الافعال البناء لان المعاني المودعة للاعراب

اعني الفاعلية والمفعولية والاضافة مفقودة فيها فجرى مجرى ان ليت ولعل

يعود واما سبب بنائه على الحركة والاصل في البناء السكون فهو ان له

مشابهة بالاسم وهو وقوعه موقعه مررت برجل قائم كما تقول مررت برجل

قائم

قائم فنصل بالحركة على فعل الامر الذي لا يشابه الاسم بوجه من الوجوه والحاكم

فصار ان المضارع لما ضارع الاسم مضارعة تامة من غير وجه اعرب واما

لما كانت مضارعته غير تامة ولم يكن بحيث تستحق من البناء الى الاخر سلم الكلمة

ولكن عدل عن اصل البناء الذي هو السكون الى الحركة والامر لما ضارعه

جعل قائما على اصل البناء الذي هو السكون وانما اخرت الفتحة من سائر الحركات

لخفتها وتنقل الفعل فهو ابدا مفتوح الا ان يعرض ما يوجب سكونه او ضمه

اما السكون فعند الاعلال نحو دعى ورمى اصله دعو ورمي وقد يسكن

من الصول التصريف ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما انقلبا

الواو والياء الفا والالف لا تقبل الحركة وكذا عند طرون بعض الضمائر نحو

ضربت وضربنا بخلاف ضربن وانما سكن عند وقوف هذه الضمائر خوفا عن توالي

الحركات الاربع فيما هو في حكم كلمة واحدة واعني بالفعل وفاعله اذ الفاعل

على كل من الفعل على ما سيجيء يعني انما الضم نحو واو الضمير نحو ضربوا الا ن

الواو اذا كانت من نفس ما قبلها مضموما ابدا والفتحة انما يعاقب

على اوله الزوائد الاربع وانما اعتقبت هذه الزوائد على اول المضارع

لانه لما وجب المخالفة بين الماضي والمضارع وكان الفعل اما صادرا

عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغايب طلبوا
حروف تدل على المضارعة وعلى هذه المعاجم يا على سنتهم في طلب
الايجاز فوجدوا في الحروف بالزيادة حروف المد واللين لكثرة دورها
لهما في الكلام اذ الكلام لا يخلو عنها او عن بعضها اعني الحركات فصعب
والى الالف فجروها لبعدها عن الابتداء بها واختصوا بها المتكلم وحده فقط
اول الثلاثة الالف لانها في الاصل اخفى فيستأنس بها المتكلم بالاخف ثم عدلوا الى
الواو فوجدوا زيادتها اولى لتضمنها الى الاستتباع لان الغائب يتبعه وهو اه
فلو زيدت عليها واو اخرى ثم ادخلت الواو العاطفة لادى الى اجتماع الى
مثال وكان يشبه بناء الكلمة فعوضوا عنها التاء لانها كثيرا ما تبدل منها
نحو تراث وتجاه والاصل وراث ووجاه وجعلوها علامة للخطاب والتاء وحدها
لكونها علما للمخاطب والتاء فيه في المانث ولم يكن الفرق بينا باسكانها
في الواحد الموضعين لوقوعها اولا بخلاف المانث ولم يكن ضمها ايضا لان
لئلا يلتبس بلغة من يكسر حرف المضارعة فتقول تعلم بالكسر ثم
عدوا الى الياء فلم يجدوا مانعا يمنع من زيادتها اولا فزادوها
و

وتعينت للغايب اعني غير المتكلم والمخاطب ثم طلبوا التكلم مع غيره وحرفا تزاد في
اول الفعل فوجدوا السبق الحروف بذلك الموضع النون لانها علم للتكلمين
في الماضي اولانها اقرب الحروف شبيها بحروف المد واللين لكونها غنة في الخيشوم
كما انها مدة في الحلق فان قلت فلم اختصوا صيغة المضارع بالحاق الزيادة
دون الماضي قلنا لان الصيغة المزيد عليها بعد الصيغة المجردة والزمان
الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضي فجعل الصيغة السابقة للزمان السابق
واللاحق للاحق وبسبب المضارع ولتماسك مضارعا لآلة يضارع الا
سم ابتدئ بشابهة ولزاكر من جهة اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانه
نزنة اسم الفاعل في عدد حركاته وسكناته وعدد حروفه نحو ضارب
ويضرب ومدحرج ويدحرج واما المعنى فلان وجود احدهما انما شايع فيختص
بيان شايع
صالح للزمان الحاضر والمستقبل ثم يختص باحدهما بدخول اللام او ان بين او سوف
كلان اسم الجنس شايع في امثلته ثم يختص بواحد بعينه بدخول لام العهد وثانيا
انه بذكر فقد شابه الاسم في كونه صالحا لمفاعلة والمفعولية والاضافة واختصاصه
بواحد منها عند دخول احد العوامل وثالثا انه يا شيوع فقد شابه الاسم المشتركة
كالعين ونحوها ورابعا بما وقع الفعل كواحد منها عن اسم الفاعل والفعل

المضارع الى الحال عند الاطلاق نحو زيد يصلي وزيد يصلي وامّا الاستقبال فمن قرينة

وقوعه موقعه نحو زيد قائم وزيد يقوم والثاني مع خلوص اللام بتداء على اكثر

نحو ان زيدا القائم وان زيدا ليقوم فلما اشبه فتحوا النون من

جوستمي مضارعا علا اعرب بوجوه الاعراب وعوض لزوم مكانه الجر على قال

في موضع ان شاء الله تعالى واذا دخلت عليه لام الابتداء خلص للحال

قولك ان زيدا ليقوم محالة على اذا قلت ان اكان اللام للجحد فكيف جامعت حرف

الاستقبال في قولهم لسوف اخرج حتما وفي قولهم بعطيك قلنا ان اللام يفيد التوكيد

والحال في الآيتين فدرء ومعنى التوكيد ونظير حرف النفي في قوله تعالى

مع انه عوض عن همزة الاستفهام المحذوفة بعد حتى

اجيز نداؤه مع ان الجمع بين حرفي التنبيه وحرف النداء ممتنع ولذا قطع همزة

والثالث امر الموقوف الآخر وسمي الامر الحاضر لان صيغة الامر للمخاطب

من المستقبل الا المخالفتين لسبقتها الالف التي تجيء للزائد ثم بعد ذلك

ان كان ثانيه ساكنا جئت بهمزة الوصل ضرورة فامتناع الابتداء بالساكن وان

كان متحركا تركته على حاله فتقول من ثقب اثقب ومن نقد عود من ضرب اضرب

ومن غاسل اغسل وهذا معنى قوله مشتقا على طريقة افعل اي مشتق من مضارع

كاشتقاق افعل من تفعل واما قولهم تكرم اكرم بقطع الهمزة

فان الاصل في تكرم توكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاؤا بالامر

على الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من المجرد والثلاثي وبينه من

المزيد فيه وانما حذفوا الهمزة من المضارع فرارا من اجتماع الهمزتين في فعل

المتكلم نحو اكرم وقد حذفوا من الكل اجراء للباب على وتيرة الاطراد ثم اعلم

ان الامر موقوف عند البصريين اي مبني على السكون لان الاصل في

فعل البناء على ما سبقت الاشارة اليه والاصل في البناء السكون وانما الحركة

عرضت لالتقاء الساكنين وبني منها على الحركة ما بني لمشابهته

الاسماء مشابهة بين فعل الامر وبين الاسم بوجه من الوجوه فبالحري ان

يكون باقيا على اصل البناء والكوفيون على انه معرب مجزوم لان الاصل

في افعل لتفعل كقولهم في الغائب ليفعل وعلامة لكن قراءة النبي صلى الله

عليه وسلم وبذلك فلتفرحوا الخ مرفوعا اللام جريا على سنتهم في طلب التخفيف فيما

يكثر استعماله ثم حذفوا حرف المضارعة تفاديا بذلك من وقوع اللبس بينه وبين

المضارع في نفي الفاء ساكنا في جئت بهمزة الوصل واتبعوا بها ما بعدها

في ان عند وجود الاعراب في الفعل المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف

المضارعة ثابتا كانت العلة ثابتة سليمة عن المعارضة فكان حكمها ثابتا
ولهذا كان قوله سوف يقوم كلاما مستقيما وجعل حرف المضارعة حرف الفاء
محذوفا في محل النزاع فكانت علة الاعراب مستقيمة فيكون الاعراب ثبوتا
المطلوب وقوله والحرف ما جاء لمعنى ليس بمعنى اسم ولا فعل آخره هادل على
معنى في غيره وذلك لان الحروف وسائر ادوات تتلاقى بها المعاني الاسمية
والفعلية ولا تختص بمفهوم ما تباعا على الانفراد الا بدل ان معنى
على الانفراد حتى يتوسط بين كلمتين وعلى هذا سائر الحروف الا بقال
ان في قد تدل على التحقيق وعلى التقليل وعلى الاستقبال وعلى الماضي
لا يحتاج في تصورها الى غيرها لانا نقول ان هذه الحروف قد تدل على المعاني
كون نحو ما كرمت وليكن عند اخبارها الى الاسماء والافعال ولا تدل عليها
دلالة الاستقلال اذ لا يصح ان يقال في واقع كما يقال الاشتمال واقع وعلى
هذا سائر الحروف الدالة بنفسها لا يكون حدثا ولا محدثا عنه فقد
عرفت ان كلا من هذه الاقسام الثلاثة تتم كلمة فاعلم انه اذا التأليف
منها اسمان او فعل واسم وانما يكون كلاما وجملة اعلم ان الكلام انما
يطلق عادة بحسب الوضع على ما يفيد بنفسه وذلك لا يتأتى الا بعد الاسناد
وهو

وهو في عرف النحاة ضم كلمة على احدى الكلمتين الى الاخرى على وجه الافادة التامة
الى على وجه يحسن السكوت عليه والاسناد لا ينعقد بين الفعلين فروقة
امتناع قيام الفعل بالفعل ولا بين حرف وحرف ولا بين حرف واسم وحرف وفعل
لما عرف ان دلالة الحرف ليست بدلالة الاستقلال وانما هي عند انضمامها الى
الاسم والفعل فالاسناد الصحيح انما ينعقد بين اسم وفعل لان الاسم
هو الدال على الذات والتشخص والفعل هو الدال على المعنى والنسبة
ثم الاسناد ينعقد بينهما لامحالة وكذا بين الاسمين بشرط ان يكون
احدهما معنى الفعل لان الاسناد لا يتصور بدون المعنى النسبي وهذا
معنى قولهم ان الخبر لا بد من ان يكون فعلا او في معنى فعل وقد يحذف
على ان زيدا لما خرج في تأويل خروج وعمرو غلامه مركب وكل مركب فمن هذا
عرفت ان الكلام يفتقر الى ثلثة شرائط احدها التأليف تحقيقا او تقديرا
نحو زيد قائم وقام زيد والثانية كون التأليف من اسمين او اسم وفعل
والثالثة كون ذلك التأليف على وجه الاسناد لا على وجه التعدي او اول
اضافة او التقييد اعني التوصيف وغير ذلك نحو غلام زيد او الجار والمجرور
فقولنا اذا ائتلفت اشارة الى الشريطة الاولى وقد احترز بها عن افراد الكلم

وقوله اسمان او اسم وفعل اشارة الى الشرط الثانية وقد احترز بها
عن الاقسام الاربعة المشار اليها وقوله والفا واشارة الى الشرط الثالثة
وقد احترز بها عن التعدد والاضافة والتوصيف ونحوها ثم اعلم ان
الجملة قد تطلق على ما يطلق عليه الكلام بالتراوف بين النحويين فقال و
الجملة اربع قد عرفت ان الكلام والجملة لا يتاتى بدون الاسناد وقلت ان
المسند والمسند اليه اما ان لم يعرض لهما ما يسد بها صلاحية السكوت
عليها او نحو جهما الى جملة اخرى او قد عرض لهما ذكر والتاء هو الجملة الشرطية نحو
ان اتاني زيد اكرمه والاول اما ان المسند موخر عن المسند اليه لفظا
لا تقديرا او يكون موخرا عنه اما لفظا واما تقديرا والثاني هو الجملة الاسمية نحو
زيد قايم او قايم زيد والاول اما ان يسد المسند ظرف او ما جرى مجراه والثاني
والثاني هو الجملة الفعلية نحو ضرب زيد واقايم الزيدان وبلغات الامر وغير ذلك
والاول هو الظرف مسخونى الدار زيد واما مكر بكر فان قلت قولهم حتى مال جملة
لان ارتفاع مال على الابتداء والظرف المقدم مرفوع المحل على الخبرية فكيف
تحمد كلامك فيه قلت الجواب عن هذا مبني على مقدمة وهي ان الظرف المستقر
اعني السادس من الفعل لا بد من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة التي هي المبتدأ
والظرف

تقوم السماء ولا نسلم تقدير قيام السماء وعند الجملة لا فرق بين الحدث

وغيره في اشتراط الاعتماد فارتفاع هذه الاسماء عنده بالابتداء وهو

الاقرب الى القياس ولو اتلخص بهذا فنقول قولهم عندي مال جملة ظرفية

عند الكوفيين والاخفش وعند البصريين جملة اسمية الا ان الخبر اعني الظرف مع

ما تضمنه من ضمير المبتدا جملة عندهم لكونه متاولا بالفعل نحو استقر او حصل

ون اسم الفاعل هو الصلة لا وقوع صلات للموصول نحو الذي زيد والصلة الخ

يكون الاحد وعلى كلا المذهبين فالاستشهاد بالجملة الظرفية صحيح لتضمنها

التام جملة فيه بلا شبهة ولكن منها ما تقوم مقام المفرد فتكسى اعرابه

اعلم ان الجملة كثيرا ما تقوم مقام المفرد فتكسى اعرابه

هي وهو مقامه وهو المعنى من قولهم فتكسى اعرابه وذلك كجملة الاستثناء

ستة مواضع احدها خبر المبتدا وذلك نحو زيد ضربته وزيد اخوك ذاهب

وبكان تقول شيء كرو خالد في الدار فقولنا في الدار جملة عند اصحابنا السلا

مندا استقر على ما ذكرناه انفا وعند الكوفيين مفرد لان فيه مستقر عندهم وانه

مع الضمير لمن جملة على ما سنبين وذكرنا موضعه وثانيها الخبر في باب ان نحو ان

زيدا ذهب اخوه وبلغني ان عمرا قد ذهب اخوه وكان عمرا غلامه اسد وبان

زيد

ولعل السر فيه ان الجملة الشرطية لتضمنها الظرف المقتضي للصدر الكلام
لا تكاد تربط بشيء قبلها الا ان يكون هناك فضل فوق ومزيد اقتضاء
الذكر كما في الجزء والصفة فان المجيء لعدم استغنائه عن الخبر يضيق
الى نفسه ما وقع بعد ما فانه لا بد في صلوح الذكر وكذا الموصوف لما بينه
وبين الصفة من الاتصال والاتحاد المعنوي حتى انهما قد جعلا شيئا
واحدا في غير موضع بخلاف الحال فانها تستقل عن صاحبها جدا ولذلك
سمعوها قطعا فلم يسوغوا نحو جاءني عمرو ضاحكا حال الابعد اذ بدونها في معرض
الاسمية التي ليست بتلك المثابة ثم قد اوقعوا الجملة المصدرة بحرف
الشرط موقع الحال ولكن بعد ما اخرجوها عن حقيقة الشرط وتلك الجملة
لا تخلو من ان يعطف عليها ما ينافيها او لم يعطف والاول نحو
الواو مستمر فيه نحو اتيتك ان اتيتني وان لم تاتني لولا يخفى ان امر
التقيضين من اللزوم طين في مثل هذا الموضع لا يستقيمان على ما مضى
الشرط بل يتحولان الى معنى التسوية كالاستفهامين المتناقضين نحو
قوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم واستغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وامثاله فلا
بد فيه من الواو نحو اتيتك وان لم تاتني واكرمك وان اهنتني ولو ترك

الواو

بلى الواو ههنا لا عطف دون الحال والمعطوف عليه محذوف والتقدير ان
استثنى وان لم تاتني وان لم تستثنى محتجا بان الشرط
والمستقبل لا يقع حالا والجواب عنه ظاهر الجملة المصدرة بان لم تجعل حالا
الا بعد ما انسلخ عنها معنى الشرط واذا كان كذلك لم يبق للان دلالة على
الاستقبال فاذا جاز وقوع الشرطي المتناقضين خاليا عن الجازم عنها عن الشرطية
فليجز في الواحد على ان قوله ان المستقبل لا يقع موقع الحال ممنوع لزوال
يصح وقوع المستقبل موقع الحال على ضرب من التاويل ومنه مسئلة الكتاب وهي
مررت برجل معه صقر صائدا به غدا اي مقدرا الصيد به غدا كما في قوله ولبد
خلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين محلقين رؤسكم ومقصرين
مقدرين الحلق والتقصير فوضح ان المستقبل لا يمتنع وقوعه حالا في تلك الجملة
هي المواضع الستة التي ذكرها المصنف ان الجملة تقع فيها موقع المفرد وذكرها
اشباه الخبر هي كالمتشابهة عن بهذه منها المفعول الثالث في باب اعلمت
نحو اعلمت زيدا عمرا اشرف ابا منه وابو شريف اوان ثالثة يذكر ممكن وعندي حال
ومنها خبر لا التي للتبرئة الجنس نحو لا رجل شر فيها منه ولا

المشبهتين ما ليس بخبر ما زيدا ولا رجلا أبق فليس على ما
تقدم وبقية المواضع الستة قولنا ان الجملة انما تقع موقع المفرد اذا
كانت خبر المبتدا قبل دخول العوامل اللفظية او بعد صفة للنكرة
او حالا وقد يظن ان منها الجار المضاف اليها اسماء الزمان والمكان نحو
يوم يقوم زيد ولو الخليفة عبد الملك وليس بصواب لان المراد بالجملة
في هذين الموضعين هي الجملة الحقيقية التي لا تكون في معنى المفرد بل واقعة في
موقعه والجار المضاف اليها اسماء الزمان او المكان جملة باللفظ دون المعنى
لان الجملة الحقيقية لا تقع مضافا اليها ولهذا قالوا ان المضاف اليه
مثل هذا الموضع هو المصدر حقيقة دون الجملة فيكون قيدا في
عائد الى اسم الاول والسبب في اشتراط الضمير في هذه المواضع لفظا او تقديرا
ظاهر لانه لولا ذلك لكانت الجملة منقطعة التعلق عما قبلها بالكلية فلا تصلح
خبرا او وصفا او حالا فان قلت هذا يشكل بالجملة العالية الطالبة لعين الضمير نحو قوله
لقيتك والجيش قادم فان الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة
هو الله احد قلنا الكلام منا في الجملة الواقعة موقع المفرد وما ذكرتم من
الجملتين خبرا انما هو موقع المفرد فلا يرد علينا نقضا لما قلنا اولا فان الحال

المجردة عن ضمير صاحبها لا يكون الا جملة والحال المؤولة لا تتجرد عن ضمير ذي
الحال لانقول جاءني زيد راكبا غره مثلا فالجملة الحالية طالبة لعين الضمير غره فقد
موقع المؤول حالا واما الثانية فان ضمير الشان لا يجوز نطقا بالمؤول البتة فما
جملة الواقعة في هذه المواضع ولا يلزم من هذا ان كل ما هو الواقع
هذا المواضع هي الواقعة موقع المفرد لم السبب جواز ان الجملة
الحالية يجعل الضمير جزءا من الظرف لانعقاد الشبه وبسبب الاشتراك
انك اذا قلت اتيتك والجيش قادم كان المعنى اتيتك هذا الوقت والقرينة
لا يفتقر الى ضمير عايد منه الى القصة فكذا اذا جرى مجراه واما الجملة الواقعة خبرا
عن ضمير الشان فانما جاز اخلاؤها عن الضمير بل وجب لانها عبارة
عما كني عنه بالضمير وبيان انه فهم للمخاطب هو في المعنى نحو قولك زيد
اصوك سواء كون الخبر هو المبتدا فلا يفتقر الى ما يصل بينهما
وستوى ولكن وغير بيان هذه الاشياء الثلاث لاستغنائه وقوعها بعد
هنا ما كان ليس في الكتاب منه عين ولا اثر فهذا الذي بسطت من عدد
زيد في بسط الكلام في هذا الموضع وقد بنا ت هنا على
عنها الاصل المنتخب منه الاعراب ان نختم في اخر الكلمة باختلاف

خبر يجب ابرانه لانه صفة جرت على غير من هي له
هو الفرع الاول المسمى بالفصاح ليس في المنتخب

العوامل انما سمي الاعراب اعرابا لانه يبين المعاني ويوضحها من قولهم
اعرب الرجل عن حجته اذا بين الايري انك اذا قلت ما احسن زيد
بالسكون فلم تعرب لم يعرف اتتعجب انت من حسن زيد ام نافٍ
للاحسان عنه ام مستفهم عما هو الاحسن منه من الاوصاف والاخبار
فاذا نصبت زيدا بينت ان المراد منه التعجب واذا رفعت ظهر ان
المراد منه نفي الاحسان عنه وكذا اجر زيد مع رفع احسن علم ان المراد
من الاستفهام وقيل لانه ما دخل من عرب تعدية اذا افسدت
والعجمة للسلب لان الاعراب ازالت اللبس والفساد وانما جعلا
عرضا لاختلاف في آخر الكلمة دون اولها واوسطها لان الاعلى اعلم احوال
الكلم ولا عيش المصير الى المحال الا بعد الفراغ من الاصل فلهذا جعلا
الاعراب اختلاف آخر الكلم وانما قيد بهذا اختلاف آخر الكلم باختلاف العوامل
ولم يطلق احترازا عن الاختلاف سواء آخر من ونحوه في قولك اخذت من
زيد ومن ابنك ومن المرجع فان ذلك الاختلاف لا يكون اعرابا لان
الحرف لا حظ له في الاعراب وانما الحركة في نون يضرب من لاجل التقاء الساكنين
وما في آخره الف لا يظهر فيه الاعراب اعلم ان الاسم المتمكن

غير التثنية والجمع على حده فالاول من ان يكون صاحب الآخر والثاني
غير فالاول يختلف لفظا بحسبه في الاحوال الثلث نحو جاءني زيد ورايت
زيدا ومررت بزيد واما الثاني فالاول من ان يكون آخره الفا او واوا
او ياء فان كان الفا فالاختلاف تقديري لامتناع الحركة على الالف
في لفظ نحو هذا عصا ورايت عصا ومررت بعصا والفرق بينه وبين
المبني ان اعرابه تقديري من حيث ان الحركة مقدرة في آخر الكلمة ولو
لا ذكرنا انقلبت الواو والياء في عصا وحركت الفا واعراب المبني محلي ولا
تقدير للحركة فيه وقد سبق الفرق فيما تقدم بين المحلي والتقديري وان
كان ياء منظرفا ان حركت ما قبلها كالقاضي والعرفا رتفاعه تقديري و
وكذا الجر ان لاستثقال الضمة والكسرة على الياء المتحرك ما قبلها
اما النصبة فلخفتها انتقل الحركات واما الكسرة فلانها تستدعي ياء اخرى
بثلث كسرات اعني الياء وكسرتها وكسرة ما قبلها اما انتصابه
فلفظي لعدم ما يمنعه من الفتحة فو لكر نحو جاءني القاضي ومررت
بالقاضي ورايت القاضي فان كان ما قبلها ساكنا فهو جار مجرى
الصحيح في تحمل الحركات الثلاث نحو هذا ظبي ورايت ظبيا ومررت

بطيء وان كان اخر الاسم واوا فلا يكون ما قبلها الا ساكنا فهو
جائز مجرى الصحيح نحو دلو وظبي فصار في الاسماء المعتلة الى يتطرق واو
قبلها حركة وقبلهم واو ولو وحقوني الجمع على اقل عدد الذلة وهي
مما يحقق فعال واصل الاعراب بالحركات اعلم ان الحركات ستة من اثنة
جعلت ولا بد للاعراب لانك تراهم لا يعدلون بها الى الحروف الا عن
ضرورة فذلك في ثلثة مواضع احدها الاسماء الستة مضافة
واعلم اولا انها سميت ستة وهي محذوفات الاعجاز حالة الافراد واصل
ابوك ابو كعصو بدليل الابوان فكان القياس ان تقلب الواو والفا
تحركها وانفتاح ما قبلها كما في عصا الا انهم حذفوه حذفا غير قياسي
وقال الزجاج حذفوه فرقا بين المتمكنة وغير المتمكنة والحرف
بالمتمكن اولى لما فيه من الثقل المعنوي وهو تضمنه الاضافة وهو لا
يدل على المضاف اليه غير المذكور الزاما قالوا اخيفت الى غير ما تكلم
زال بعض الثقل لان الاضافة زالت التضمن من لفظ المتمكن فهو المضاف
اليه وقد خرج به فبرد ما حذف منها لاجل الثقل وازارة والمحذوف
فلا يبالي لهم ان يجعلوا ان حكموا اعرابها بالحركة بعد الواو والفا

عليها واو يجعلوا الواو والفا في الاحوال الثلث مع تحركها وانفتاح ما
قبلها بل جعلوا اعرابها بالحروف تمهيدا لما نوقف من اعراب التثنية و
الجمع على حدها بالحروف على ما يجئ فاعرب من الستة من الاحاد
بالحروف ايقاعا للاعراب بالحروف استقامة للطبايع الى قاعدة الاعراب
بالحروف في التثنية والجمع ليلا يبقيا كالمتوسطين بلا قطر لهما
في عد الاحاد وخصوا هذه الستة لانها مقتضية للاضافة فالاضافة
فرع الافراد فضارعت التثنية التي هي فرع الواحد فقالوا جاءني ابوك ورأيت
اباك ومررت بابيه ولهم في هذا التغيير طريقان احدهما انهم حذفوا
ما قبل الواو او في الاحوال الثلث وابقوه بحركة الواو كما فعلوا في
ابنم وامرؤ ثم اسكنت الواو في حال الرفع واجري تخفيفا فصار ابن
وابه بعد الابعد الانقلاب في المجرور شذوذا في الميزان لو قوعها ساكنة
بعد كسرة وانقلبت الفا في حال النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
اباه والثاني انهم نقلوا حركة الواو في حال الرفع الى ما قبلها بعد
حذف حركته وقلبوها الفا في حال النصب لما تقدم ونقلوا حركتها في حال
الجر الى ما قبلها وقلبت ياء لما ذكرنا فيها النقل حال الرفع والتغيير حال

النصب والخفض والنقل جاز الجر فى كبرى رحمه الله فى تغليب اعراب هذين
الاسماء وجها آخر وهو ان الوجه على النصف من المثنى والمفرد على النصف
من المضاف وكذلك الاعراب على النصف من هذه الحروف لان الواو
فتحة وكذلك الالف والياء فلما جعل اعراب الواحد والمفرد بالحركة لزم
اعراب المثنى والمضاف الزائدين عليه بشطر فالحروف الزوائد
على الحركات شطروا اختصوا هذين الستة دون سائر المعتلات
للاضافة لحذف الواو اخر لانها اطرد وقلت الاصول فى التثنية
اعنى ابوان واخوان ولا يقال بريان الا فيمن يقول فى الواحد يرى
ومن الوجه من يجعل اعراب هذه الاسماء مضافة بالحركة مثلها مفردة
ذكايا بالمضاف مذهب المبرد فيقول ابه وابه وابه واعلم ان هذه
وهذه لغتان مشهورتان وكذلك حموها وحمؤها وفوه وفوه فى الحديث
وفى كلامهم يتذئن فانى حماها وجاءها وفى الحديث الا حموها الموت
وقولهم ويبح ظلمان فى البحر فوه وفى فى اهله لغيظ من
حذف فيه هاء والاصل فيهم فوه فحذفت الهاء اخرا فاغرا فياس كما حذف
حروف

علامة فيمن ثانيها واو فانبدلت منها الميم لتقارب مخرجها فلما اضيف
ردا الى اصله ذا بابه مذهب الفراء ونسلم من يجعل هذه الاسماء
معصورة فيقول ابا ذا فى الاحوال الثلاث كما يقال عصاه قال الشاعر
ان ابا ما فر ابا ابا قريبا لغانى المجد غايتاها وقول الخرج رحمه الله لا
ولو رماه بابا قيس وابا ذ على ذا تم ان هذه الاسماء متى اضيفت وبقيت
الى الياء المتكلم لم يبد حرف العلة لو رد ت لاشتباه الواحد بالجمع الى
اخرى ولما لم يلزم ذلك فى فم حيث لم يكن له جمع سلامة رد ت فقيل فى
وقد جاء فى جاء فمه واما ذو فانها لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فى
الظاهرة لانها موضوعة وضعت الى الوصف باسماء الاجناس على
ما عرفت من وجوه وتحوا مار ذو ى اردت وما ذا زوو ما ناز والتاء فى التثنية والجمع
المصحح وانما جعلا اعرابهما بالحروف لانهما متنوعان على الواحد والاعراب
بالحروف فرع على الاعراب بالحركة فجعل النوع للفرع كما جعل الاصل بالاصل
وانما اختصت التثنية بالالف والجمع بالواو واشتركا فى اليا لان الحروف
ثلثة فاختص واحد بهذه واحد بذلك واشتركا فى واحد ضرورة وجوه

اختصاص الالف بالتثنية والواو بالجمع هو ان التثنية اكثر في الاستعمال من
الجمع السالم لاختصاصه بالعقلاء اذ الكثرة خلاف التثنية والالف اخص من
الواو فاختص الاخف بما هو الاكثر في الاستعمال على الاصل الاقل فيه وانما جعلا
علامتين للرفع لان الواو وهي اخت الضمة مبنية على الرفع لو قل منها على غير فعل الواو
علامة للرفع في نحو يغزو والالف لما كانت بترلتها في التثنية حملت عليها فان
قلت هلا جعلوا الالف في التثنية علامة النصب لكونها اخت الفتحة و
حملوا الواو في الجمع عليها قلت لما في ذلك من وقوع الشركة بين
الرفع والجر وهذا على خلاف ما توجبه المناسبة لوقوعه المناسبة انما
هي بين الجر والنصب دون الرفع لكونهما فضلة فاشتركا في احكام اولى
لما جعلا اعني الالف والواو علامتي الرفع في التثنية والجمع جعلوا الياء
والفتحة علامة الجر فيهما لكونها اخت الكسرة وكسر ما قبلها في الجمع ونحوا
بين التثنية فيما ذكر وبين الجمع بالياء اولى بالتثنية لان الجر فرع على النصب علامة فيهما فان
حملوا النصب على الجر دون الرفع من وجوه احدها ان الجر لازم للاسماء من الرفع
لانه يدخل على القبيلين بخلاف الرفع فاحملوا عليه اولى لاسيما في التثنية
والجمع المختصين بالاسماء والثاني ان الجر اخو من الرفع فاحملوا عليه

اولى

اول لكون الحقه بالملوبة والثالث ان بين النصب والجر من التآخي
ما ليس بينه وبين الرفع لاشتراكهما في ان كل واحد منهما فضلة يتم
الكلام بدونه بخلاف الرفع واشتراكهما في معنى المفعولية في نحو ضربت
زيدا ومررت بزيد وفي الكناية نحو ضربتك ورايتك والرابع ان
النصب الى الجر اقرب منه الى الرفع في المخرج فاحمل عليه اولى فولك
لان النصب من اقصى الحلق والجر من وسط اللسان والرفع من الشفتين ثم انهم اختلفوا في هذه الحروف انها حروف الاعراب او الاعراب
الاعراب ام نفس الاعراب والصحيح ما ذهب اليه سيبويه وهو انها حروف
الاعراب والالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد الى هي بمنزلة الدال
وفيه اختصاص التثنية بالفاعلية والياء في زيدين بمنزلة الدال المنصوب او المجرور
من زيد واما النون فيهما فهي عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في
الواحد فان قلت لم كان الالف في زيدان بمنزلة الدال المرفوع من زيد الى
حاجة تمس الى زيادة النون بدلا من الحركة والتنوين ليس معنى قولنا الالف بمنزلة
الدال المرفوع انه بمنزلة الدال المتحرك بحركة الضمة بل معناه انه بمنزلة الدال
وفيه اختصاص التثنية بالفاعلية فني هذه الحروف وليا على حظر اختصاص

سيبويه وهبيت وزيد وعمرو وبكر ونحو ذلك ولم يوجد الا منزع في المظهر لم
يلتبس فان قلت ان هذا الاتحاد يوجد مع جمع الحروف الداخلة على
المضمر قلنا نعم ولكن قد امكن ههنا نصب العلامة فعملوا الا
للبسور لا سيما بالمنصوب الوجه الثاني وهو ما ذكره المتأخرون
أن كلا اسم مفرد اللفظ ومثنى المعنى فجعل حكمه عند الاضافة الى
المضمر حكم المثنى وعند الاضافة الى المظهر حكم الاسم المفرد المقصور توفيرا
على الاعتبارين حقهما وانما لم يعكس القضية لان المظهر هو الاصل
فكل المفرد هو الاصل والمضمر فرع والمثنى فرعه بجعل الفرع مع الاصل
في مع الاصل مع الاصل وهذا معنى قوله ولو اضيف الى المظهر فحكمه حكم العصا لفظا
اذ كان لفظ العصا لا يتغير في الاحوال الثلث فكذلك لفظ كلا وبقال ان
قوله لفظا احتراز عن الخط فان حكم كلا البس حكم العصا خطا لان العصا
لا تكتب الا بالالف لان الفها منقلبة عن الواو وقطعا وفي كلا اختلف
فمن جعلها من الواو يكتب بالالف ومن جعلها من اليا كان القياس
ان يكتبا بالياء وقيل انها في حال الرفع يكتب بالالف وفي الجر والنصب

يكتبا

يكتب بالياء الفرقا بعرف الى اليا في احوالين قوله ويستوي الجر والنصب
في خمسة مواضع قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لاستوا اللفظ
الجر والنصب في التثنية والجمع السالم واما جمع المؤنث بالالف والتا فانما
استويا فيه اطرادا للفرع وهو المؤنث على وتيرة الاصل وهو المذكر وان
لم تتم فيه العلة التي اوجبت الحكم ههنا لكن لهذا نظائر لا تحصى واما ما لا
ينصرف فانما استويا فيه لانه لما منع الجر لشبهه بالفعل علما سببين
او لكان او لهما مع التاء قام مقام الكسرة الفتحة كما بينهما من
في والتاء كل واما التسوية في الظرف بينهما فجيء بها بعد ان شاء الله تعالى قوله
ومن قيام الحرف مقام الحركة النون في يفعلان اعلم ان النون في الافعال
الخمسة عوض عن الحركة في يفعل وانما عوضوا عنها لانه لما وجب ان
يبنى الافعال المعربة ولم يمكن ان يجعل الام مقتضى الاعراب لان بين الضمائر
بعدها اوجبت كونها على وجه واحد ولم يمكن ايضا ان يجعل الضمائر حروف
الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الفعل لزم زيادة حرف ينوب الحركة
منابها فوجدوا اقوى الحروف بعد الحركة حروف المد واللين لكنها
دورها في كلامهم ولم يمكن زيادتها مما كان الضمائر حروف واخرا
(الدور حروف العلة والهوي)

شبيها بها وهو النون فاختصت بحال الرفع لانه اول احوال الاعراب
فاستوفت بها ثم حذفوه في حال الجزم حرف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا
النصب على الجزم لانه في الفعل بمنزلة الاسم فقيل هما يفعلان ولم يفعلا عند
ولن يفعلا وكذا البواقي ثم انسلم اجراؤا حروف المد واللين في الفعل المعتل
اللام مجرى هذه النون في ان حذفوها في حال الجزم وان كانت من نفس الكلمة
لانها اشبهت الحركات من حيث انها ضربت منها على قول بعض النحويين ولكن
هاذين منها على قول بعضهم وعلى كلا التقديرين فالمناسب لها حاصلة وبقيا
الحركات لا تقوم بانفسها كالا تقوم بانفسها فحذفت في الجزم حرف الحركة فعاد ما يشبهه
لم يرم ويخش فاثبت ساكنة في الرفع لاستثقال الضمة عليها وحركوا الواو والياء
والياء في النصب لتحولن يغزوولن يرمي وتثبت الالف في النصب شاذا في قراءة من قرأ
لامتناعها من الحركة وهذا الحكم اعني حكم حروف المد واللين غير مذكور في
المتن في اكثر النسخ وفي بعضها مذكور فلهذا قد شرحناه قوله والاسماء
على ضربين لما كان المعرب هو ما اختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا
كان المبني هو الذي يقابله وهو ما لا يختلف اخره باختلاف
العوامل لفظا ولا تقديرا فيكون حركة اخره او سكونه لا بما اوجب

ذلك بل هو مبني عليه قوله ثم المعرب على ضربين منصرف وغير منصرف
اما المتمكن فانما جعل التنوين علامة الانصراف
لان اولى الحروف بالزيادة للعلامة حروف المد واللين ولم يمكن زيادة
تلك الواحد للالتباس الواقع بين الواحد والتثنية والجمع فزادوا ونحن بازائنا
سببا او هو التنوين قوله وغير المنصرف وهو ما لا يدخله الجر مع التنوين
اعلم ان احد مذهبي النحويين هو ان غير المنصرف تمام شبه الفعل وكان
التنوين علامة التمكن ولم يكن في الفعل قصد وان يمنع اياه
الشبه ولم يكن المنع مقصودا بل المنع الآلة منع الكونه شريكا للمتمكن في
اختصاصه بالاسم وقد حصل ايضا انه قام مقام التنوين وعاقبه في
الاضافة والدليل على ان الجر غير مقصود بالمنع الآية منع بشفاعة التنوين انهم
لما اتوا الحاق التنوين بالاضافة ودخول اللام اعادوا الجر فلو كان من
قصدهم منع الجر على انفراده لما اتوا به حيث اتوا الحاق التنوين والمذهب الثاني
انه راجع الى الواو والياء حيث قالوا ان الجمع التنوين والمذهب الثالث
هو ان الجر مقصود بالمنع على حده فوائد الحاق الجر كن من اركان الاعراب
وهو الباب لما شابه الفعل منع التنوين الذي هو علم التمكن ومنع

بعض وجوه الاعراب ومثل الاداة الواحد مع فعالوا منع الجر والتنوين

قال وكان في موضع الجر منونا مذ غيابه صاحب الكتاب وقد قيل انه

تابع منه في العبادة لان الفتح من القاب البناء وما لا ينصرف فليس بمبني فتحه

ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا والصواب ان استعمال الفتح ههنا لتحقيق انه

النصب ليس يدل على الحركة فقط بل يدل عليها مقترنا بالدلالة على المفعولية فاذا

قيل الاسم منصوب فمعناه ان فيه فتحة وانه على وجه مخصوص من شأنها ان

تزول بزوال ذلك المعنى ومعلوم ان الفتحة تزول اذا قلت مررت باحمد

لا تدل على ما تدل عليه اذا قلت رأيت احمد وضربت زيدا فيضيع اطلاق النصب عليها

هي حركة قامت مقام اخيها وثابت عنها لعلة اوجبت ذلك فلما لم يكن فيها

فرد دلالة على المعنى الذي لاجله سميت نصبا قيل كان في موضع الجر منصوبا ولو قيل

منصوبا لم يصح ذلك في الظاهر لان جمعه بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر منصوبا

والاسباب الجامعة من الصرف تسعة اذا صح الاسم من الصرف بهذه الاسباب لانه

قد شابه بالفعل الفعل بعد الاسم في التاليف لانه مشتق من المصدر على ما بيناه

الخمس بعد وكلا واحد من هذه التسعة ثنان الاول وفرع على اصله والعلمية فرع الجنس

والتانيث فرع التذكير لمجيئه في امر العلم مجردا عن الزيادة والوصف مع الزيادة

فرعية

فرعية لزوما متقدمة على رتبة وكذا وزن الفعل لان اشد الاسباء مخالفة لا

مثلة الافعال فاذا وجد فيها وزن الفعل كان زنكر فرعية وكذا الوصف لان معرفة

حال الشيء متاخرة عن معرفة ذاته وكذا العدل لتاخره عن المعدول عنه

علة عن الوصف او تقديرا

وكذا العجمة لان لغة العرب مقدمة عندهم على ما يا تجوزونه من غيرهم وكذا

الجمع والتي كسر لتاخرها عن الواحد والمفرد واما الالف والنون المضارعتان

لالفي التانيث فتوغران على الفي التانيث من حيث مضارعتها اياها على ما

سنبينه عن قريب ان شاء الله تعالى قال متى والتاسع العرفة فاشبهت

الفعل من اجتمع في الاسم سببان من الاسباب المذكورة او تكرر واحد

منع الصرف فيها وانما منع الصرف لشابهة الفعل من وجهين من حيث ان

الفعل فرع من حيث الاشتقاق والافادة وبهذا الاسم قد دخله الفرعية

وجهين واما السبب الواحد فلا يمنع الصرف الا اذا تكرر لان الاسم في

الواحد متمايل بين الفرع والاصل فلم يترجح السبب الواحد بجانب الفرع فجذبه الاصل

لاصالته لان الاصل في الاسماء الصرف فاذا اجتمع فيه اثنان ترجح جانب الفرع

على جانب الاصل فمنع الصرف قال وما وجد ذلك في احد عشر اسما خمسة حالة

التكبير انما منع الصرف فيها من اجل حالة التكبير لاجتماع سببين فيها او واحد

مكبر وهو التعريف واما الفعل فصفة فللوصفية والوزن الغالب له ان افعل
في الفعل اكثر منه في الاسم واما فعلان فعلى فللوصفية والالف والنون المضارعتين
لالفي التانيث في حمراء ووجه المضارعة ان الالف والنون مثل زيدان
زيد تامعا كما ان الالفين كذلك ثم وان مؤنث ما فيه الالف والنون
مخالف كخو سكران وسكرى كما ان مذكرهما فعلا انثى مخالف
لمؤنثه نحو احمر وحمراء وان تاء نسيمة لا يجتمع مع الالف والنون هنا كما لا
يجتمع مع الالفين فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراوة هذا لو كان فعلان فعلا
اما اذا كان فعلان فعلانة فهو منصرف نحو سعدان وسعدانة وعريان وعريانة
لمزوج الالف والنون عن مضارعة الالفين من الوجهين الاخرين جميعا كان
هو منه من لفظه فوخلت التاء فان سمي به لم ينصرف لانه قد عرض له بالعلمية وجه
من المضارعة وبواسطة التاء لان العلمية تمنع الزيادة كما تمنع من الصرف
واما المعدول نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومر
بع الى العشار ومعشر عند بعضهم فللوصفية والعدل قال الله تع اولي اجنحة
مثنى وثلاث ورباع الا ترى ان معدولة عن اثنين اثنين وثلثة ثلثة واربعة
اربعة لا يقال ان الوصفية غير مؤثرة في المعدول عنه بدليل صرفهم مررت

بنسوة

بنسوة اربع ونحوه حيث كانت عارضة فيما الحري ان لا تؤثر فيها العدم
افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول ان الاصلية قد غلبت
على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة فالتوصيف بها يشبه التوصيف
باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت
عارضة واما المعدولات فلما استعمل الا وصفا فكانت عارضة فيما الحري ان
لا تؤثر فيها العدم افتراق الحال بين المعدول والمعدول عنها لانا نقول
ان الاصلية قد غلبت على المعدول عنها نحو ثلثة رجال واربع نسوة في
توصيفها بها يشبه التوصيف باسماء الاجناس على ضرب من التاويل ولا
اعتداد بهذه الوصفية حيث كانت عارضة واما المعدولات فلما استعمل الا وصفا
حتما فكانت الوصفية لازمة لها فتؤثر الا ترى انك تقول ثلثة رجال
وانما تقول رجال ثلاث فان قلت هلا عدل عنه ثلث لا يستعمل الا وصفا
اذ لا يقال ثلثة رجال وانما يقال رجال ثلثة ثلثة بمعنى ثلثة بعد ثلثة ورباع
بهذا لم يؤثر الوصفية والا لوجب ان يقال مررت بنساء اربع غير منصر
فغير للوصفية والوزن الفعل قلنا ان الوصفية قد لزمت عند التكرير
فلا يلزم من تكرار احدهما وحدة فالحري ان ينصرف واما المجموع فلا يمكن ان

يمنع الصرف لان محل الصرف ومنعه هو الكلم المفرد وما هو في حكمه لان الاسماء
واقسامها ثلاث فانه اسم مفرد قد لزمته الوصفية فمنع الصرف لهذا وزعم
بعضهم ان العدل قد تكرر فيها يعني الانتقال عن صيغته وعن الاسمية
الى الوصفية والمحققون انكروا العدل المعنوي كما ذكرنا فمن عدم
الافتراق بين ثلاث وثلثة في اللفظ واما ما في الف التانيث مقصورة
او ممدودة فانما منع الصرف ايا كان اسما كان او صفة لان الف التانيث قيم
قامت مقام السببين ازالا الف على التانيث كالتاء في طلحة وبناء الكلمة
عليه حيث لم يكن في الكلام جعل ضم اليه الالف مثل الكلمة موضوعة عليه
جرى مجرى تانيث تان فهذا معنى قولهم انه لا ينصرف للتانيث ولزوم
فان قلت اليست التاء في طلحة ايضا لازمة فلما لها لم تنزل منزلة السببين
قلنا انما لزمت التاء في طلحة بعد العلمية دون التانيث والالزوم
طلحة وبشرى عند وضعهما والالف فيهما كاحد الحروف من الكلمة وعلامة
التانيث حمراء وصحراء هي الهمزة وهي الالف في الاصل كما في سكرى وعطشى
الا انهم تماذوا واقبلها الف للبناء فلبسوها همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة
وانما جعل الهمزة منقلبة عن الالف ولم تجعل اصلا لانهم قالوا في جمع حمراء

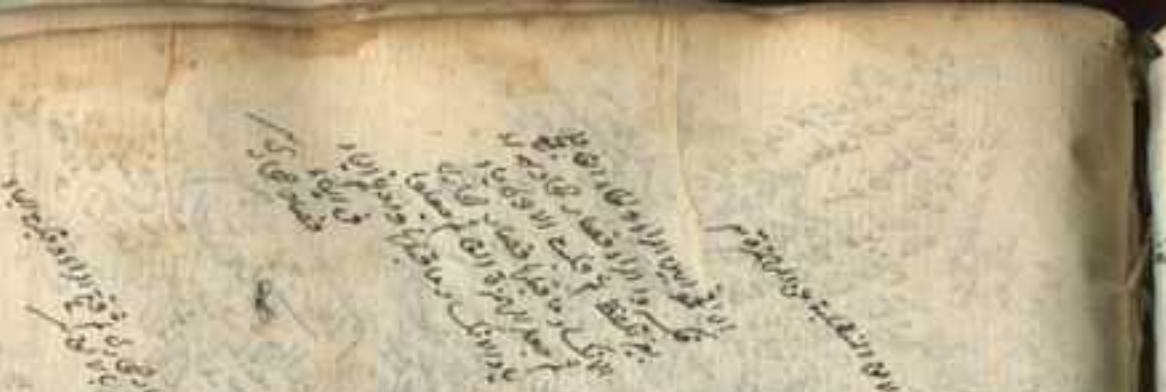

حمارى فجعلوا الهمزة الفا حيث قلبت الالف الاولى همزة فصار حمارا ثم جعلوها
ياء ايضا لانكسار ما قبلها ولو كان الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كما كان
ياء خطية لوجب ان يظهر الهمزة في شيء من هذا النحو نحو حمارى على مثال
مجاريع كما ظهر الهمزة في نحو خطية شايع كثير فان قلت اذا كان
علامات التانيث هي الثانية والاولى ليست بشيء من افادة التانيث
فلما سقط قولهم الالف والنون المضارعتان لالف التانيث قلنا انما عبروا
عن هذين الحرفين بالف التانيث تغليبا بها مذهب القمر بن للشمس
والقمر والقمرين لمحمد ابي بكر وغيره الله خيرا ولما لجمع الاقصى فانما منع الصرف
لتكرر الجمعية فيه قالوا ان الجمع سبب واحد على كل حال الا انه سبب لا يتصور
ان يقترن به سبب آخر مخالف له من الاسباب الثمانية وانما يقترن به مثله نحو
كالتكرار له او تكرره على الحقيقة لانه جمع ليس على بنيته واحد كانه جمع آخر
ثم قالوا ان الاصل في هذا الباب اساور وانامع وسائر الجموع التي
ليس على بنيته واحد مبني عليها وانما بدا بالشاذ المنفي حيث قال كاساور وانامع
وما كان على مثالها من الجموع وانما قال ذلك لانه قد اجتمعا مرتين فقيل اسوار
واسورة واساور وسنع وانعام وانامع خصص فيهم سبب منكر ثم

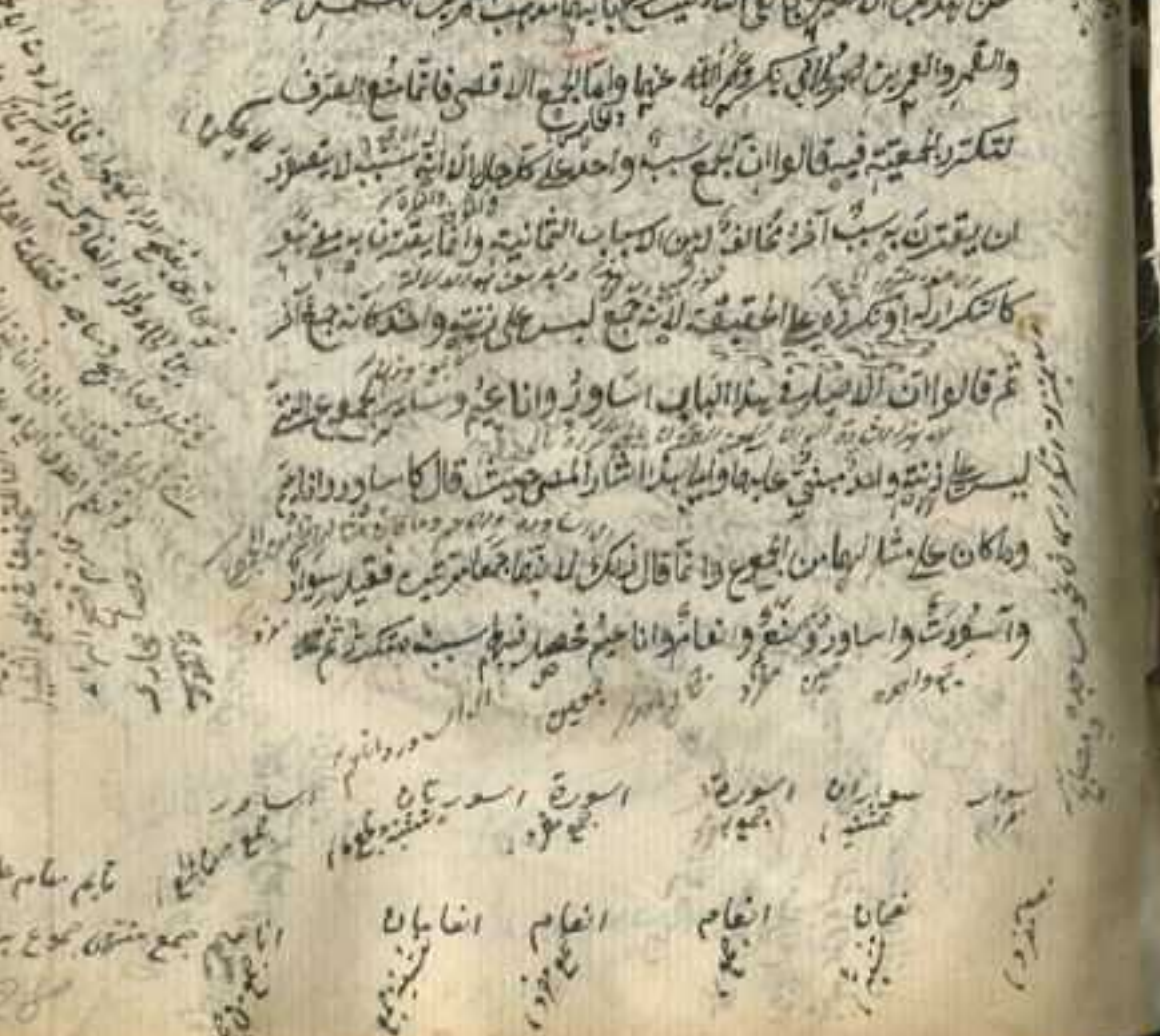

سوار اسورة اسورة اسورة اساور
تمام سهام طلحات انعام انعام انعام انامع

فلو سميت بمؤنث مذكر فيه سببان منها ذالك لم يوجد الاعلام وازال استثقل

في النكرة علمنا انه عين اعني علم معرفة وكذا المؤنث بالتاء اما لفظا واما

تقدير الخو طلحة وسعاد فانه لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة لان التاء

انما يوجب المنع اذا كان لاحق زما ولا يكون لاحق زما الا اذا كان

منقولا عن المؤنثة لا الفكية لان التسمية تمنع الحذف فتوجب لزوم التاء

والاعتبار لزوم حرف الصفات للمؤنثة كضاربة وكريمة واما التانيث بالالف

مقصورة او ممدودة فلازم ابدا لبناء الكلمة عليه وما وقع في اكثر النسخ

من نحو طلحة وسلم فالظاهر انه خطاء وقد وجد شئ في بعض النسخ سلمة مكان

سلم وهو الصواب ولعل سلم وقع تصحيفا عنه وكذا الاسمان المكونان خمسة

اسما واحدا اذا ما يتضمن الثاني معنى الحرف نحو معدي كرب وبعلبك فانه لا ينصرف

للعلمية والتركيب فان نكرة حرف لزوال احد السببين اما تضمن الثاني معنى

الحرف فالاسمان ينبئان نحو خمسة عشر ويجيء بعد ويجوز في معدي كرب

ان يضاف الاول الى الثاني ايضا ويجوز في الثاني اذا كان الحرف متروكا على

انه يعامل كرب اسم قبيلة مثلا فيقال معدي كرب او كرب في الاحوال الثلاث

وكل ما لا ينصرف في المعرفة ينصرف اذا نكر عن العلمية لم ينصرف

اعلم ان الضابط عند سيبويه ينصرف عند الاخفش وتمة الاخفش ظاهرة لان الوصفية

الاصلية قد زال اثرها بالعلمية فقد زال التانيث بالتكبير فبقي علة سبب واحد واما الجمعية

فيما كان في اول احواله غير منصرف لانه صفة والوزن فلما سمي به زال الوصف

فلما نكر اعيد اليه اصله الذي بسببه من صرف وان كانت الوصفية زالت

بالتسمية لتغير على الحكم الاصلي بعد ان ذهله التنكير الذي هو الاصل وقد ناظر ابو عثمان

الاخفش فاسئله عن سبب صرف اربع فاخبر بنوت الوصفية

والوزن فقال كانت في الاصل اسما منصرفا والوصفية عارضة والحكم للاصل العارض

فلي فالتزمه بنحو اربع النكير لكن كان في الاصل وصفا والعلمية عارضة واما

ما فيه الف التانيث فانه لا ينصرف نكرة تعلما سبق فاذا سمي به كان ابعد من

الصرف فاذا نكر بقي غير منصرف ايضا لبقاء السبب متكررا واما فعلان فعلى فكار

حمدان والنعمان واما بيع الاقيصر اذا سميت به لم ينصرف لانه قد شابه الكلبي

المعرفة حيث قيل لم يكن ابن في الاخبار فتنظير الان نكر لم ينصرف ايضا في قول

الاخفش كما ينصرف احمر في قوله بعد التنكير لان الف التانيث بالالف

سببين واذا كان الامر على هذا يجب ان لا ينصرف عند التنكير على مذهبه ايضا

اذ التنكير لا يزيل مشابهته الاعجمي وان جعلنا مشابهته الاعجمي سببا كالعدل والتعريف

سيبويه يجب ان ينصرف على مذهب الخليل وعيسى بعد التنكير لزوال احد السببين كما مر في
احمر واما سيبويه فيعود الى اصله والثلاثة الساكن الاوسط يجوز فيه الصرف
وتركه نحو هند ودعد فقد اجتمع فيها التعريف والتانيث نحو نوح ولوط وقد اجتمع
فيها العجمة والتعريف فالقياس ان يمنع الصرف الا ان الخفة قيدت ما
السببين فصرفت لتذكير وقوم يجرونها على القياس فلا يصرفونها لوجود السببين
والعجمة الفقيتة التي علمها التنزيل هي الاولى قال الله تعالى كذبت قوم نوح المرسلين
فقال الله تع وقد جاءت رسلنا لوطا وانما صرفت لانها ثلاثة من بنات النوع كما مر
وجوز في السنين بلد تنين فان فيها التعريف والتانيث والعجمة فلم تجر فيه الا منع
الصرف لان الخفة اذا قامت احد السببين بقي اثنان واما المؤنث بالتاء
الاوسط في نحو الزبرج فقد مر اسم امراة وذكرنا ان التنزل الحركة منزلة الحرف الرابع
نحو جمل ويدل على اجرائهم الحركة مجرى الحرف انهم قالوا في النسبة الى جمل جملي نحو جملوي
باعتبار القلب فلم يجيزوا في نحو ضاربي الا الحذف لوقوع الالف خامسة ثم انهم
جعلوا نحو حمزى بمنزلة ضاربي فلم يجيزوا فيه الا الحذف فان كان الالف رابعة تنزل
الحركة منزلة الحرف حتى كان الالف خامسة فكذلك ههنا اجروا وقدم مجرى عناق فلم
يصرفوا انهم اعدات وان سميت رجلا بهند صرفته لان الحركة وان تنزلت منزلة الحرف والانتهاء

تقوى قوته فلم يؤد شبهه منع الصرف ما لم يكن في اسم تانيث بخلاف الحرف الرابع
في عناق فانه تنزل منزلة التانيث ولهذا لم يرد التانيث في الرباعي في التصغير فاركه
لم تنزل منزلة التاء الا تراك تقول في التصغير قديمة وعتيق فاعلم ان هذا
على ثلاث مراتب الاولى ما فيه التاء ظاهرة لانه يمنع الصرف سميت به رجلا
او امراة والثانية ما زاد على ثلاثة احرف لان الحرف الرابع لا يمنع الصرف
التذكير الا بعد ان يكون الاسم قد جرى فيه التانيث قبل تسميته بالمذكر به الابرق
ان كنا با اسم بعد منصرف حيث لم يكن الاسم مؤنثا قبل التسمية والثالثة
الساكن الاوسط فانه انما يمنع الصرف ان كان اسم امراة لنقصانه عن التاء بحرف
حرفين فعل وفعال في كلام على حدة
فالاولى التي لا يمنع الامر نحو نزال وتراك وهو قياس كل فعل ثلاثي عين مكسورة
وهي مبنية لوقوعها موقع فعل الامر عندنا وعند الكوفيين لتضمنها معنى
لام الامر وانما بنيت على الكسر دون السكون فرارا عن اجتماع الساكنين وفعال
هذه مؤنثة بدليل قوله ولا تنث الخ شيء من اسمائه اذ دعيت نزال وجاز تانيث الفعل
غير وكر عبد القاهر ان نزال عدل عن النزل وانث الفاعل لقصد تانيث الفعل
كما انث الفعل لتانيث الفاعل في ضربت هند وفايدة تانيث الفعل التوكيد

والبناء لغة كأنه على معنى النداء ثلاث مرات فجعل الياء التي هي من الجماعة في قولك
افعلي يا هذه كذا والأعلى قصد تكرير الفعل وجمعه ثلاث مرات وينظر ما ذكره
أبو عثمان في قوله تع رب ارجعون فقال ان المعنى رب ارجعني ارجعني ارجعني ونظيره يا
الثيبات والمعنى الق الق قال فلما عدل عن النفي استقر بت الكلام موثنا والغاية ما
كان عليا وبها اما ان يكون معدولا عن فاعلة كحذام وقطام فانها قد عدلا
عن حاذمة وقاطمة واما ان يكون معدولا عن المصدر المعرفة كبئي ر للفجرت
ومحمد للمحمد وصير ايضا علم الا آنه من اعلام الاجناس كسائر ذلك دون الاشخاص
وفي فعال هذه سواء كانت معدولة عن فاعلة او عن المصدر لتخالف احديهما وبني لمجانبة
البناء على الكسر شبيها بالبناء التي في معنى الامر حيث شاركتها في الصيغة فجعلوا
لتأنيث الحكم فيه بابا حكم مذكره بخلف الصيغة والغائبة وهي التميمية الاعراب مع منع الصرف وما
فيه من العلمية والتأنيث والعدل فان تكسر صرف لزوال العلمية والتأنيث المؤثر
لما ثبت انه لا يؤثر الا مع العلمية والتي عليها استعمال العطف هي الاولى و
عليها البيت الذي انشده اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
او هو طلحة بن صفية في حق امرأته حذام وقبل انه لامرأة من العرب والثالثة
فعال التي تختص بنداء المؤنث نحو يا لكاع ويا خباث ويا فار ويا فا

عذار

عذار وهي ايضا مبنية على الكسر من كلمة فعال التي في معنى الامر وتستعمل فعال
بمعنى غير النداء الا نادرا ومنه قولهم ما اطوفه وما اطوفه ثم اوى الى بيت قعيدة
لكاع ولا تجوز السوة جاء تبني لكاع الا ان يجعل لكاع علما لامرأة ثم
يعدل عنه هذا قال عبد القاهر وانما اختصت بالنداء لان التعريف لا يكون الا فيه
الا ترى ان خبيثة وفاسقة ليس بعلم وانما يتعرف بالنداء امثال هذا فلهذا
اختصت بالنداء في حال السعة فعال واذا اضيفت او دخلها الالف واللام اجريت مجرى الكلم
اعلم ان الجزء لا ينصرف عند الاضافة ودخول الالف واللام على قول من يقول انه
المقصود بالمنع في الباب هو التنوين ومنع الجر شفاعة التنوين انما هو
لخروج الاسم بالاضافة ودخول اللام عن استحقاق التنوين واذا لم يستحقه
استحالا تقدير سقوطه فلا يسقط الجر اذ ذاك لان سقوط تبع سقوط التنوين
واذا لم يتصور سقوط التنوين لخروجه من حيز الوجود لم يتصور سقوط
الجر اذ لا يتصور العلة ولا بغير علة واما على قول من يقول المقصود بالمنع فالجر
اورث هنا الوجهين احدهما ان يقال ان الفقدان يمنع بعض ما لا يكون
في الفعل لا كلية لمنع الجزء بعض الاحوال دون جميعها كما لا يجري العرب مجرى
الحروف الفعلية تقربه من الجزء كالحال والوجه الثاني ان يقال ان الاسم اذا كمل

الافعال نحو هيهات وشتان وبعد بالحرف ولما يتضمن معناه وهي من المبني اللازم قال كاين ومتى وكيف وانما بني ابن لتضمنه اياها معنى حرف الاستفهام الا ترى انك اذا قلت ابن زيد فكانك قلت اين هو في الدار ام في السوق ام في المسجد ام في غيرها واذا قلت اين تجلس اجلس فمعناه اي مكان تجلس فيه اجلس فيه وان تجلس في المسجد اجلس فيه وهكذا ولك متى لانك اذا قلت متى القتال كان المعنى اليوم ام غدا ام بعد غد واذا قلت متى تخرج اخرج فالمعنى ان تخرج اليوم اخرج اليوم وان تخرج غدا اخرج غدا وهكذا وكذلك كيف فانه يتضمن معنى حرف الاستفهام لان معنى قولك كيف زيد صحيح ام سقيم وليس يكون للمجازات فقال او ما اشبهه كالذي والتي ونحوهما من الموصولات بالحرف من حيث انها تفتقر الى جملة توصل بها ولا تستقل بالفايدة وانما بني اين وكيف على الحركة والاصل في البناء السكون للدلالة على التقاء الساكنين وانما اختير الفتحة لخفتها فقال والعارض نحو قولك جاءني زيد امس ورايت زيدا امس ومررت بزيد امس فامس في هذه المواضع الثلاثة بني لتضمنه معنى لام التعريف لان معناه الذي كان قبل دخول الالف واللام عليه فلما ادخل عليه الالف واللام خرج من شبه الفعل لدخول ما لا يكون في الفعل فاعيد اليه ما اخذ منه لاجله من البناء وهو الجر اما التنوين فلم يعد لعدم الامكان لانه لا يقال ان حروف الجر لا تدخل الفعل وكان يجب ان يعاد معها الجر والتنوين لان اللام والاضافة اشد تغييرا للاسم من الحروف الجر لانها يجعلان النكرة معرفة بخلاف حروف الجر فانها لا تحدث في معنى الاسم شيئا من هذا فلم يعتد بدخولها وجوابه ان حروف الجر جاءت لتكشف عن معاني الافعال لا الاسماء فقولك ذهبت بزيد يفيد بانك ذهبت وذهب زيدا فكان معدودا في جملة الفعل من جملة المعنى فصار كانه لم يتصل بالاسم واما اللام وبخلاف هذا الذي هو من جملة الاسم والحرف فقال والمبني نوعان لازم وعارض اعلم ان الاصل في الاسماء الاعراب لانه ابدا اخر خصة ليتوارد المعاني الموجبة للاعراب عليه وانما بني منها ما بني لمشابهة بينه وبين ما لا يمكن ان يدخل عليه الحرف او الفعل ثم ان الاسم المبني اما ان لم يكن له حالة الاعراب او كان له ذلك والاول هو المبني اللازم والثاني هو العارض وتعريف المصر اللازم بانه الذي تضمن معنى الحرف او ما اشبهه ليس على وجهه لطرده وعكسه لان المضمر المؤدى الى المتكلم لنفي الجنس تضمن معنى الحرف والغايات نحو قبل وبعد وكذا المصدر من المركب شبه الحرف ولم يتضمن معناه ومثل هذه الاشياء ليس بمبني بناء لازما واسماء غير ظروف

بنى لوقوعه موقع كاف الخطاب وهو مبنى فبنى اما وقع موقعه الا يرى
انك اذا قلت يا زيد فقد توجه الخطاب اليه وانما بنى على الحركة لعروض
البناء فرق بين ما يكون البناء فيه عارضا وبين ما هو علة البناء وانما
بنى على الضم لانه لا يمكن بناؤه على الفتح لالتباسه بالحركة الاعرابية
النائبة فيما لا ينصرف نحو يا احمد ولا على الكسر لالتباسه بالمضاف الى ياء المتكلم نحو
وقيل انما اجتزىء بالكسر عن نحو يا غلامي ولم يبن المنادى النكرة لانها تقع موقع
قع كاف الخطاب اذا قلت اقبل واحدا غير معين كقولك لاعمى يا رجلا خذ بيده ولا لتضاف
لان الاضافة تمنع البناء لكون المضاف اليه بمنزلة التنوين والتنوين
لكونه علة لم يمكن فلا يجتمع مع البناء واما النكرة المقصودة مع لا التي لنفي الجنس
نحو لا رجل في الدار فانما بنيت لتضمنها معنى من الاستغراقية كانه قيل لا من
رجل في الدار وبني على الحركة لعروض البناء وعلى الفتحة لتناسب
ان وهو النصب واما المركب نحو خمسة عشر فانما بني الاول لتنزيله
من الكلمة منزلة الصدر من عجزها والثاني لتضمنه معنى الحرف اذ الاصل
وعشرة وبني على الفتح لخفته المطلوبة في الخصور هنا واما نحو بعلبك
فلا يبنى منه الا الصدر حيث لا يتضمن الثاني معنى الحرف واما ما خوذ منه المضاف

اليه نحو جئتك من قبل فانما بني لان للاسم اذا حذف منه المضاف اليه ونوى
فيه كان معنى الاضافة مقدرة فيه والاضافة معنى من معاني الحروف وانما
اظهرت المضاف اليه نحو من قبل هذا كان معنى الاضافة مفهوما من لفظ
المضاف اليه فلم يتضمن المضاف معناها وانما بني على السكون جبرا للمحذوف
منه باقوى الحركات وقيل بني على الضم لان النصب والجر قد يدخلان
حال الاضافة نحو قبل هذا ومن قبل فلم يبن على الفتح والكسر اتقاعا للمخالفة
بين الحركة الاعرابية والبنائية فعار والمبنى اللازم من الافعال الماضي والامر
بغير اللام وقد سبق في صدر الكتاب ان الماضي والامر بغير اللام لا يستحقان للاعراب
فبنا نحو جا لا يكون الا لما مضى زمانا واما المضارع فقد استحق الاعراب سببا
المضارعة فانما بني متى بناء عارضا وزيد ما لحقه نون جماعة البناء نحو يفعلن
وانما بني تشبيها بالماضي نحو فعلن عند سيبويه وقال غيره انه قد ترك على الاصل
البناء اذ الاصل في الافعال البناء كما نحو العود تشبيها على الاصل
بباب بوب وانما بني عند لحوق نون التاكيد ثقيلة او خفيفة على الفتح لانه
لما اقترن به الزيادة اشبه نحو بعلبك فبني على الفتح كما بني هو فعار وا
علم ان هذه الكلمات منها ما يعار ويعمل فيه اعلم ان الكلمات الثلث تشعم

بحسب القسمة العقلية الى اربعة اقسام لانها لا تخلو اما ان تكون عاملة ومعمولا
عملت فيها وهو واقع كالافعال المضارعة وعاملة الاسماء المتمكنة او لا تكون عاملة و
ولا معمولا فيها وهو ايضا واقع كالحروف غير العاملة والاسماء غير المتمكنة الا
القليلة منها او اما ان تكون عاملة ولا تكون معمولا فيها وهو ايضا واقع كالفعل
الماضي والامر بغير اللام والاسماء الغير المتمكنة الجازمة للفعل المضارع وامّا ان تكون
عاملة وتكون معمولا فيها وهذا القسم الذي قد ادّعى المصنف ظنّا انه غير واقع
منوّها بانه لا يتصوّر معمول فيه الا ان يكون عاملا الا ان المعمول فيه اما الفعل
المضارع ولا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح
اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح اضافته البتة
وهو متمكن حيث يقبل عشرون وعشرين لانا نقول بسبب انه لا يقبل الجر الا انه
بسبب الاسم جعل على التمييز فيكون عاملا ولا يقبل العلم لانه لا يصح اضافة البتة ولا
ينصب التمييز بعده ايضا لان الابهام فيه لانا نقول كل علم قابل للتنكير بضرب من
التاويل فيصح اضافته ان ذكر فهذا الذي ذكره المصنف من امثال هذا
القسم غير واقع لان من الاسماء ما يستقل مضافا البتة من ذلك نحو طيار
وفاطمة فانه لا يجر المضاف اليه ولا ينصب التمييز وهو معمول فيه فيكون هذا

القسم الذي قد ادّعى المصنف ظنّا انه غير واقع متوهّما انه لا يتصوّر
معمول فيه الا ان يكون عاملا الا ان المعمول فيه اما الفعل المضارع و
لا شبهة في ان كل مضارع عامل واما الاسم المتمكن وكل متمكن يصح
اضافته فيعمل الجر لا يقال ان ما فيه نون الجمع من الاعداد لا يصح
اضافة البتة وهو متمكن حيث يقبل عشرون وعشرين لانا نقول بسبب
والاسماء المتضمنة بمعنى ان غير اي الاسماء المتضمنة بمعنى ان يجزم الفعل
المضارع وقد بيّنت تتضمن معنى الحرف نحو من تضرب اضرب وكذا اخواته
الا ايّا فانهم ابين وان تتضمن معنى الحرف لوجهين احدهما بذاتها
بان الاصل في الاسماء الاعراب كما مرّ فيفتقر ابدا بان الاصل في
الافعال البناء والثاني انهم حملوه على ما هو نظيره في المعنى وهو جزم
وبعضهم على ما هو شبهه وهو كلّ وهم يحملون الشيء على ضدّه كما
يحملونه على نظيره فعل والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على
وجه مخصوص قد عرفت ان المعرب هو الاسم المتمكن والفعل المضارع
وعرفت ايضا ان الاسم هو الاصل في الاعراب وان المضارع قد تطرّق عليه
فيه سبب المضارعة فاعلم هيهنا ان تعلّق الفعل او ما اشبهه من الحروف

والاسماء وغيرها بوجه ما بالاسم المتمكن سبب لشبوت وصف فيه كان لغو علية
او ما اشبهها او المفعولية او ما جرى مجراها او الاضافية ونحوها وهذه معان
مفعولية تستدعي نصب علامة يستدل بها عليها مفعولة وجوه الاعراب
الذي هو الرفع والنصب والجر دالة على سبعة تلك المعاني مقتضاها
للاعراب والاشياء التي تعاقبوا به بسبب حدوث هذه المعاني عواملها وكذا
الفعل المضارع بالاسماء كما تقدم ذكره يستدعي اجراء حكم الاسماء عليه
الاعراب فرفعوه حيث وجدوه او فرقا من المضارعة وذلك عند وقوعه
بنفسه موقع الاسم اذ الرفع اقوى وجوه اعراب الاسم ونصبوه حيث وجد
لا يقع بنفسه موقعه لكن نصبه ما يجعله في تقدير الاسم او ما اشبهه حيث كان
النصب اضعف وجوه اعراب الاسم وجزموه حيث وجدوه قد لحظ عن
رتبة المضارعة وذلك عند وجود ما ينفيه من تقدير الاسم او ما اشبهه حيث
كان الجزم منفيا في الاسم وسموا مضارعة الاسم مقتضيته لاعرابه والمقتضي
الذي يوجبه او فرقا من المضارعة اعني وقوعه موقع الاسم عامل رفعه
والحرف الذي يوجبه في تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل النصب
والحرف الذي جزمه عن تقدير الاسم او شبهه اعني ان واخواتها عامل الجزم ان

عرفت

عرفت هذا عرفت معنى قوله والعامل عندهم ما اوجب كون آخر الكلمة على ما وجب
مخصوص فان العامل سبب يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على ما وجب مخصوص
فقال والعامل ضربان هذا اغنى عن الشرح فقال لما رأيت اشد الاول شبها بالفعل و
عرفت علته اي علة تاثيره يريد انك اذا رايت الغلام من زيد يوشك
الغائب بجره وعرفت ان علته هذا الشبه اي الاضافة امكنك تعدية هذا
الحكم الى كل ما وجدت فيه تلك العلة وعن بعضهم ان الصواب وعرفت علية
اي علية الاول اي عرفت ان للاول اثرا في الثاني ولعل الاول اصوب والله
اعلم الضرب الثاني من العوامل اللفظية القياسية فقال قدمنا القياسية لاظهار
مرادنا لان خفاء ان المطرد يستحق التقديم على غير المطرد لان ما لا يطرد في معظم
مجاري الشواذ نادر عن القياس والنادر عن الاصل ولان المطرد بمنابة الكلي وغيره
بمنابة الجزئي والكلي مقدم على الجزئي فقال ولان الفعل منها وهو الاصل في العمل
انما كان اصلا لكونه اشد تاثيرا واكثر فائدة لدلالته على الحدث والزمان
والكاف والحرف انما يعملان بعد تضمنهما به فقال اما الفعل فنصه في فعل الرفع و
النصب يشير الى ان عمل الفعل مقصور على الرفع والنصب لان الرفع علم
المفعولية والجر علم الاضافة والفعل انما يقتضي الفاعل والمفعول او ما

يضاهيهما ولا يقتضي شيئا سوى ذكره فما لجرى ان يكون عمله مقصورا على الرفع
والنصب قوله اما الرفع فعام يريد ان عمل الرفع يعم جميع الافعال لانها
مستوية الاقدام في اقتضاء الفاعلية والفاعل هو ما اسند اليه عامل معد
ما عليه وقد سبق تفسير الاسناد في صدر الكتاب واما وجب تقديم الفعل لان
الفعل هو اللفظ الدال على شيء في زمان معين فاذا اسند كما
بجزء الذاتي لمفهوم الفعل والذهني وهي تصور الاسناد لا بد وان يتعلق بالمسند
اليه والا لكان المعنى الاضافي اعني الاسناد مستقلا بالمفهومية
فاذا من حضورية الاسناد انتقال الذهن الى المسند اليه وذلك هو الفاعل
فاذا وجب هذا الترتيب في الذهن وجب في اللفظ ثم الفاعل لا يكون الا واحدا
ولهذا قال برفع اسما واحدا وذلك لان وصف الفاعل عند النحويين ان يسند
الفعل اليه مقدما عليه ولم يشترطوا ان يكون اخذ شيئا بدلالة قولهم طاب
الخبز وماث زيد فاذا كان شرطه الاسناد دلا الاحداث فليس لك ان تسند
تبين وقولهم ضرب الرجلان والرجال ليس بنقض لان المنفي به انما لا يجوز
ارتفاع اسمين مختلفين بجهة الفاعلية بفعل واحد من غير عاطف نحو ضرب زيد
عمرو قوله وان لم يكن مظهرا فمضمرا علم ان الفاعل على ضربين مظهر نحو ضرب زيد

و

ومضمر وهو اما منفصل نحو ما ضرب الا هو ولا يسند اليه الا عند تعذر الوصل
او متصل وهو اما بارز كضربا وضربوا وضربن وضربت واما مستتر سواء كان
لازما كالمنوي في اضرب او غير لازم كالمنوي في زيد ضرب قوله غير ان الفعل
على ضربين متعد وهو ما ينتقل الى المفعول به من غير واسطة الا في نحو ضربت زيدا
وهو على ثلثة اضرب متعد الى مفعول واحد كضربت زيدا ومتعد الى مفعولين
وهو على نوعين لان المفعول الثاني لا يخلو من ان يصح حذفه على الاول او لا
يصح والاول هو افعال القلوب نحو علمت زيدا قائما وبئس ما شريا والثاني
نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز الاقتصار بناء على احد المفعولين نحو اعطيت
زيدا ولا تذكرهما او اعطيت درهما ولا تذكر من اعطيته ويجوز ان
تسكت عنهما جميعا نحو فلان يعطي ويمنع وانما تفعل ذلك لتفيد به نوعا من
المبالغة والتوكيد ايذانا بانه معطى على الاطلاق واما في افعال القلوب فلا يجوز
الاقتصار على احد المفعولين نحو علمت زيدا او منطلقا الآن وضنا على
ان تعرف الشيء بصفة فلا يجوز ان تسكت على احدهما فقد ما عقدت
عليه حديثك واما المفعولان معا فقد جاز حذفهما معا ومنه قولهم من
يسمع يخل وضرب متعد الى ثلثة وهو فعلان منقولان بالهمزة عن

المتعدي الى المفعولين وهو هما اعلمت وارأيت نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا
وارايت زيدا عمرا فاضلا وقد اجاز الاخفش اظننت واحسبت واخلت وان
عمرو وقد تضمن اخبرت وانبأت وحدثت وابنأت وبنأت بلفظ على فتعدى
تعديته قوله وقد يقام المفعول مقام الفاعل اذا بني له الفعل اعلم ان المفعول به ربما
يتوفر العناية بذكره فيبنى له الفعل ويجعل مسندا اليه ويجعل ذكر الفاعل حريا
منسيا وعلامة البناء للمفعول في اما في ان يضم اول متحرك كانه ويكسر عين الفعل
في الثلاثي المجرد عن الزيادة والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي المجرد والمزيد فيه
والملحق بهما نحو ضرب ودحرج وستكرم فان اول المتحرك هو التاء اذا غيرت لسهولة الوصل
ودحرج وتدحرج وجلبب وتجلبب واما في المضارع فان يضم حرف المضارعة ويفتح
العين في الثلاثي المجرد والمزيد فيه واللام الاولى في الرباعي والمزيد فيه والملحق بهما
نحو يضرب ويستكرم ويدحرج ويتدحرج ويجلبب ويتجلبب فهذا الاسم يعني
اسم مالم يسم فاعله فاعل لفظا لكون الفعل مسندا اليه متقدما عليه ومفعول
معنى كمات زيد وطاب الخبز قوله ويجوز الاسناد الى المفعول الثاني اي الاسناد
الى احد المفعولين المنتصبين اياما كان سائغ نحو اعطي درهم زيدا
واعطي زيدا درهما الا انهم قالوا ان الاسناد الى ما هو فاعل في المعنى احسن

و

فصحت بهذه الجملة لما فيها من الاستعارة التي هي ابلغ من الحقيقة وكاسناد
الاشتعال الى الرأس والبياض تمييزا عنه ابدانا بشمول الداء ذوذان
اشتعل شيب راسي واشتعل الرأس شيبا وزان اشتعل النار في بيتي واشتعل
البيت نارا والفرق بينهما ظاهر ولما فيها من سلوك طريق الاجمال و
التفصيل وغيرها من لطايف الاعتبارات وكذا الخبر المنصوب فانه من
المنصوبات الحاصلة بالافعال الناقصة وما جرى مجراها فان قلت كيف جعل الخبر قسما من معمول
من معمول العوامل القياسية وعامله سماعي قلنا انه جعل الخبر قسما من معمول
الفعل الناصب على الاطلاق لا من معمول الفعل الناصب القياسي فليتدبر
ما ذكرنا ثم قال والعام جملة معناه اعلم ان المصدر من المنصوبات
المنصوبات العامة بمعنى ان كل فعل لازما كان او متعديا بهما كان
او غيرهما ينصب مصدرا وما يتوجه معناه نحو ذهب ذهابا وضربه
ضربا وطاب طيبا لان في الفعل دلالة جلية فبالطري ان يعمل فيه بنفسه ثم ان
المصدر قد يكون مبهما نحو ضربت ضربا فانه يتناول جزوب الضرب من الشدة بدو
غيره وكذلك يتناول المرة والمرتين والمرار وقد يكون محدودا نحو ضربت ضربة
وضربتين وقد يكون نكرة كما ذكرنا ومعرفة نحو ضربت الضرب الذي تعلم ثم ان

أني التي تحل فيها الأشياء وقد سماه الكوفيون محلا لحلول الأفعال فيها ثم إن
حكم ظروف الزمان كلمة مبهمة ومحدودة وحكم المكان المبهم كالجهات الست
وغيرها واحد وهو الانتصاب على الظرفية بالفعل المذكور المقدم سواء كان
لازما أو متعديا غرست حينا وصرحت الجمعة وأما مكث وأقام المحدود من
المكان كالسوق والدار فلا بد له من في ونحوها عسعل الطريق الثعلب
معدود من الشواذ قالوا وانما يتعدى الفعل اللازم إلى جميع ضروب ظروف
الزمان بنفسه ولم يتعد إلى جميع ضروب ظروف المكان لان الفعل يدل على
الزمان كما يدل على المصدر فكما يتعدى إلى جميع ضروب المصادر فكذلك
يتعدى إلى جميع ظروف الزمان وأما المكان فلم يدل الفعل بصيغته عليه
فصار الفعل اللازم منه بمنزلة من ذهب وقام ثم قال إلا بواسطة الظرف وانما
يعمل المبهم منه بنفسه لانه أشبه الزمان من وجهين أحدهما انه مبهم غير
محصور مثله فاذا قلت خلقك كان هذا مشتملا على جميع ما يقابل ظرف الزمان
يتقطع الأرض كما انك إذا قلت قيام زيد يكون مشتملا على كل زمان منتظم
خلق الله العالم إلى وقت حديثك وكذلك إذا قلت يقوم زيد كان مشتملا
على كل زمان مستقبل وثانيهما ان هذا الظروف لا يستقر على وجه واحد
لان

لان الفوق يصير عتادا واليمين يتحول شمالا كما ان زمان المستقبل
يصير حالا والحال يصير ماضيا فلما اشبه المبهم من المكان الزمان من
الوجهين سلك به مسلك في الانتصاب قوله وعند هو ايضا من
الظروف المكانية وقد يستعار للزمان نحو عند الليل وعند النهار
وفيه لغات ثلاث عُند وعِند واستعمال الاظرفا فلا يقال عندك واسع لانه
يصير مخبرا عنه وقد يدخل عليها من وفي الحر من وضوحها وفي قول العامة
ذهبت اليه عندي خطاء ولا كذلك امام وخلف لانك تقول امامك
خير من وراءك والحاصل ان الظروف بعضها لازم للظرفية فيكون منصوبا
ابدا نحو عندك وسوى من ظروف المكان وزاد مرة من ظروف الزمان
وبعضها يستعمل اسما وظرفا نحو الجهات الست من المكان والبوم والوقت
ونحوهما من الزمان قوله ووسط الدار بالسكون قال جار الله العلامة
الظرف بين وسط بالسكون ووسط بالتحريك واج وسطا بالسكون يكون
ظرفا وبالتحريك يكون اسما ولو قلت في بيته وسط رأسه اي وجد الاختلاف
وسط رأسه ولو قلت في بيته وسط رأسه اي في بيت مخروم رأسه لان الوسط
المجوف والوسط كون في تلك المجوف وقال الجوهري يقال جلست وسط القوم

بالتسكين وفي وسطا الدار بالتحريك وقال الكسائي موضع صلح فيه بين
القوم فهو وسط بالسكون وان لم يصلح فهو وسط بالتحريك ثم قال ورجما سكن
وليس بالوجه **قوله** واما دخلت الدار فتوسع وذلك لان الدار محدودة فكان
حقه ان يقال دخلت في الدار لانهم حذفوا حرف الجر تارة وأوصلوا الفعل
اليه ونصبوه بنصب المفعول به وذهب الجرمي الى انه فعل متعد بنصب الدار بخلاف
الدار وقد دفعوا قوله بان مصدر يجيء على فعول وهو من مصادر افعال اللزوم
نحو قعد قعودا وجلس جلوسا ولان مقابلة الازم للمتعدي حيث قيل في المفعول
له هو علة الاقدام على الفعل وانما عدوه من المنصوبات العامة لان الافعال
تنصبه مستوية الاقدام بشرط في انتصابه ان يكون مصدرا وفعل الفاعل
الفعل المعلل ومقارنا له في الوجود ومتى فقد شيء من ذلك فالازم نحو جئتك
للتسمين والاكرام والزائر وخرجت اليوم لخافتك اليوم وزيدا امس لان
المفعول له انما انتصب لانه يتقيد به فعل الفاعل الذي قبله في المعنى على وجه من الوجوه
ولن يتقيد به بهذه الصفة الا بعد هذه الشرائط ومتى فقدت فقد خرج عن
هذا الوصف لانه اذا كان غير مصدر لم يكن من جنس الفعل فتصور فيه
له فيه واذا كان فعلا لغير من له الفعل الاول فكذلك لان فعل هذا لا يعلل

تحت فعل ذاك وكذا اذا لم يقارن الفعلان الاولية الوجود لان الفعل
الواقع امس لم يتصور وجوده تحت الفعل الواقع اليوم ولا يجوز ان
ينتصب لعدم اقتضاء الفعل اياه **قوله** وخرجت مخافة الشر ايذانا بهذا
المثال يجوز الفوائد وهي ان المفعول له كما ينتصب المتعدي ينتصب غير المتعدي
وان المفعول له ليس بحد ان يكون غرضا للفعل المذكور وشاركهم بعضهم هو
بل يكفي كونه عذرا له سواء كان غرضا له او غير غرض والا لما جاز خرجت مخافة
الشر لان المخافة لا يكون غرضا وان المفعول له كما يجيء للمعرفة خلافا لابن
السراج **قوله** والفعول معه هو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى مع وتقديره
من المنصوب بالقاعدة انما مستقيم على مذهب الاخفش لان الباب قياسي عنده
وعند سيبويه مقصور على السماع وانما عمل فيه غير المتعدي لانه قد قوي
بالواو فتعدى اليه كما يتعدى بالهمزة وغيرها من حروف الجر الا ان الواو لا تعمل
لانها في الاصل من حروف العطف وانما لا تعمل والاخفش قاس انتصاب ما
بعد الواو على انتصاب مع نحو جئت انا وزيدا قوله بان مع منصوب على
الظرفية والخشبة في قولك استوى الماء والخشبة ليس بظرف الا ان ابن
يعقول انهم اذا اقاموا الواو مقام مع وكان الواو حرفا لا يتصور فيه الاعراب

الا اعربوا ما بعده اعرابه مع كما انهم لما وضعوا الا موضع غير اعربوا ما
بعده اعرابه **فعلم** ولما كان من المنصوبات العامة الحال فحقيقة
الحال هي بيان الهيئة التي عليها صاحب الحال عند ما علقت به عامل
واقعة او عليه نحو جاءني زيد راكبا فالركوب هيئة زيد عند وقوع
المجيء منه وكذا فرش زيدا قائما فان القيام هيئة زيد عند وقوع الفرش
عليه ومن هذا تبين ان صاحب الحال هو الفاعل او المفعول ثم انه
اما ان يكون فاعلا او مفعولا لفظا وذلك عنده ما يكون العامل
فعلا متصرفا او ما يشبهه من الصفات العاملة عمل فعل او معناه وذلك عنده
ما يكون العامل معناه فعلا نحو ما شانك قائما قد جاء الحال صاحبه
لفظا الا انه فاعل معنى لان معنى ما تصنع قائما ما شانك قولك هذا
زيد قائما فان زيدا مفعول معنى لا لفظا الا ترى انك اسندت على زيد واسندت اليه
قائما فما في معنى التنبيه وفي ذا من معنى الاشارة وانما قال وعلى جواز
كيف لان كيف موضوع للسؤال عن الحال فبالحري ان يكون الحال سؤالا في
جوابه قوله وحقها ان تكون نكرة كما ان من حقها ان يكون
معرفة وانما وجب ان يقال انها اذا تطابقا تعريفا وتنكيرا

ان لا يتطابقا اعرابا نزلا على عرفيهما في الوصفية وجه اختصاص
الحال بالتنكير هو ان الحال جرى مجرى الوصف للفعل والفعل نكرة لزم
تنكيرة **فعلم** فاذا اردت الحال عن النكرة قدمتها عليها اعلم ان
نصب الحال عن النكرة بدون التقديم قبيح الا اذا كان النكرة موصوفة
فنة او مقيدة غنا المعرفة او مقدرة بالاستفهام او مفصولا بينها
وبين ذي الحال بالا نقضا للنفي كما في قولك ما جاءني رجل من بني تميم
فارسا وقولك لا يركبن احد الا الجام متنحيا فاليوم الوغى جاز و
قولك هذا لبنك رجلا راكبا اذا اردت الاستفهام عن اتيانه مقيدا
بالركوب وقولك ما جاءني رجل الا راكبا وتقول ما جاءني غيرك راكبا
رجلا وقبح جاءني رجلا راكبا ولم يتعرض المصنف لما ذكرنا من القيود
تسامحا وتساهلا واطلق القول بالتقديم في كل نكرة والاستشهاد
في قوله لعزة موحشا طلل قديم انما يصلح على مذهب الكوفيين والاخفش
واما على مذهب سيبويه فلو جعلنا موحشا حالا عن طلل لاختلف
العامل في الحال وصاحبها لما ان العامل في الحال هو الظرف وفي صاحبها
معنى الابتداء لكونه مبتدأ عنده والصواب ان يجعل حالا من المستكن

في الظرف من ضمير المذكور لا يكون جزءا من تنكير ذي الحال وتقديم الحال عليها
في شيء اذ الحال صادرة عن ذي الحال وهو معرفة واما عند الاخفش فلما
كان ارتفاع ذي الحال وهو [illegible] للنظر في جعله حالا عينه وحسن
تنكيره [illegible] تقديم الحال عليه وكونه موصوفا بتقديم فالحاصل ان
تقديم الحال على صاحبها قد يكون لازما كما كان من نحو جاءني راكبا زيد
وقد يكون جائزا كما في جاءني راكبا زيد وقد يكون ممتنعا وذلك اذا كان
صاحبها مجرورا بمجرور سابق عليه فهذا ممتنع عند جميع النحويين الا
ابن كيسان لان الحال صفة الاصل والصفة من التوابع واحد حال
التوابع ان يقع بعد المتبوع والمجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم عليهما
ما هو تابع له واجازه ابن كيسان مستشهدا بقوله تع وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ المعنى فيه وما ارسلناك الا للناس كافة وذكر الزجاج
ان كافة حال عن الكاف في ارسلناك والتاء فيه للمبالغة والمعنى وما كان
ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وذكر صاحب
الكشاف ان انتصاب كافة على المصدر اي فجاء ارسلناك الا ارسالة
كافة للناس اي عامة شاملة لهم فعل اسم الفاعل كل اسم مشتق لذات

من فعل اي اسم الفاعل اسم مشتق لذات من فعل لا من شيء تلك الذات
بل من شيء هو فاعل في الجملة واحترز بالمشتق عن الفاعل المسند اليه
الفعل واحترز بقوله لذات من فعل عن اسم المفعول فانه مشتق لذات
من وقع عليه الفعل واحترز بقوله ويجري على يفعل عن الصفة المشبهة
فانها وان كانت مشتقة لذات من فعل الا انها لا تجري على يفعل من
فعله نحو كريم لا يقال الصفة المشبهة من افعال الطبايع فلا يقال للتحقيق
بانها انه فعل شيئا لانا نقول لا نعني بقولنا فعل احدث بل المراد انه بحيث
يصح ان يسند اليه المشتق بصيغة فعل نحو كرم وانما غيرت الجريان بالجواز
ليشمل نحو الحكايات والاستثناء لانهم ربما قالوا ما صيغة جارية للواقعة بعد
شيء صفة او خبر الحال فامتنع الى تغيير الجريان هربنا نحن ان الاصل انا
يعمل فعله اذا اريد به الحال او الاستقبال دون الماضي وذلك لان الفعل
كما دخل على الاسم في الاعراب الذي هو مستحق في الاصل فيقال زيد
ضارب غلامه عمرا الآن او غدا كما يقال زيد يضرب والذي يجيء الا في فهو
مضاف الى ما بعده ابدا نحو هذا ضارب زيد امس فلا يقال ضارب عمرا امس لان
الافعال دخلت على الاسماء في الاعراب والاسماء على الافعال في العمل فالاسم يعمل

للحال او الاستقبال من الاسم لم يعط اليه الا ان كان بمعنى الفعل وقد جاز ذلك لانك ترى
مشتهرا بقولك تو وكلهم باسط ذراعيه امس بنا دكر وايان ما سعلا
وان كان ما مضى في الظاهر الا ان المعنى على الحال بدليل انك لو اوقعت
المضارع موقعه نحو بسط للنح وذلك لان الحال الماضية تحكى على صورتها
الحاضرة نحو كان زيد يضرب عمرا امس واعلم ان شرط عمل الاسم الاعتماد على احد الاشياء الستة
التي اشترطوها للنظير في الاعتماد عليها على ما سبق اصدر الكتاب فقال
فايم خلافا لمن خالف الاخفش والكوفيين قال اسم المفعول لما كان
اسم الفاعل اسما مشتقا للذات من وقع منه الفعل فاعمل عمل الفعل
المبني للفاعل كذلك اسم المفعول لما كان اسما مشتقا للذات من وقع
عليه الفعل اعمل عمل الفعل المبني للمفعول وهو بمنزلة اسم الفاعل في جميع ما
ذكرنا من اشتراط الزمانين والاعتماد تقول مررت برجل مضروب
غلامه فتكون غلامه مرفوعا بمضروب كما كان يرتفع بيضرب ومضروب
في التقدير بمنزلة يضرب لان اصله مضرب فاشبع ضمة الراء فنشأ
منها الواو واما فعلوذ كر فقضيتهم بناء مفعول من ابنيتهم الامع النادر واما

على يفعل اعلم ان نحو كريم بين بجار على بكر مر ولا حسن على عمر
وكذا شديد وقوي وصعب وما اشبه ذلك ومرتبة هذه الصفات
بعد مرتبة اسماء الفاعلين وهي مشبهة بها من حيث انها تثنى وتجمع و
تذكر وتؤنث فاجريت مجراها في العمل فقيل مررت برجل حسن وجهه
وكريم اباؤه وشريف حسبه ترفع هذه الاسماء بالصفة كما ترفعها بالفعل
وانما قال كريم اباؤه بالجمع دون الواحد ليشمل نحو كريم ابوه
على سبيل القطع اذ الواحد يحتمل مع الفاعلية الابتداء نحو زيد كريم ابوه
بخلاف الجمع فانه لا يحتمل الا بتداء اذ لو كان مبتدأ لقيل كرماء ابوه
اذ المبتدأ على حد الخبر اذا كان هو هو فان قلت كيف عملت هذه
الصفات وهي بمعنى المضي نحو زيد كريم ابوه امس قد وجد فيها
كيف جاز ان يتبدل الفرع على الاصل اعني اسم الفاعل قلنا ان هذه الصفات
لما اشبهت اسم الفاعل اذا جرت على الفعل جرت مجراه في حاله
في حكم اسم الفاعل في انها في معنى الحال الا ترى انك اذا قلت زيد حسن وجهه
فالحسن موجود في الحال كما في اسم الفاعل وكون هذا الفعل موجودا قبل انها
تلك لا يقدح في كونه حالا كما لا يقدح في الفعل المضارع في قولك زيد يعلم

فنونا من العلم فاتى غلامه قد وصوب قيام وعلى هذا اسم الفاعل نحو زيد قايم غلامه
شربه الحال او الاستقبال فلا تقول زيد حسن مربه غدا او حسنا قد انقطع فعاله المصدر هو
الاسم الذى اشتق منه الفعل انما سمى المصدر مصدرا لان الفعل يصدر عنه
والمصدر فى الاصل هو الموضوع الذى يصدر عنه الابل والدليل على ان المصدر
اصل والفعل فرع مشتق منه ان المصدر اسم مستقل بنفسه ويستغنى عن الفعل
لا يقوم بنفسه ويفتقر الى الاسم والان الفعل يدل بصيغته على ثلثين حدوث
وزمان والمصدر على شئ واحد وهو الحدث ولا شبهة ان الواحد قبل الا
ثنين واصل له والان المصدر له مثال واحد والفعل لاشتماله كما ان الذهب
نوع واحد تتحدث منه اشياء مختلفة والان الفعل يدل على ما يدل عليه المصدر والزمان
والمصدر لا يدل على مولوله والفرع لا بد وان يكون فى الاصل والزيادة
واما تسكن بالكوفيون من اعتلال المصدر بانه اعتلال الفعل ومحنه يتحنه

بيان تسكن

قام

قام قياما وقاوم قواما فذلك دليل على اصالة الفعل وطريق كون المصدر مشتقا
وان دل فانما يدل على اصالته فى التصريف ولا كلام فيه كما لا كلام فى انه الاصل فى
العمل والمصدر فرع فيه عليه ولهذا قال يعمل عمل الفعل اذا كان منونا نحو عجبت من
ضرب زيد عمرا فكل فعل له رفع ونصب كان لمصدره ذلك وانما قال كما تقول
من ان ضربا لان الفعل المقدر وبان بمنزلة المصدر نكونه فاعلا ومفعولا و
مضافا اليه ومبتدأ نحو اعجبنى ان يخرج زيد وارجو ان يخرج زيد وبلغنى خبر
ان يخرج وان يخرج خير له فلما كان بمنزلته فى الاعراب وفى هذا المعنى كان
المصدر ايضا بمنزلته فى العمل وفى امتناع تقديمها بعمل فيه عليه فلا تقول ايجبنى
زيدا ضرب كما لا تقول اعجبنى زيدا ان ضربت وايضا فى الفاعل اعلم ان المصدر
المقدر المضاف على ثمانية اضرب احدها ان يضاف الى الفاعل ويذكر المفعول نصوبا
نحو عجبت من دق القصار الثوب فالفاعل مجرور لفظا ومرفوع معنى ولذا حمل المعطوف
عليه والصفة على الموضع نحو عجبت من دق القصار وصاحبه بالرفع شاذا ومن
دق القصار الحاذق والثانى ان يضاف الى الفاعل ويتبع ذكر المفعول نحو عجبت من
ضرب زيد اى من ان ضرب زيدا عمرو والثالث ان يبنى عن فاعل المصدر للمفعول ويضاف
الى المفعول القايم مقام الفاعل نحو عجبت من ضرب زيد اى من ان ضرب زيد وعلى هذا

مستلة الكتب بخو عجبت من دفع الناس بعضهم ببعض اى من ان دفع بعضهم بعضا
والمضاف اليه ههنا مرفوع معنى لانه مفعول لم يسم فاعله والرابع ان يضاف
المصدر الى المفعول ويذكر الفاعل مرفوعا نحو عجبت من ضرب اللص الجلاد
يضاف الى المفعول ويترك ذكر الفاعل نحو قوله تع لا يسئم الانسان من
دعاء الخير اى من دعائه الخير والمضاف اليه في الوجهين الاخيرين منصوب معنى
لانه مفعول ويجوز الجر عليه كما في الفاعل واما المصدر اللازم المضاف فضرب
واحد وهو ان يضاف الى الفاعل نحو عجبت من قيام زيد بن عمرو فان قلت انه ايضا
يجوز ان يضاف الى الظرف ويترك الفاعل مرفوعا او على العكس ويترك ذكر الفاعل
قلنا لا يجوز اضافته الى الظرف الا بعد ان اتسع فيه فيجري مجرى المفعول به فاذا
المصدر اذا ذكر بمنزلة المتعدي ولكلامهم فيه وقد يعمل المصدر معرفا باللام نحو قوله
قوله تع كبرت فلم انكل عن الضرب مسمعا او هو قليل لم يجئ في التنزيل ولم يذكره
المصنف لقلته ونذوره قوله وتبركوا كذا في قوله تع او اطعام في يوم ذي
مسغبة شبه اطعام مصدر منون وشبها منصوب به وفاعله محذوف حذف
للعلم به ولم يضمر لان المضمر اسم جنس ولا شئ من اسماء الاجناس يحتمل الضمير بشئ
فيدرك على حرفه انكر ان تقول اعجبني من هذا الامر ظهوره كله كما تقول اعجبني ظهر كله
واما

وانما جاز حذفه عن الفاعل مع امتناع ذلك في الفعلات الفعل لابد فيه فاعلا او على
وصف جار مجرى الخبر اقتضاه ويسند اليه فاذا قدرت حذفه عن المسند اليه فقد
حذفت بخلاف المصدر وانه اسم والاسماء كلها لا يلزم ان تكون مسندا الى شئ
واما قوله من بعد غلبهم سيغلبون فمن قرأه سيغلبون بالبناء للفاعل
فالمصدر مضاف الى المفعول القائم مقام الفاعل اى من بعد ان غلبوا سيغلبون
ومن قرأه بالبناء للمفعول فالمصدر مضاف الى الفاعل وذكر المفعول متروك وعلى
هذا فالوجه ان يقرأ الم غلبت الروم بالبناء للفاعل وقد قرئ به ويجعل
الضمير المضاف اليه المصدر لغارس له للروم ومجال الكلام في الاية فيجوز
يفضي الى الاطناب المخل قوله المضاف كل اسم اضيف الى اسم آخر فان كان
اعلم ان الاسم غير الصفة اصل في العمل وانما العمل للافعال والحروف وانما عمل الجر بنيابة
في الكلام مضي في حرف الجر فقوى بذلك على العمل فقال والاضافة على ضربين اعلم ان
المضاف اليه اذا كان معرفة فالاضافة معنوية تفيد تعريف المضاف نحو غلام زيد لانك اذا
قلت غلام كان شائعا في امته غير مختص بواحد فاذا اضفته تعرف فصار
جزئية ويكتسب منه تعريفه وذلك ان قولك اذا اضفته على قدر اللفظ فكأنه نزل
المضاف اليه من المضاف منزلة التنوين من الزيد لا يتصور فيه الانفصال لذلك يجب

أف يتنزح مضى بالاول ليكون مرتبة اللفظ على قدر مرتبة المعنى اما
اذا كان تكسيرا فلا تغير الاضافة الا التخصيص نحو اكيب فرس لانك اذا قلت
اكيب كان شايعا في اجناس ما يركب فاذا قلت اكيب فرس خصصته بالاضافة وزال
عنه بعض الشياع وان لم يتصرف لان المضاف اليه اذا لم يكون يكن معرفة فكيف
يكتسي المضاف منه التعريف قوله وهي في الغالب بمعنى اللام اقتضى من واما قال
في الغالب احترازا عن قولهم شبت الغدر وقتل الكلب وقد قيل ان هذه الاضافة
بمعنى في اي شبت في الغدر وقتل في الكلب لكن الغالب ان يكون بمعنى اللام نحو
غلام زيد اي غلام لزيد او بمعنى من نحو خاتم فضة لان الغرض فيها تبيين النوع
فانك اذا قلت خاتم لم يعلم فضته اي نوع هو فاذا اضيف تبين والفرق بينهما
ان التي بمعنى اللام لا يجوز فيها اطلاق المضاف اليه على المضاف وفي التي بمعنى من
جاز ذلك وقال النحويون في غلام زيد بل يقال غلام لزيد فغلام
غلام لزيد بنصبها بمعنى اجزا لان اللام مقدرة هنا كيف كان والمضاف اليه اذا المضاف
يتنزل التنوين المضاف منزلة التنوين ويقاربه فكما لا يجوز ان يفصل بين التنوين
والمنون شيء كذلك لا يجوز ان يكون اللام فاصلا بين المضاف اليه وايضا
فلو كانت اللام مقدرة حتى يكون الجر بها لوجب ان لا يجوز التنوين كما لا يجوز

اذا ظهر اللام واعلم ان النحويين اوردوا ههنا سؤالا وجوابه المضاف اليه
قابل فيه معنى حرف الجر ولفظا يجوز حذفه فالازم ان يجب ابدا عن ان يكون
حكم المذكور او في عداد المضمر واذا كان كذلك فلم يبن لتضمنه معنى الحرف اذ كل
اسم يتضمن معنى الحرف فهو مبني ثم اجابوا عنه بان بناء اللام لتضمن معنى الحرف
من الجايز دون الواجب الا ترى انكم اعربوا ايا مع تضمنه معنى حرف الجزاء وكذا
عبد الغافر ان في بناء الاسم هنا نقضا للغرض اذ الحرف المتضمن معناه الاسم حرف جر
عامل وعمل الجر والعامل يستدعي المعمول فلم يتم التضمن الا بان
يجعل الاسم بمنزلة الحرف من العلة فلم يتم التضمن الا بان
يجعل الاسم بمنزلة في كونه عاملا على حد حقه شأنها هذا الحكم فلو بنيناه لم
زنك على ما استنوفا في مقتضاه واورد ان اريد بهذا البيان في المضاف او
منه في المضاف اليه اذا المتضمن لمعنى الحرف هو المضاف دون المضاف اليه لان الموجب
بعمل الجر بتقوية فلو لا انه يتضمن معناه ما قوي على العمل ولان يتضمن
غيره الحرف لا يكون موجبا لعمله ولان المعنى من التضمن ان يكون معنى الاسم
مشتملا على معنى ذلك الحرف كما ان ابن واخواته لما كانت معناه ما يشتمل على
معنى حرف الشرط بنيت وتضمنها اياه علت الجزم والمتضمن على هذا التقدير
بناء هو المضاف اليه لان العمل للمضاف فوجب ان يكون المتضمن معنى الحرف اياه دون

غيره ولانه لو كان المضاف اليه متضمنا معنى الحرف لوجب ان يكون عاملا في
نفسه ونكرة حال او بدل على ذلك قول الشيخ ولن يتم لنا بهذا التضمن الا بان
تعطي الكلام حكما وتجعله مشابها لكونه علة يحدث بها هذا الحكم ومعلوم ان
الكلام الذي اعطيناه مشابه حكم وجعلناه في كونه علة يحدث بها بعد المضاف دون
المضاف اليه فالمتضمن للحرف ليس الا المضاف واذا كان المتضمن
الحرف هو المضاف فلا يكون بناء المضاف اليه لازما على ما قدمناه فان قلت فعلى ما
ذكرت فالمضاف متضمن لمعنى الحرف فهلا بنيت قلت ان الاضافة تمنع البناء في
الاعم الاغلب لان البناء انما يوجب مناسبة الحرف والاضافة مما يعارض تلك
المناسبة لانها من خصائص الاسم ولا يكون في الحرف والفعل الا بري انهم لم يبنوا
المضاف في المنادى والمنفي بلا التي لنفي الجنس مع ان العلة التي
اوجبوا بها البناء في مفرديهما قائمة او تقول ان المضاف اليه لشدة امتزاجه
بالمضاف ومعاقبته التنوين تنزل منه منزلة التنوين التي هي علامة التمكن
والاسم لا يبين مع التنوين فكذا مع ما قام مقامه **قوله** ولفظية اعلم ان
الاضافة اللفظية هي التي لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا وانما تفيد تخفيفا
في اللفظ والمعنى كما هو قبل الاضافة وهي اما اضافة اسم الفاعل

مفعوله او الصفة المشبهة الى فاعلها اما الاول فنحو مررت برجل ضارب زيد الآن
او غدا ويدل على ان هذه الاضافة غير حقيقية وانها في تقدير الانفصال
انك تقدر النكرة بالمضاف وتوقعه حالا نحو مررت برجل ضارب عمرو وغلام
لا يكون النكرة اذا اتى الثاني فنحو مررت برجل حسن الوجه لان التقدير فيه الانفصال
نحو حسن وجها الا انك نقلت الضمير عن صاحب الوجه الى الحسن حتى كان الحسن هو شائع
في جميع اجزاء الموصوف به واذا ارتفع به الضمير لم يمكن ان يرتفع به الوجه ولما اجتمع
في هند جائلا وشاجا وتاتها ذهبت بها البلية الوشاح **قوله** والاضافة تعاقب التنوين
ونعني التثنية والجمع وانما جمعوا بين التنوين والاضافة لما ذكرنا ان المضاف
اليه ينزل من المضاف منزلة التنوين فلم يجمعوا تنبيها لكراهة اجتماع الزيادتين في
آخر الكلمة **قوله** ولا بد من الصفة المشبهة من تجريد المضاف من حرف التعريف وانما يشترط
ذلك لانه لو لم يتجرد منه لكان معرفة واذا كان معرفة استغنى عن الـ
ضافة المعنوية التي وضعوا للتعريف او التخصيص لان تعريف المعرف محال
قوله وتقول في اللفظية الحسن الوجه اعلم انك تقول مررت برجل حسن الوجه
فتضيف به النكرة لان الاضافة ليست بمحضة فان ادرشا واصف المعرفة به

اذا دخلت عليه في التعريف نحو مررت بزيد الحسن الوجه فتعرف فلا يقتضي بذلك

تعريف المعرف لا يقال ان الصفة المطلوبة من الاضافة اللفظية مفقودة بها

لان التخفيف الواحد انما هو بسقوط التنوين لا يتصور مع اللام فيقدر

بسقوطه بالاضافة لانا نقول ان الحاصل بسقوط التنوين وان كان مفقود

الا انه قد حصل فيه من جهة اخرى الا ترى انك اذا قلت مررت بزيد الحسن

الوجه كان التقدير الحسن وجهه فلما اضيف افادت التخفيف من وجهين وهما

سقوط الكناية من المضاف اليه وانتقال الصفة الى الكبرى التي اخوف منها لا يقال

ان الكناية وان سقطت فقد عوض عنها اللام لان اللام لا يوازي الكناية و

لثقلها وخفتها قولنا والضارب زيد وانما جاز هذا الاتيان بذاك نونا تسقط

ويعاقبه المضاف اليه فيكون في الاضافة فائدة لفظية كما في قولك ضارب

بازيد وضارب بازيد وجاز الضارب الرجل مع انك لا تفيد فيه خفة لفظية

لانه يشبه الحسن الوجه من حيث الظاهر لان الضارب صفة كالحسن والرجل

جنس محلى باللام التعريف كالوجه فاجيز فيه النصب في الحسن الوجه تشبيها بالضارب

الرجل ولا يجوز الضارب زيدا لانه لا تفيد بالاضافة خفة لفظية كما اقدرنا في الاول

والمضاف اليه ليس باسم جنس فيشبه ذلك بالحسن الوجه وانما خوا الاول

الضارب بكر والضارب والضاربة فسابع لما فيه من استدلال الضمير المتصل من المنفصل

اذ الاصل الضارب انا كما واياك واياه فلما ضيق حصل التخفيف بدوا واتما لم يجز ان يكون الضمير

فاعلا ومنصوبا فيما يوجد فيه التنوين او النون

ان هو يجمع بينه وبين ضمير المتكلم نحو ضاربني والضاربا بي والضاربوني كما يجتمع

اجتماع الزيادتين في آخر الكلمة جعلوا ما لا يوجد فيه بمثابة ما يوجد

لزيادة التنوين والنون والضمير

الا ترى انك اذا قلت الضاربي مثلا فالياء لا يكون الا ضمير مجرور بهذا اشاره الى

ويشير الامام عبد القاهر الى ان ضمير المنصوب بمنزلته في يضربني

ينصب الاسم التام على التمييز لانه اتم به يقتضي ما ينبه وينزع الابهام عنه واتما

ان يكون الاسم عاملا فيه النصب لاتمامه فلما شبهها ينصب المفعول من اسماء الفاعلين

والمصدر للايذان راقود في قولك راقود خلا اسم قدم اي امتنع من الاضافة

لما فيه من التنوين وهو مبهم محتمل الاجناس المكيلات فينصب خلا لمثلا قتضاه

ايا وهو مشابهة ضارب بالتنوين من انه ايضا يقتضي معمولا وهو قد امتنع من

الاضافة بالتنوين من انه اعطى وكذلك منوان وقفزان في منوان سمنا وقفزان

بر اقول تابعون التثنية وهما مختلفان من اجناس الموزونات والمكيلات فاشبها ضارب

بان فنصبا ما بعده كما ينصب ضارب وكذلك عشرون درهما لانه قدم بنون

الجمع وهو مختص باجناس المعدودات فاشبه ضاربون وعلى هذا املوه علما
ومثله رجلان ان ذكر منهم كقفيزان ومنوان وقدم بالاضافة فاشبه انا
معطيه درهما لان اضافة المطلق الى النكرة تمنع من جر درهم فهذا هو الاسم
التام ثم ان التام قد يكون زايلا وقد يكون الدائم فالاول هو التام بالتنوين
ونون التثنية لانك تقول هذا راقود خل لا راقودا خل ومنوا سمن لا منوي سمن
واما الثاني فهو التام بنون الجمع والاضافة ان لم تذكر ان تقول هذه عشرة
دراهم عشرو دراهم لان عشرون مبهم موضوع لمضاعفة عشرة وليس
على حد مسلم ومسلمون اذ لو كان كذلك لوجب ان يقع ثلثون على ثلثة ثلثة
مرارا كما يقع المسلمون على ثلثة انفس فلما احتمى ثلثون بثلاث مرات
عشرت علمنا انه اسم موضوع هو الواو والنون لغير العدد المخصوص من ازاء
موضوع جامع الواو والنون فيمتنع ان يوجد بدون النون فلهذا قيل انه
لا ذهم وكذلك الاضافة بل انك لا تقول هذه منوه عسل لانه مضاف مع الواو
الى الضمير ويمتنع ان يضاف الشئ مرتين واذا عرفت هذا فاعلم ان تمثيلك اياه
بالتنوين بقولك لهم ما في السماء موضع كف سحابا فيه نظر لان الاسم الذي فيه التنوين
هنا اعني كفا لا ابهام فيه فيرتفع وانما الابهام في قولك هو موضع مضاف الى الكف
اذا

اذ المقصود بالتمييز هو الموضع لا الكف نفسها والموضع مضاف الى الكف و
اضافة البعض من الجزء توجب النصب كما تمنع اضافة الملفوظ في قولك
ملوه عسلا فان قلت ان الموضع وحده لا يتم به المعنى الذي كان التمييز
لاجله من المسافة وانما يحصل ذلك من بعد ان يضيف الى الكف قلنا كذلك
الحال لا يتم معنى الكيل فيه حتى يضاف الى شئ محصور كالناد والى ما هو
مكيال معروف كالرزق وغيره فاذا اريد ذكره في مثال الاضافة اوتي بمميز مثل
التنوين اذ العامل في التمييز هو الاسم التام بالاضافة لان الاسم التام بالتنوين
لان اعمال الاسم التام مشروط باقتضاء المصدر لتمييز له بما منه فلا شك ان
المقتضى للتمييز هنا هو الموضع مضافا الى الكف لا الكف اذ لا ابهام فيها ويدل
على هذا الكف لو جيئ بالكف منونا غير مضاف اليه بنى لفظا او تقديرا نحو ما
لغلمان كف شملا لم يقتض التمييز البتة واضافة
سحابا يقرب زيد جيد وانما وجب ان يكون العامل هو المضاف لانه المشبه
لا المضاف اليه وقال اشيخ عبد القاهر ان سحابا قد انتصب بمضاف ومضاف اليه
بما ثبوت التنوين والغاء الاضافة وهذا ايضا تجييف لانه ان اراد ان
العامل في التمييز هنا هو الاسم التام بالتنوين والاسم التام بالاضافة ايضا فلا

يؤدي الى اعمال عاملين في معمول واحد وهذا مع انه غير مقبول مما انعقد الاجماع
منهم على نقضه الا يرى انه لو اراد احدهم عاملين على معمول واحد فالعطف باتفاق
منهم لواحد منهما لا غير الا انهم اختلفوا في ان العمل لاحدهما على ان المنوّن
يجوز ان يكون هنا لا يصح عاملا ما بيّنا ان شرط اعمال اسم الفاعل ان يكون مقتضيا للتنوين
لا بامكان وقد فقد الشرط هنا ولعل كلام الشيخ هو الذي عنى المصنف
من جعله العامل هنا الاسم المنوّن لان الشيخ مما جوز هنا الضرب الوجهين
جعل المضاف الاقرب عاملا على ما هو المذهب الصحيح لان المقتضيين اذا اتفقا
بأدنى تلك ما ذكرنا فقال ويقال للثلاثة الاول مقادير فما قلت كيف وضع الاول
قال ويقال للثلاثة الاول مقادير وقد ذكر اربعة اشياء وهي المساحة والكيل فقيزان بزنة
والوزن والعدد قلنا اية قسم الاسم التام الذي ينصرف عنه التمييز اربعة اقسام
وهي المنوّن وما فيه نون التثنية وما فيه نون الجمع والمضاف ثم قال ويقال
للثلاثة الاول مقادير لما فيها التنوين ونون التثنية ونون الجمع وللاخير
مقياس اي للمضاف فيما ذكره من المثال وانما سمي مقياسا لانك اذا قلت
لي ملؤه عسلا فقد قلت ما عندك من العسل يملأ هذا الاناء وكذلك مثله بخلاف

بخلاف لي منوان سمنا فقد درت ما عندك من السمن بالمنوين ولم تقيده
النسبي فقال والتمييز رفع الابهام عن المفرد كهذا اعلم ان المميز قد يطلق
ويراد به ما يقابل الجملة وعلى هذا فالكم المضاف والاسم المثنى والمجموع من
قبيل المفاريد وقد يذكر ويراد به ما يقابل المضاف وقد يذكر ويراد به
ما يقابل المثنى والمجموع والمراد منه هنا الاول لكونه منكورا في
مقابلة الجملة اذا تقرر هذا فاعلم ان التمييز رفع الابهام ثم ان الابهام اما
ان يكون في نسبة الاسناد او في احد طرفيه فالتمييز للاول يسمى تمييزا عن جملة
ويجيء ويقع بعد تمام الكلام نحو طاب زيد نفسا فالابهام هنا في اسناد
الطيب الى زيد لانه في الطيب على الانفراد ولا في زيد على الانفراد والتمييز
يسمى تمييزا عن المفرد ويجيء يقع بعد تمام الاسم نحو عندي رائد
خلا فالابهام في الرائد لا حسر فارتفع بتوبك خلا الباب الثالث
الحروف العوامل الاسقط السماعية تقارن وهي ثلاثة اضاف انما قدم الحروف
على الافعال والاسماء لان الحروف هي الاصل في العوامل السماعية اذ لم يوجد بكسر
فيها الطراد بوجه ما بخلاف الاسماء والافعال ثم قدم الافعال على الاسماء لان
الاسماء انما تعمل بنيابتها عن الافعال والحروف فهي في العمل متأخرة عنهما

سواء
الاسماء

سواء كان ذكره بطريق القياس او غيره ثم قدم من الحروف العوامل ما
هو العامل فيه كم على ما هو العامل في الفعل كتبت هذا او قلته زيدا ثم قدم
من العوامل في الاسماء ما هو العامل عملا واحدا على ما هو العامل عملين لتقدم
الواحد على الاثنين ثم قدم من العوامل عملا واحدا الجر على الناصب تكون
الجار عاملا بلا شبهة ولا خلاف في الناصب فانهم اختلفوا في ان الناصب هو
هذا الحرف ام الفعل وفي قوله عاملة في الجملة تجوز وتسهل والمراد عامل في
كل واحد من جزئي الجملة لان الجملة من حيث هي جملة لا يستطيع ان يكون
معمولا فيها اذ الجملة من حيث ان الجملة لبس بكلم ولا فعل فيعمل فيها العامل

فاما الجار فسبقت عشر الحروف الجارة موضوعة لافضاء معاني
الافعال الى الاسماء وكلها تشترك في افادة هذا المعنى الآن وصوف بخمس
بها فمن منطقا بالابتداء الغاية في المكان نحو خرجت من البصرة تريد ان ابتداء الخروج
كان من البصرة وقد يكون من للتبعيض نحو اخذت من الاموال اي بعضها
وهذا لا ينفك عن معنى الابتداء لانه يدل على ان الاموال مبدأ موضع اخذك
كما ان قولك خرجت من البصرة يوزن بان البصرة منشأ خروجك الا ترى
ان الاموال افادت التبعيض بضا ذكان ذلك ممكنا ولم تغن في قولك خرجت

ومنه قوله تعالى فخلقناكم
من تراب اي مبتدأ خلقكم
اياكم من تراب

من البصرة لانك اذا فارقتها فقد فارقت جميع نواحيها ازالا يطمع ان تكون
خارجا منها وغير خارج وقد تكون للبيان في عشرين جمعا من الدراهم لان
العشرة قد تكون من الدراهم وغيرها فلما قيل من الدراهم تبين ما
يعني المقصود وعلى هذا قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان قالوا وهذا
قريب من معنى الابتداء اذا جعل مبتدأ اجتناب الرجس هو الاوثان وقد يكون
صنيعك في المرفوع نحو ما جاءني من احد وفي المنصوب نحو ما رأيت من احد
ودخولها في حال الزيادة على المنصوب اقيس من دخولها على المرفوع لان
حروف الجر موضوعة بمعنى المفعولية حيث توصل الافعال الى الاسماء فيكون
حال الزيادة تابعة لحال الاصل قالوا ومن هذه مع انها مزيدة لم يجئ عن
سيبويه في واجب انما يقال انها للاستغراق ولعل الصواب ان يقال انها
من واجب في اقصاه ولهذا قال الشيرازي اذا قلت ما جاءني من رجل
فمعناه نفي الجنس على الاستغراق اما ما جاءني من احد فزيادة محضة زيدت لتوكيد معنى النفي ازلا فرق في المعنى
بين ما جاءني احد وبين ما جاءني من احد لان كل واحد منهما جميعا بمعنى الاستغراق
وقال احدا اذا اقترن به حرف النفي وهو منكر يفيد الاستغراق البتة ازلا تقول
ما جاءني احد بل اثنان واما في ما جاءني من رجل فليست بزيادة محضة

خاتمة الاوثان اشتمال الرجس
في الاجتناب من الاوثان تحصيل
لان الرجس في الاوثان وغيرها
فلما قيل من الاوثان تبين ما
المقصود بالاجتناب
لقط من للبيان للبيان
المقصود بالاجتناب
خلافا لقول من الاوثان وغيرها تبين ما
المقصود بالاجتناب

بل محتملا وصحة قولهم ما جاءني رجل بل ان تشهد لذلك وقد صرف
الكلام الى الاستغراق وازال عنه احتمال غيره كما ان لام التوكيد صرف
صيغة المضارع الى افادة معنى الحال قطعا بعد ان كانت محتملة لها
ولغيرها ولهذا السر استدرك المصنف رحمه الله ان في الزيادت
بما جاءني من احد دون ما جاءني من رجل ثم ان زيادة من في النفي
وما جرى مجراه مستمرة ولا يزاد في الاثبات عند سيبويه واجاز ذلك
ابو الحسن مستدلا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم قال عنه والى
انتهاء الغاية نحو سرت من البصرة الى الكوفة وتريد بذلك منتهى السير
هو الكوفة وقد يكون بمعنى المصاحبة نحو قوله تعالى ولا تاكلوا
اموالهم الى اموالكم قالوا وهذا راجع الى معنى الانتهاء ولان المعنى لا
ينتهي اكل اموالهم الى اموالكم في معناها حتى الآن ينتهي قربها
من وجوه وهي ان مجرور حتى اما ان يكون ما ينتهي به المذكور
نحو اكلت السمكة حتى رأسها فان الرأس ينتهي به السمكة او
عنده نحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح عنده ينتهي الليلة

ولهذا امتنع قولهم ان مجرور حتى اما ان يكون آخر جزء من الشيء او ما
يلاقي آخر جزء منه وذلك لان الفعل المتعدي بنفسه اذا عرض فيه ان يقتضي
ما يتعلق به شيئا فشيئا حتى يأتي على كل ذلك الذي عرض له ولا يجب ان يكون
ولم يجز حتى نصفها او ثلثها وان مجرورها داخل في حكم ما قبلها
وحتى قد اكل الرأس وتم الصباح ولا يجوز ان يكون الاكل قد انقطع عند
اذ لو جاز ذلك اي خصوصا على ما ليس بآخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء
ولم يجز على ما مر وان لا تتعذر المظاهرة والمضمر جميعا نحو الى زيد واليه وحتى
لا تدخل الا على المظهر استغنى آلا فلا يقال مشاه وان صلى لا يلزم الجر فيكون
عاطفة ومبتدأ ما بخلاف واما العاطفة فنحو جاءني القوم حتى زيد وكذ
النصب والجر فانها يخالف سائر حروف العطف في ايجاب مجانسة ما بعدها
لما قبلها كونها موضوعة للغاية والدالة على احد طرفي الشيء ولا يتصور
ان يكون طرف الشيء عن غيره ولهذا قالوا انما تذكر للتعظيم والتحقير
نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة لان الشيء اذا افتقد من
ادناه فاعلاه غاية وطرف له واذا افتقد من اعلاه فادناه طرف له واما الابتدائية
فنحو قولك خرجت للنساء حتى بناتها خارجة او حتى مررت بهند وقد جاوزت

فمسألة السمكة الوجوه الثلاثة الجر على كونها ابتدائية والخبر محذوف

أي متى رأساها كائن وأما في فهي للظرفية وبقال للوعاء ويقال للاشتمال نحو

المال في الكيس ونظرت في الكتاب فامثال الأول من الأعيان والثاني من

المعاني وأما الباء ففي للالصاق نحو به داء أي التصق به وخامره ومنه

مررت بزيد وبه وارد على الاتساع والمعنى التصق مروري بمكان

يقرب منه زيد ومنه أقسمت بالله فالباء للقسم وحقيقة الالصاق

معنى القسم بالاسم المقسم به وكثيرا ما يحذف منه الفعل اجتزاء واختصارا

مع كثرة الاستعمال ورد وما للاختصاص ورفع الالتباس اذ لو قلت

أقسمت بالله جاز أن يكون خبرا لا مقسما وقد اوقد موقعه الواو

بعد حذف الفعل لذلك نحو والله لافعلن ويجوز أقسمت والله وتاء بدل

ليست عنها لتقاربهما في المخرج وفي المعنى أن معنى لصق والالصاق مقاربة

ثم تبدل التاء عن الواو في نحو تالله لأكيدن وابدال التاء من الواو

كثير في كلامهم منه تجاه وتراث وتخمة ثم ان الباء لا صاقها في افادتها

معنى القسم شبهت بنفسها عن اخفيا بجواز اظهار الفعل معها وبدخولها على

المظهر والمضمر نحو به لأعيدنه وبالحاق على البتة بجل على سبيل الاستعلاء

نحو

خرجت بزيد

وكذلك اذا خبرني فانه استعطاف للمخاطب وليس بقسم على الحقيقة والباء

تكون ساقطة على الباء لا تدخل الا على المظهر والتاء لكونها فرعا على الواو لم تدخل

الا على المظهر الأعلى اسم الله وقد تكون للتعدية نحو ذهبت به

إذ المعنى اذهبته فان قلت أليست التعدية في أوجهها الآخر قلت نعم الا

ان الباء في سائر الأوجه قد افادت مع التعدية معنى آخر وبها هنا لم تفد شيئا سوى

فلهذا عد المصنف كونها للتعدية قسما مفردا ويكون الاستعانة في نحو

كتبت بالقلم وتسمى ايضا الآلة ووصلة للفعل ومكنت اياه والمصاحبة في قولك

علية بتيات السفر أي معها قالوا والفرق بين الباء ومع ان معنى لاشتمال المصاحبة

ابتداء والباء لالصاقها وقد تزاد في المنصوب نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة

لكنه على احد التأويلين وفي المرفوع نحو كفى بالله وزيادتها في المنصوب

أقيس منها في المرفوع لما سبق من أن اللام فيهما للاختصاص قال عبد القاهر

أصل اللام ان تكون للتمليك نحو المال لزيد وقد تكون للاستحقاق المجازي

نحو الجل للفرس فانه لما اقتضى دوام ملابسته له جرى مجرى المملوك وان كان

الفرس فعالا يملك له وعلى هذا جاء في الخبر وان له وقد تزاد نحو ردف لكم

واقترب فهي للتعليل قال سيبويه ان كم في الخبر تقيض رب والمقصود ان رب

للتقليل

للتقليل وكم للتكثير تقول رب رجل لقيته وأنت تريد ان تقلل ذلك الذي لقيته
وبهذا اصلها ثم غلب حتى استعمل بمعنى الكثرة لانهم يستعملونها في مواقع
المدح وعدد الماء شر نحو الا رب يوم لك منهن صالح وانما يستدل على سائر حروف
الجر بشبهها منها انما تقتضي بها الكلام فلا يقال جاءني رب رجل وذلك لانها
للتقليل والتقليل والنفي من واد واحد والنفي له صدر الكلام لانهم يجعلون
لولا قلما رجل تقول ذلك الا نادرا بمعنى ما رجل وانما حتص النفي والاستفهام
بصدر الكلام لانها معان تدخل الجمل التغيير معناها فوجب ان تقرن الفعلية
ذكرها اولا لكونها مقصودة في الكلام ومنها اختصاصها بالنكرة والكلام على
لانها لما كانت موضوعة للتقليل والتكثير دالة على الشيوع والكثرة وجب
اختصاصها بالبعض مخض التقليل فيها ولهذا حكم بان الضمير في ربه رجلا
نكرة وذلك لانها ما اريد بها شيء معين مثل زيد وعمرو بل اريد بها شيء ما
فلهذا فسر بالنكرة كما يرى ولو كان معينا كما في مثله رجلا لجاز ان الضمير
يقول ذلك رجلا كما في مثله رجلا ومنها ان فعلها الذي يسلط على الاسم
يجيء مجزوما في الاكثر ولا يكاد يظهر الا في ضرورة الشعر وذلك لدلالة الحال
عليها لانك اذا قلت رب رجل فهم كان المعنى رب رجل يفهم اذا رأيت
او

او لقيت والحال تدل عليه فحذف كما حذف متعلق مع الباء في بسم الله ولا يظن
ان تقديم هذا هو الفعل المسلطة هي اياه على الاسم لانه مسند الى ضمير الرجل
فلو جعلنا رب مسلطة عليه لزم كون الشيء فاعلا مفعولا معا ومنا
ان مجرورها يلزم الصفة اما جملة اذا كان مفردا كما مر وانما بمفرد نحو رب
رجل جواد قالوا وانما لزم الوصف ليكون عوضا عن الفعل وقبل انما لزم
الوصف لانه اذ ذهب في باب التقليل الى رجلا فاضلا مثلا اقلا من رجل واحد وهنا
ان فعلها يجب ان يكون ماضيا لان ما اذا قلت رب رجل لقيته كنت مخطرا بان
الذي لقيته قليل ولا تعلم ان الذي ستلقاه فيما بعد قليل ام لا واما قوله
ربما يود الذين كفروا ابدع الى معنى المضي لان ما اخبر الله تع بوقوعه فهو كائن
لتقدم الوعد وتحقيقه بمنزلة الموجود الحاصل فهذا احكام رب وقد بقي منها
وجوب بدا بد من ذكرها وذلك انك اذا قلت رب رجل
يفهم اذا رأيت مثلا كان رب موصلة لا ادركت الى الرجل واذا رأيت فعل متعد
ينفه فكيف يقال آية بتعدي برب ولم يوجد حرف جر اتصل بالفعل المتعدي
الا وقد حكم بزيادته ولا يمكن ادعاء زيادة رب اذ لم يقل بزنك احد و
الجواب انها دخلت على الكلام على حد من اذا كانت لاستغراق الجنس

نحو ينفع ما رأيت من رجل فانما مفيدة للاستغراق وان لم يكن قد وصلت بفعل
الى الاسم يريد ان الفعل الذي قبلها تناول الاسم بنفسه لكنك اردت
بها افادت معنى آخر غير التعدي وهو استغراق الجنس كزيد يدخل
ويخرج في الكلام وان كان الفعل الذي قبلها متعديا لقصدك معنى
آخر غير التعدي وهو التقليل وهذا تشبيه واضح واما على فهي للاستعلاء
وتكون ياسمة حرفا وتارة اسما مضافا اما الاول فنحو جلست
على السرير فهو على بناء وجر لا يصاله لها معنى الفعل الى الاسم وعلى هذا ابو
على السيح لا يصالها معنى الاستقرار المقدر الى الاسم وقولهم عليه دين لا
يخرج عن معنى الاستعلاء ايضا بدليل قولهم ركب عليه دين واما التبعيض فنحو قولهم
خذ من عليه بعد ما تم ظمؤها اي من اعلاه اذ لو كان حرفا باقيا على
الجر وامّا عن فهي للبعد والمجاوزة ويكون ايضا حرفا واسما فالاول
فنحو رميت عن القوس على معنى ان السهم قد بعد عنها وجاوزها الى غيرها وعفوت
وصفحت عن فلان لان العلم قد تقدم لبعض ذنبه وفيها معنى البعد وزيادة معنى المجاوزة لان الابرياء تدل على رميت عن
القوس على ان مبتدأ الرمي منها وقال عبد القاهر وكل موضع يصلح لمعنى

النفر

التعدية كان محصورا بعن فلا يجوز ان يقول ادبت الدين من زيد لان
هذا موضع التعدية فقط واذا كان موضع لا يجب ان يكون متحتما
للتعدية جاز ان تقع فيها شئت نحو قولهم سقاه عن الغمة اي
بعده عنها وجاوز به مكانها الى الدرس وان شئت قلت ضمن على معنى بعده
من جهة الغمة وهذا من عدين وان كان موضع لا ينا سب معنى المجاوزة
لم يجز ان يقع فيه عن فلا يقول زيد افضل عن عمرو لانك لا تقصد ان
احدهما قد انفصل عن صاحبه اليه وتقدمه اليه وانما تريد ان فضل زيد
بدا من هذا الموضع واما كونها اسما ففي نحو جلست من عن يمينه اي من
جانبها واما الكاف فهي للتشبيه ويكون حرفا في قولك الذي كزيد يخرج
ويدل على كونها حرفا وصلهم الذي به ولو كان اسما لما جاز ذلك اذ لا
يقال الذي مثل زيد يخرج لان الصلة لا تكون الا جملة فاذا جئت بالحرف
كان متعلقا بالفعل والفعل لا يخلو فاعله فيكون المعنى الذي حصل
كزيد لا يقال التقدير الذي هو كزيد على تقدير حذف شطر الجملة فلا تكون
الكاف الا حرفا بل اسما جاريا مجرى مثل لا يقال ذلك فليس غير متسع فلا
يجوز ان يقال جاءني الذي قام اللئم الا في الضرورة ولما كان

وصلهم الذي بالكافي جايز مستمر في حال السعة علمنا انه حرف جر وقد
يكون اسما في قوله يشجكن عن كابر دامع المتهم اي عن مثل البرد
المزاب واما منذ ومنذ فانهما لابتداء الغاية في الزمان نحو ما رايته منذ يوم
فمنذ حرف اوصلت الفعل الذي قبلها الى الاسم الذي بعدها وكذلك تقول
انت عندنا منذ الليلة اي استقرت عندنا منذ الليلة فيرفع ما
بعدهما ويكونان على معنيين احدهما ان يراد بهما اول المدة نحو ما
رايته منذ يوم الجمعة اي اول الوقت الذي انقطع فيه الرؤية وعلى هذا لا
تحسن النكرة بعدهما لانك لو قلت انت عندنا منذ وقت مثلا
لما افدت بكلامك هذا الا ما كفت الضرورة امره اذ كل احد يعلم
ان ابتداء الكون كان في وقت ما والثاني ان يراد بهما جميع المدة نحو
ما رايته منذ يومان كانك قلت امر ذلك المدة يومان واول وقته
وآخره يومان ولا يجب الاتيان بالمعرفة وانما الواجب العدد ولو قلت
منذ يوم الجمعة وتريد اول الوقت وآخره جاز على بعد وليل ما رايته منذ
اثنتا عشرة ساعة او عشرة ساعات مثلا والفصل بينه وبينها
اذا كان المراد اول الوقت دون آخره ان الرؤية في هذا الوجه لم تتبين

بيوم الجمعة بجملة هذه الجملة بعضها من بعض وهي متضمنة في جميع اجزائه
ايضا وفي الوجه الاول اعني الذي يكون المراد اول المدة دون آخرها
كانت الرؤية قد انقطعت في يوم الجمعة ويدل على انك رايته فيه
ثم فارقك امكان الوجود والفرق بين المرفوع والمجرور من حيث الحكم ان الكلام
الجر تحكم جملة واحدة والمرفوع على الجملتين احديهما ما رايته والاخرى منذ يومان
ومان لان منذ مبتدأ ويومان خبره كان المعنى ما رايته وامد ذلك يومان
كما تقول ما رايته واياما البين هو طويلة وانما لم يدخل حتى العاطف
بين الجملتين نحو ما رايته ومنذ يومان كما جاز ذلك مع الفاء
ناه بهمن حيث ان الجملة الثانية كانت جزءا من الكلام الذي قبلها
تبا تغيير النحديدة الفعل السابق ذكره اذ لو قلت ما رايته ولم تقل منذ
يومان كان نفيا للرؤية في عموم الزمان الماضي واذا قلت منذ يومان
قيدت العموم وخصصته فلما امتزج احد الجملتين بالاخرى اتحدتا
وجريا مجرى جملة واحدة فلم يجز دخول العاطف كما في الشرط والجزاء
وغير ذلك وانما قال المصنف ويجوز منذ يومين لانه قد تقرر ان الجر
بمنذ يقتضي اول الوقت كما ذكرنا واذا كان كذلك فلم يتم امتناع الجر

قوله ما رأيته مذ يوم فان اول المدة بهذا التوهم وذكر ان الجر
هنا غير ممتنع وذلك لانك لو قصدت ان انتفاء الرؤية مقدر بهذا المقدار
وانه موازن بهذه المدة ابتداء من اوله ومنقطع عند اخره رفعت ولوازمه
ان مبتداء او بهذه المدة الى وقتك الذي تتكلم فيه ولكن لا تقدر الفعل بالمدة
ولا تمسح بها لانك تريد انه كان بعدم ببلوغ غايته جرت فعلت ما رأيته
مذ يوم الخميس تريد ان انتفاء الرؤية انما هو في مدة اولها اول يوم من
من هذا الوقت ولم تنيه بعد بل يوم باق ممتد واما ما شا فلا يستثنى
وبعد حرف جر عند سيبويه ويدل عليه قول الشاعر خاشان شوبان آه
فتناعن الملحاء والتيم ومذهب المبرد انها فعل ماض بمعنى جانب نحو جاء بغير
القوم حاشا زيدا اى جنب بعضهم زيدا واما خلا وعدا فانهما للاستثناء وبعد انما
حرفين تارة وفعلين تارة اخرى وما بعدهما مجرور في الاول منصوب في الثانية
على المفعولية والفاعل مضمر نحو جاء في القوم خلا زيدا وعدا زيدا اى خلا بعضهم زيد
او بعضهم زيدا ومنه قولهم جاء في القوم ليس زيدا ولا يكون زيدا اى ليس بعضهم زيدا
او انما لم يستعمل هذه وان لما دخلت على خلا وعدا التشابه البتة لتحضهما الفعلين
الافعال لانها انما كانت للاستثناء جرت مجرى الا وهو حرف غير متصرف واذا

ادخلت ما على خلا وعدا تشبهتا البتة لتحضهما فعلين اذ ذاك وذلك
لان التأمل الصادق في مواقع هما ومواقع استعمالهما شهد لهما الى تصدرهما
بها انهما لا يخلوا من ان يكونا مزيدتا او مصدريتا مع عدم القائل بغيرهما
فان كانت مصدرية فلا بد ان يكون الواقع بعدها فعلا لانها لا تدخل الا
على الفعل فاذا قلت جاءني القوم ما عدا زيدا كان التعدير عدا زيد بمعنى
عدا مجيء زيد اعرابا واذا كانت مزيدة في تدخل الفعل ايضا فلا تصل بأول
الحرف وانما تتصل بآخره نحو انما وربما واذا دخلت على الفعل دخلت على اوله
نحو ما ضرب وما يضرب فقال واما ما نيبه المفرد فبعة على ما ذكر في النابة
الواو بمعنى مع قد سبق ذكر الاختلاف في عامل المفعول معه وان ما عليه
ان العامل فيه هو الفعل المتقدم بواسطة الواو ويقتضي ذلك انه لا يجيء منصوبا
الا وقد تقدمه فعل او معناه فلو كان الواو ونفسه على ما لما احتيج معه الى الفعل
او معناه ولا تنصب قولهم كل رجل وضيعته ولما لم تنصب علم ان العامل للمفعول
له الواو فان قلت جاز ان يكون الفعل او معناه شرطا لعمل الواو فلا
نعمل الا عند وجودهما قلنا ان الاصل في الواو ان لا تعمل والفعل وما جرى
مجراه عامل فان يجعل العامل للفعل الذي له تاثير فيه اولى من ان يجعل للواو

الذى لا تأثير فيه اصلا على ان المصنف جعل المفعول معه فيما تقدم من معمول الفعل
وههنا عدّ الواو عاملا ولعلّ قوله على ما ذكرنا مانعة لدفع هذا التناقض
قوله وحروف النداء يا وأيا وهيا واى والهمزة اعلم ان الثلاثة الاول
هى النداء البعيد او ما هو بمنزلته من نائم او ساهٍ والاخيران لنداء القريب
وقيل ان يا قد تستعمل فيهما وقد يهمل ذكرها وهى مختصة بالنداء والندبة
تشارك النداء صوتاً وان لم تكن نداء حقيقة قوله وتنصب المنادى
اذا كان مضافا ذكر جار الله العلامة انك اذا قلت يا عبد الله فكانك
يا رجلا واعنى عبد الله وانما قال ذلك لانك اذا قلت يا فقد نادیت على انك
تقصد منادى توجه الخطاب اليه ثم اردت ان تبين ان المعنى من هذا
الخطاب والنداء من هو فقلت اريد واعنى عبد الله فنصب المنادى
لوقوع الفعل عليه ثم حذفت الفعل لكثرة الاستعمال حذفا لازما
دائما مع افادته مع النداء التنبيه مرة وتفاد يا بدلك من الابتداء بالخبر قال صاحب الكتاب اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا ايّاك اعنى
وانما قال يا ليدل على النداء وايّاك ليدل على الخطاب لان الاسم المظهر وان
كان يستعمل للغايب الا انه ههنا تنزل منزلة كاف الخطاب واعنى ليدل على ان

الناجى

النواصب والفعل المضمر ثم انهم قد اختلفوا فى ان العامل هذه الحروف ام الفعل
المضمر فذهب الاكثرون الى ان العامل هو الفعل المضمر وذهب الآخرون الى ان
العامل هو هذه الحروف النيابتها مناب الفعل ويعضده انهم اجازوا الاضافة الى
الاسم بسبب هذه الحروف كما يجوز ذلك بسبب الفعل ايضا تتعلق لام الجرّ به نحو يا لزيد
لا سبيل للحروف الى هذا ويدل عليه ايضا تعلق لام الجرّ به نحو يا لزيد واللام لا تعلق
الا بالفعل والمذكور بعضهم ان فيه ضميرا وهو عبد القاهر لهذا المذهب قوله
او فعل حالة نحو يا خيرا من زيد اى المشابهة بين هذا وبين المضاف من تلك
الحيثية وهى كون الاول على علامة الثانى لان من لا تخلو من ان تجعل متعلقة
بزيد وبخيرا فان كان الاول كان زيد مع الجار فى موضع المفعول مثله فى مررت
بزيد وان كان اظهر لان الثانية قد تجر بالاول بجرار المضاف اليه بالمضاف وان
كان من تمام الاول كما ان المضاف اليه من تمام المضاف وان الاول قد تخصص
بالثانى تخصص المضاف بالمضاف اليه والوجوه الثلثة متحققة فى قولهم
يا ضاربا زيدا ويا مكرما عمرا وبا حسنا وجهه الاخيران دون الاول فى قولهم يا ثلثة وثلثين فى اسم رجل لان قولهم يا ثلثة
ليس بعامل فى الثلثين ولكن تحصل به قوله او نكرت كقول الاعمى يا رجلا

بجعل

بجعل

57

خذ بيدي رجلا نهبا نكرة لانه لا يقصد به واحدا بعينه بل كل من يأخذ بيده
فهو المنادى **قال** واما المنادى المفرد المعرفة فمضموم وقد سبقت الاشارة
الى العلة الموجبة لبنائه وهي وقوعه موقع كاف الخطاب واما المضاف فلم يبن
لما ذكرنا من ان المضاف اليه بمنزلة التنوين لمعاقبته اياه والتنوين علم التمكن
فلا يجوز ان يبنى مع ما هو بمنزلة التنوين علم التمكن واما النكرة فانما بنيت
لافتقاد علة البناء فيها من حيث لم يقع موقع كاف الخطاب وفي قولنا يا زيد
ويا رجلا اشارة الى ان المنادى المعرفة على نوعين احدهما ما كان معرفة قبل
النداء نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالنداء نحو يا رجل فانه لم يكن قبل النداء
معرفة وانما تعرف من حيث انك اقبلت عليه واحد من الجنس وخصصته
بالنداء فجرى مجرى ان يقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه ثم
اختلفوا في ان العلم هل يكون باقيا على علميته بعد النداء ام لا فذهب
الاكثرون الى انه نكرة وجعل نحو زيد من الزيدين كما يقال رجلان
الرجال ثم خص بالنداء من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو
ممتنع يدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب الاخرون الى ان العلمية باقية
بعد النداء فاجتماع التعريفين انما يمتنع اذا كانا بعلامة اللفظية كحرف النداء

والتي ويفضد بهذا المذهب انهم جمعوا بين حرف النداء واسم الاشارة
نحو يا هذا مع ان اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفاتيح
قال ولكن علة النصب ما بينا ان هذه الحروف ناصبة وقد وقعت علته
النادى المفرد المعرفة لم ينتصب لفظا ولكن حكم محله بالنصب كما في سائر المبنيات
اذا ولينها العوامل ويدل على كونه منصوب المحل جواز النعت بالنصب وصفة نحو قوله
يا عمر الجواد فهو لان محل الموصوف النصب لما انتصب الصفة ونظيره ذيب
امس الدابر فالوصف مرفوع لوقوعه صفة لما هو مرفوع المحل وان كان
مكسور اللفظ وعلى هذا سائر المبنيات فان التوابع اذا تبعت اسما مجولا على
الموضع دون اللفظ الا انهم جوزوا الرفع في توابع المنادى حملا على اللفظ
وان لم يجز ذيب امس الاحدث يا جرو هو لان الفرق بين لان القسم ما اطرد
في كل معرفة اشبهت الظاهر مما يرتفع بالفعل نحو جاءني احد فاجيز الحمل
على اللفظ كما في المعرب ولم يجز ذلك في امس الدابر لانه ليس كل ما كان ظرفا
مثلا كامس يطرد في البناء على الكسر فان قلت كيف جوزوا توصيف المنادي
المفرد المعرفة مع حكمهم بانه جار مجرى كاف الخطاب وهلا منعوا ذلك كما منعهم
في التثنية لانها لا توصف بحال قلنا انما جاز وقع موقع كاف الخطاب الا

غلام اباعبد الله ويازيد وعبد الله ويا بشر صاحب عمرو فقال ويا أيها الرجل
مشيرا بيده الظريف انما لم تجز ههنا الا الرفع لان اياً وان كان منادى صورة
الا ان المقصود بالنداء هو الرجل وانما جاء وايا ليكون وصلة الى
نداء ما فيه الالف واللام لانهما كالعوض عن حرف التخصيص بالنداء واللام التعريف
فكان المنادى هو الصفة بخلاف يازيد الظريف لانه ليس مقصودا بالنداء
وقال صاحب الكتاب انما صار وصفه لا يجوز فيه الا الرفع لانك لا تستطيع
ان تقول يا ايا ولا ايا وتسكت لانه مبهم يلزمه التفسير فكانك قلت
يا رجل وضمة اللام ههنا فيما عوض لانا لا نقول ان سمي بها حركة الاعراب
لان حركة الاعراب هي التي تكون لما قبلها عامل وحركة البناء لا تكون الا
بتبع مع الالف واللام وكذلك ان قلنا انها مشبهة حركة الاعراب كيا
زيد كنا قد سوينا بينها وبين حركة الموصوف اعني المنادى المضموم فانهم
يسمونها حركة المبني المشبهة بحركة المعرب ومن حقها ان يقضى على
هذه الحركة فاذا ينبغي ان يقال انها حركة ليست منزلة بين منزلتي الاعراب والبناء
الا ان خطها من الاعراب اكثر من حيث انها جاءت لتدل على ان موصو
فها المبني قد اعطي شبها من المعرب وان علمنا بمذهب ابي الحسن في جعله

انتم الجزر اوفى كل حال ولكن على ذلك انهم قالوا يا تميم كلهم باعادة الضمير الى تميم
بلفظ الغيبة مع انه منادى مضموم نظرا الى الاصل اذ لم يكن المنادى من اعلام
الخطاب في الاصل كانت وانك والحاصل انه اذا شبه اسم بالمضمر
في كل حال ومما يخرط في سلك الصفة في تجويز الرفع والنصب حمل
اللفظ والموضع التاكيد وعطف البيان وما في الالف واللام من المعطوف
فان نحو يا تميم اجمعون واجمعين ويا غلام بشر او يا زيد والحارث والحارث
وانما جاز ان يعطف ما في الالف واللام على المنادى وان كان لا يجوز يا الحارث
لان الواو وان شنزكت منزلة العامل فليس بمنزلته في كونه عاملا انهم اجرى
مجرى العامل قولهم ليس الا عمرو فاعرفا واذا قلت يا زيد وعمرو لم يجز في المعطوف
الرفع والنصب بل حكم المعطوف بنا حكم المنادى بغير تنوين كانك قلت يا زيد ويا
عمرو وهكذا حكم البدل حيث لا يجوز فيه الرفع والنصب بل حكمه حكم المنادى
بغير تنوين نحو يا زيد لكونه في حكم تكرير العامل بهذا اذا كان البدل معرفة
فان كانت مضافة فالنصب لا غير لان التابع يتنزل منزلة الجزء من
المتبوع فلما لم يكن في المنادى اذا كان مضافا الا النصب كذلك لا يكون فيما
يوتابع له وذلك نحو يا زيد اخا عمرو ويا خالد نفسه ويا تميم كلهم او كلكم وبل
غلامها

العامرة الصفة كونها صفة كابن ابن لكون الحركة اعرابا بهكذا ذكره بعض
القاهر رحمة الله وانما اختير حرف التثنية بين اي وبين صفة تفويقا لابي
عما يستوجبه من الاضافة قوله ولا تدخل يا على ما فيه الالف واللام وقد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لامتناع دخول النداء على ما فيه الالف واللام وانما
جاز ذلك في اسم الله تقول يا اللهم بالالف واللام لان الالف واللام
تفارقان الاسم لانهما عوض عن همزة الوصل وكانهما قد تنزلا منزلة
البعض من الكلمة الواحدة وانما جاز قطع الهمزة في النداء وهمزة الحزق
خير لان الهمزة مع اللام في غير النداء وان كانت عوضا عن الهمزة
الاصلية الا انهما لم تخلفا عنها معنى التعريف رأسا فوصلوا الهمزة وامنا
في النداء فقد تجردت للتعويض فضعفا عنها معنى التعريف لان التعريف الذي
اغنى عن تعريفها جرت مجرى الهمزة الاصلية فقطعت قوله وان وصفت
المضموم بابن احلم ان الابن الموصوف به المنادى المفرد الموقوف افاق
بين علمين كان حقه ان يبنى مع المنادى على الفتح لانهما بمنزلة شيء
واحد نحو يا خمسة عشر وذلك لان الابن لا ينفك من الاب كما انه لا ينفك
من كونه ابنا فكان صفته لازمة له والصفة والموصوف من حيث المعنى
بمنزلة

بمنزلة شيء واحد واذا تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة المنادى
حركة الابن وهو بعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت
حركة اعرابية وهو النصب لكونه مضافا وحركة المنادى الضمة وهي
بنائية واتباع الحركة البنائية الاعرابية اولى لكون الاعرابية اقوى
هكذا ذكره الاكثرون وذكر بعضهم ان فيه نظرا لان الفتحة في نون ابن في قولنا
يا زيد بن عمرو حركة الاعراب والحركة في دال زيد حركة اتباع بالاتفاق
صاحب الكتاب شبه هذا بامرأ وامرئ فكما ان حركة الهمزة من
امرأ حركة اعراب كذلك يكون حركة ابن حركة اعراب وهو يوجب جعل
الابن مع زيد شيئا واحدا ان يكون الابن مبنيا لان الاسمين اذا جعلا
واحدا بين منهما الا الاول اذا عري الثاني عن مقارنة اللام كما في نحو
يعلبك فقوله بنيت المنادى مع الابن على الفتح لك ان تحمله على ما يليه
الا ترى ان من بناهما على الفتح ولك ان تعرف البناء في قوله بنيت الى
المنادى دون الابن اي بنيت المنادى حال مقارنته بالابن وانما لم
تجز الاتباع فيما لم يقع بين العلمين نحو يا زيد ابن احمد ويا جعفر
زيد لان القياس ان لا تجوز الاتباع في كلمتين وانما هو في كلمة واحدة

نحو يحذر الجبل الا انهم اجازوا الاتباع ههنا لتنزل الابن منزلة الجزء
من الموصوف لان كل صفة فيها كالجزء من الموصوف وذلك لان
من الصفات ما هو اشد امتزاجا واتصالا بالموصوف وذلك اذا كانت
اشد اختصاصا فلذلك من الاتصال والامتزاج تنزل جزئية الجزء من
الموصوف والابن اذا اضيف الى العلم ووصف به العلم كان له من الاختصاص
بموصوفه ما لا يكون لغيره اذا لم يكن بين علمين لان الرجل اذا اريد
نسبته الى ابيه فانما يكون هذه الغيبة ان يذكر كلا واحد منهما باسم العلم
ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين الا بر ان يجوز ان يكون ابنا ولا يكون
ابن اخ لاحد وتمام هذا على شرط الاتصال الابن واقعا بين علمين موصوفه
انهم استقلوا التنوين من الموصوف في غير النداء نحو هذا زيد بن عمرو وكذلك
النصب والجر ولا كذلك اذا لم يقع بين علمين نحو هذا زيد ابن اخينا قال
وان لم يقع بين علمين كان كسائر الاسماء المضافة اي كان الابن كسائر
الاوصاف المضافة للمنادى المضموم حيث لم يبن مع الموصوف على الفتح
قال وتلحق المنادى اللام الجارة مفتوحة اللام الجار تفتح مع المنادي
وتكون للاستغاثة او للتعجب نحو يا لزيد للخطب الجليل وقول عمر رضي الله
عنه

عنه يا لله للسين وانما فتحت مع المدعو كسرت مع المدعو اليه فرقا
بينهما ولم يعكس لان الفتحة بالمنادى اولى لانها بالمدعو اليه لتنزل المنادى
على ما سبق منزلة كاف الخطاب واللام الجارة تفتح مع كاف الخطاب
نحو لك وانما فتحت مع الكاف لانها اصل في الحروف الواردة لمعنى فيها
الكسر بين على الفتح التي هي اخت السكون في الخفة اذا البناء على
السكون ممتنع وقد كسرت اللام الجارة فرقا بينها وبين لام الابتداء
اذ لو فتحت فقيل ان زيدا لهند لم يعرف ان الاخبار عن زيد بانه لهذه او اللام للا
بتداء او بانه مختص بهند او اللام للاختصاص فتحت ان هذه الالتباس لما كان زائلا
مع المضمر لاختلاف صيغتي المرفوع والمجرور في قولك ان زيدا لك فان زيدا
لانت اعيدت اللام الجارة التي استخفيها في الاصل وعلى هذا اللام التعجب
تفتح مع المنادى ايضا لما ذكرنا نحو يا لله فكانك قلت يا لعجبت لله فاعجب
فتاويه وتقول تعالى فانت عجيب الشان لا يعرف كل احد قوله وقولهم باللهيتة
بالكسر يتاجاب عن سؤال سببه ما يتوهم مما ذكر من ان اللام مع المدعو مفتوحة
والعرب تقول باللهيتة بكسر اللام فاجاب بان للمنادى متروك كما في قولهم
يا بؤس لزيد والمعنى يا لقوم للبهتية اى احضروها وشاهدوها والبهتية

البيتان ونحوهما من امثالهم وفي معناه قولهم يا للداهية بالاضافة بالمعرفة قال
وترجمة المنادي فقال النحويون ان الترخيم حذف في اخر الاسم على سبيل الاعتباط
والاعتباط ان ينحر البعير وغيره من غير علة وهذا ايضا حذف من اخر الاسم
من غير عارض من اضافة او علل او نحو ساكنبي او غير ذلك وهو
مأخوذ من قولهم امرأة رخيمة وهي التي كلامها ممتد محذوف الفضول فكذلك
موافقا لهذا الحذف المسمى ترخيما وقيل انما التي تكون ليّنة الكلام خفيفة
الصوت ناعمة النغمة ومن هذا قولهم للبحر الاملس رخامة فسمي هذا
حذفا ترجمة لانه تخفيف اللفظ وتسهيل وقيل انما احتيج فيه الى الترخيم
فالتفخيم يؤنس بالتفخيم والنداء انما يكون لامر مهم فاكتفي بوفرة
بالترجيم ان ذلك الامر مما لا يقبل التوقف شيئا ما يتم الكلمة وليس بشرط احدهما
ان يكون الاسم علما وذلك لشهرته لبلا يلتبس والثانية ان يكون
زايدا على ثلاثة احرف ليبقى بعد الحذف على ما هو اقل الاوزان والكلمة تصون
اجاز والترجيم ما كان على ثلاثة احرف اذا كان اوسطه متحركا فيقال يا مسي
بعثق يا عث قالوا وفي الاسماء ما بنا كملة نحو دم ويد وقال الحجابنا
ان هذه الاسماء قليلة الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يحسن

ان

ان يقاس عليها والثالثة ان يكون غير مضاف لانك لو حذفت من المضاف
لوقوع الترخيم في وسط الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة
حكمه ولو حذفت من المضاف اليه لكنت رخمت في غير النداء والرابعة
ان لا يكون منروبا لان الندبة انما تكون بعد حذف التنوين والاوصاف
فوجب ان يذكر على وجه الكمال والخامسة ان لا يكون مستغاثا وذلك
لان المستغاث له اما من نوع تعلق من المستغاث بالام
وعدم التفرقة وذلك اما حقيقة بنية او بطريق التجاهل بعد الحذف
والترجيم ولم يتعرض المصنف لذكر الشرائط الثلاث الاخيرة لاشتهارها
فيما بينهم ثم ان للعرب في الاسم المرخم مذهبين احدهما ان يحذف اخر
الاسم ويترك ما قبل ما كان عليه قبل الحذف من الحركة او السكون
والثاني ان تجعل ما بقي بعد الحذف كانه اسم برأسه ولم يحذف منه شيء
فيسلك به مسلك سائر الاسماء وذلك نحو يا حار ويا بهرق في حارث
وبهرق فلو ان شئت قلت يا حار ويا بهرق بالضم كما تقول يا زيد ويتفق الند
جميعا لفظا فيما اذا كان ما قبل آخر الاسم مضموما ما لكن التقدير مختلف
وذلك نحو يا بلبي في المسمى ببلبل ثم ان المرخم لا يخلو اما ان يكون في اخره

زيادتان تلزمان في حكم زيادة واحدة بان كانتا زيدتا معا او لم يكن كذلك والثانية
اما ان يكون قبل آخره مرة زيادة او لم يكن فان لم يكن لم يحذف الا الاخير
نحو يا حارث بالكسر والضم على اللغتين فان كان كذلك فالاسم اما ان
يبقى بعد الحذف على ثلثة احرف او لم يبق فان لم يحذف ايضا الا الاخير نحو يا بي
في المعتل سعيا على اللغتين الا اذا كان الحركة مقدرة في الياء على لغة من يقول يا قاض
بالضم وغير مقدرة في اللغة الاخرى وان بقي بحذف المد عايضا يا منص بالضم مع
منصور على اللغتين وان كان في آخره زيادتان في حكم زيادة واحدة حذفتا معا
نحو يا مرو بالضم والفتح سفر وان قل الا هاني آخره تا والتانيث فانه لا يشترط
فيه الزيادة على الثلثة والعلمية وانما يشترط هذان الشرطان لان العلمية
انما اشترطت لان لها تاثيرا في الحذف وان كان المحذوف تا والتانيث لم يتغير
بهذا الشرط لان تاء التانيث في حكم كلمة ذليلة تحذف في الكون وكذا لم يشترط الزيادة
على الثلثة لانه بالترخيم لم يلزم اجحاف في الكلمة لم يكن قبله الف لاجحاف واقع
قبله لان التاء منفصلة غير مبني عليه الكلمة قول يا ثب اقبل او اقبلي
على اختلاف اللغتين نثبت اذا كان اسم رجل فالواجب ان يقال يا ثبت اقبل
والشرطين مفقود وهو الزيادة على الثلثة واذا كان يسمى الجماعة قالوا
يا ثبون اقبلوا

(هامش) ... الاستثناء ...

اجب ان يقال اقبل ويكون كلا الشرطين مفقودا واجاز فيه الفتح و
الضم قوله والآتي الاستثناء مشتق من ثنيت عنان الدابة اذا صرفته فسمي
استثناء لان المتكلم صرف الكلام عما يوجبه الى ما لا يوجبه وسمي الاسم المستثنى
وفتحت احد طرفيه عاطفا على الثناء وعابدا السبي استثناء لانه صرف عن
الحبر وشفع ان كان الاول مثنى بالنون وان كان منفيا شفع بالاشباه
على ما ترى وهو اخراج شيء من حكم دخل فيه غيره لانك اذا قلت جاءني
القوم الا زيدا فقد اخرجت من حكم المجيء الداخل فيه غيره ولم يقل من حكم
دخل فيه غيره لان ذلك لا يتناول المنقطع من الاستثناء لان
الحكم الآتي مخرج عن دخل فيه غيره فان قلت فاذا لم يدخل فكيف
قلت المراد بالاخراج الحكم والتصريح به والنفي عليه قوله والمستثنى بنصب
في الكلام الموجب اعلم ان المستثنى بالا لا يخلو من ان يكون في كلام
موجب او غير موجب والمعني بالموجب ما لم يتقدم باحد الاشياء
الثلاثة التي هي النفي والنهي والاستفهام وبغير الموجب ما تقدم باحد هذه الاشياء
وانما كان الاستفهام بمنزلة النفي والنهي لان من الاستفهام ما تتر
ادى النفي ومثال النهي كقولك لا تضرب فيهن احدا نحو قوله تعالى احد من خالق غير الله فان كان

(هامش) ... ذلك جاءني القوم الا حمارا لم يدخل ...
... حكم ...
... حرف ...
... عنه ...

الكلام موجبا فلابد وان يكون المستثنى منه مذكورا والمستثنى منصوبا نحو
جاءني القوم الا زيدا وانما نصب لانه قد شابه المفعول به لكونه فضلة
يجيء بعد تمام الكلام وايضا حاصل بالمفعول معه لان العامل قبل يتوسط الواو
والمقدر جعل الواو ههنا عاملا كما جعل الواو وشبهه عاملا وان كان العامل
الحقيقة للفعل على ما هو المنصوب من مذهب النحويين وان كان غير موجب
فلابد من ان يكون تاما او غير تام والمعتبر بالتمام ما كان المستثنى منه
مذكورا فيه فان كان تاما فلابد من ان يكون المستثنى منصوبا الا اذا كان
البدل نحو ما جاءني الا زيدا احد وان لم يكن مقررا فلابد من ان يكون المستثنى
من جنس المستثنى منه او لا يكون فان لم يكن فالمستثنى منصوب ايضا نحو جاء
احد الا حمارا وهو اللغة الحجازية اذا البدل مشروط فيه عندهم ان يكون من
جنس المبدل منه وان كان من جنس المستثنى منه جاز في المستثنى النصب على ما
ذكرنا والبدل نحو ما جاءني احد الا زيد والا ابوه وما مررت باحد والا زيد
والا ابوه بالنصب وما بايعت احدا الا زيدا وههنا الا الا النصب لكنه
يجوز تحمل الاستثناء والبدل والفصيح هو البدل لان الكلام ههنا لو حملت
على الاستثناء كان الفعل قبل الاخير مفرغا لما بعدها اذ الكلام قبل تمام

لا يفتقر

لا يفتقر الى شيء فاذا اردت الاستثناء نصب باتمام الكلام واذا حملت على
البدل كان الفعل الواقع قبله الا بمنزلة المفرغ لما بعدها اذ المبدل منه
في حكم الساقط فكان فوقك ما جاءني احد الا زيد بمنزلة فوقك زيد
فان كان كذلك فالبدل اقطع لكونه مقصودا في الكلام وجبر موجب
اذ هو فضلة ولا يكون جبر من الكلام فالحمل على الاول اولى وانما يجبر البدل
نحو جاءني القوم الا زيدا لان البدل يقوم مقام المبدل منه واذا قام مقامه عمل فيما عمل فيه
فصار كانك قلت جاءني الا زيد فرفعت به وكيف يرفعه وقد نفيت عنه
محال الا ان القصد ان تجعل زيدا حاضرا من جملة القوم عاريا عن المجيء فاذا جعلت زيدا
فاعلا للمجيء كنت قد استثنيت القوم والشبه وبهذا عكس الغرض وان كان الكلام
غير تام حريفا فيه الا من حيث العمل لا من حيث المعنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت
الا زيدا وما مررت الا بزيد فالفعل الواقع ههنا قبل الا مفرغ لما بعدها والا ههنا
بمنزلة سائر الحروف التي تغير ما دخل دون اللفظ نحو هل وغيرها ولا يجوز ان
يقال ما جاءني الا زيد لانه لا يجاب بجاءني الا زيد لو وجب بقوله لم يخل من ان تريد
اثبات المجيء لزيد او نفيه عنه فان اردت الاول كنت قد جعلت الا زيدا بمنزلة
السياط وذلك لا يجوز لان الا لا تزاد وان اردت الثاني قد جعلت النافية

بمنزلة ما حتى ان جاءت بعد الفعل كقولك جاءني الا زيدا جعلته بمنزلة غير زيد وفيما جاءني الا زيد ثم ترقيه زيدا بالفعل المنفي بالا كما وقفت بالفعل المثبت بما فهذا تحكم على الاوضاع وخروج بها عن طرقها لان الالم توضع لنفي الافعال وانما وضعت لنفي الحكم عن الصفة فليس لك ان تستعملها الا فيما لم توضع له قوله وحكم غير حكم الا في الاعراب الواقع بعد الا اعلم ان غير موضوع في الاصل على الوصفية ولا يقع الا صفة للنكرات وان اضيف الى المعرفة لانه موضوع على ما بينا في التعريف لان اذا قلت مررت برجل غيرك فكما يكون المخاطب غيره اذا كان موضوعا على هذا لم يكن الاضافة معرفة الا تسمع انك اذا اضفت واحدا الى ضد واحد فتوصف او انك تقول مررت برجل غيرك وبالحركة غير السكون وتخو فتوصف به النكرة فلو لم يكن غيرك موضوعا على ما ذكرنا لم يجز ان تصفه بالمعرفة وكما لا يجوز ان تقول مررت برجل مثلك بالقباء بمعنى المقصود كذلك لا يجوز ان تقول مررت برجل غيرك قد وقع على المخاطب وجاز ان تصفه بالمعرفة لانك لم تمرر بالمخاطب بل بآخر وانك مررت برجل يخالف المخاطب في المذهب والشمايل وهما بهذا الوجه خلق ومثل يجوز في الوجهين الاولين اذا اريد بهما المخالفة التي هي الاوصاف والشمايل فهذا معنى غير وهما في اصله ثم انهم قد وجدوا بينه وبين الامثلة من حيث ان كل واحد منهما يخالف صاحبه اعني انهم استعاروا غير لمعنى الاستثناء وجاءوا به على اعراب الاسم الواقع بعد الا حيث كان اسما متمكنا

واستعاروا الا لمعنى الوصفية واعربوا ما بعدها اعراب غير حيث كان حرفا لا قولك نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني غير زيد وما جاءني احد غير حمار وما جاءني احد غير زيد بالرفع والنصب فان قلت فلم عملت فيه الفعل غير المتعدي بغير واسطة وفي وقع بعد الاسم الواقع بعد الا قلنا لان غير التوغلت في الابهام اشبه الظروف المكانية التي لا تستعمل الا بواسطة في ونحوها وما يجري مجراها فعوملت غير المتعدي كما عومل فيها واما امتناع دخول الا على غير في الوصفية نحو قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا اي غير الله ولا يجوز الاستثناء اذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله لفسدتا فالمشرك ان يقول حق الامر كذلك لكن جاز ان يكون فيهما آلهة غير مستثنى عنهم الله فلا يبقى للآية حينئذ على التوحيد دليل ومثله سواء اعلم ان سوى في مكان معنى غير فانه يستثنى به والفرق بينهما ان سوى عند بعضهم ظرف مكان في الاصل وحقه ان لا يقع الا مسلما لان المعنى المقدر فيه غالبا وان قد يجوز ان يقع صفة لاسم عام مفرد او جمع كقولك مررت برجل سواك او برجال سواك ويقبح ان يقال مررت برجل سواك لان في معنى مكانك وتمايد الى الظرفية وقوعه صلة للموصول في قوله جاءني الذي سواك بخلاف غير والكوفيون اجازوا استعماله كما

وظرفا فيجوزون في السعة بسوى وجاء والحروف الواحد على الجاء ثمانية
ستة منصوبة بها قبل المرفوع والثنان على العكس والستة ستة المشبهة
بالفعل انما سميت مشبهة بالفعل لانها اشبهت الفعل من حيث العمل وذلك
الاسماء أو كون اواخرها مبنية على الفتح كالافعال الماضية وانما على ثلثة اوزان
فصاعدا كما يكون الفعل كذلك فلما اشبهت الفعل من هذه الوجوه جرت
مجراه في ان جعل بعضها مرفوع ومنصوب وقدم فيها المنصوب على المرفوع فقيل
ان زيدا قائم كما قيل ضرب زيدا قومك الآن تقديم المنصوب بهذا لازم وغير جائز
وانما التزم فيها ذلك لانه لو جيء فيها بالمرفوع مقدما في اللفظ وانما هو محمول على الفعل ووقع
عليه فالقياس ان تلتزم طريقة واحدة ولا يجوز فيها الوجهان لئلا يجيء
نحو الفعل نحو ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد وانما كان تقديم المنصوب اولى وبالكسر
لتكون البعدين مشابهة الفعل الذي الاصل فيه ان يلي الفاعل فان اخر المرفوع
فان قلت
كما جاز ذلك في الظروف من الاتساع والتنزل من الاشياء متنزلة انفسها فما
جازوا فيها ما لا يجيزون في غيرها الا تراهم يفصلون بها بين المضاف والمضاف اليه

في اشعر قوله بها اخوة اخر بعض لا احاله ويجوز ان يستقيم على ان لا تقول
في الدار ان زيدا لانه لم تستكمل من قوة الحرف ان تعمل فيما قبلها وهم بينها ايضا
من صنعتي الظرف ان يعمل فيه الحرف ومقدما عليه واعلم بان الاسم والخبر في هذا
الباب كهو المبتدا والخبر في الاصل وقد عمل الحرف فيهما معا فصار بينهما
لاقتضاء الحرف الظرفين على السواء ويجب ان يكون عاملا وجب ان يعمل
فيهما جميعا وارتفاع الخبر عند الكوفيين بما هو مرتفع به قبل دخول
الحرف ولا عمل له فيه والخلاف يظهر فيهما اذا قلت انك وزيدا ذاهبان
فانه لا يجوز عند البصريين ان يعطف على المحل لانه يكون
عاملا بالابتداء يقتضي رفع الخبر ولان وان يكون
محل منصوبا فبين احدهما الفظي والآخر معنوي ولا يخفى استحالة هذا
وعند الكوفيين جايز لانه لا عمل للحرف عندهم في الخبر فلا يؤدي الى عمل
عاملين فيه فان وان للتحقيق اذا قلت ان زيدا قايم فان تحقق
مضمون وتثبيت قيمة اذا قلت بلغني ان زيدا قايم بالفتح
الثانية تقلب مفتوحة الجملة مفرغ ما سدت ان مكسورة لا تفيد شيئا سوى توكيد
مضمون الجملة ولكونها للابتداء لا تجامع لام الابتداء

الاصفهاني

زيدا القايم وان في الدار لزيدا في الدار جالس وكان القياس ان ترتفع علما

نحو ان زيدا قايم الا انه كذا واتوالى حرفين بمعنى واحد فادخلوها على

تقديمه فلا يجوز ان زيدا قايم في الدار لان اللام لا يتاخر عن الاسم والخبر والا

الرفع حملا على المحل نحو ان زيدا قايم وعمرو وانما جاز الحمل على بعد بمعنى

تمضي فالنصب ليس الا مع ان واما قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا

وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئُونَ عطف الصابئون على محل ان مع اسمها وخبرها

قبل ان يجيء الخبر وهو قوله تعالى من امن بالله واليوم الاخر فغير الآية

والصابئون معطوف على محل ان الذين بعد ما مضى للجملة تقديرا

وانتم كذلك وفايدة التقديم في الآية تبيين ان الصابئين كذلك

كانوا البعد منزعا واثبت قدما في الكفر وما سيجيء صابئين

الا انهم سبقوا الاديان كما امنوا بعد مع ذلك ايمانهم فضيلا عن

غيرهم فقدم ذكرهم ايذانا بهذه النكتة واما في البيت فعلى الاشعار بان

المخاطبين او غلبة البقاء فيها جلد بذكرهم حيث كانوا اشد بغيا ولو قيل

العاشبين بالنصب وايا كم لما كان من التقديم والتاخير شيء الا

التقديم والتاخير في المزال دون الغار هكذا ذكره في الكشاف قال وكان

في قولك كان زيدا الا سد ان زيدا كالاسد فلما قدمت الكاف فتحت همزت

ان لتكون واحدة على المفرد ولفظا ولمعنى على الكبر ليلي جواز السكوت

عليه وانما عدل الى الكلام عن سمعة الاول ليكون الكلام مبنيا من اول

اوله على التشبيه الا ترى انك اذا قلت كان عمرا الاسد فقد بنيت كلامك

على التشبيه بخلاف قولك ان زيدا كالاسد اذ التشبيه انما يكون بعد مضي

صدر على الاثبات قال ولكن للمستدرك ان يعلم ان الكلمتين توسطت

بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا فيستدرك بها النفي بالاثبات والاثبات

بالنفي نحو قولك ما جاءني زيد لكن عمرو وما ضربت عمرا لكن زيدا

ولكن زيدا لم يجيء وقد ينزل التغاير المعنوي منزلة التغاير اللفظي فيقال

فارقني زيد لكن عمرو ما ضربت زيدا لكن عمرو ما غاب وهي تشارك ان في

جواز اللطف عليها مع ما عملت فيه محلا الى ان معناها لا بغاير معنى

الابتداء وفي جواز دخول اللام على خبرها ايضا عند الكوفيين دون البصريين

للتشبيه كان مركبة من كاف التشبيه وان اذ الاصل في

وليت للتمني ولعل للترجي وزكن نحو قوله تعالى بالبتة نزد وقوله تعالى
لعل الساعة قريب تدرج للعباد والفرق بينهما ان ليت يجوز ان يستعمل
فيما يمكن نحو ليت الشباب يعود يوما فاخبره بما فعل المشيب ولعل لا
فيما يمكن وقوعه ليستعمل الا فيما هو ممكن الوقوع اذا الحال الترجي وقولك والفرق
بين ان وان ان المكسورة مع اسمها وخبرها كلام تام مفيد وقد
ذكرنا ان المفتوحة بمنزلة المكسورة في العمل وافادة معنى التوكيد
ومخالفته لها في انها تقلب الجملة الى حكم المفرد فتكون معها في تاويل
المصدر فلا تفيد حتى يضم اليها اسم او فعل الا ترى ان التقدير في يعني
ان زيدا منطلق بلغني انطلاق زيد واما المكسورة فانها تبقى معها على
استقلالها بفايدتها تقول ان زيدا منطلق وسكت كما تسكت
على زيد منطلق والحاصل ان ما كان منطنت للجحد فالواقع فيه المكسورة
كافتتاح الكلام وبعد القول وبعد الموصول ونحو زكن وما كان
منطنت للنفاذ فالواقع فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل والمفعول
والمضاف اليه والمبتدا نحو بلغني ان زيدا منطلق وعجبت من
عمرو انطلاق وعجبت من طول انه يكسر او اقوى وحق ان زيدا منطلق

الا ترى ان المفتوحة اذا ابتدا بها وجب ان يدخل اما لامة موضوعة للابتداء وهذا باطل على كل لا جتماعهما

الآ ترى ان المفتوحة مبتدا بها في اللفظ تقول ان زيدا منطلق حق بالتقديم
معا تقديم الخبر وذلك لانهم لو ابتدا وا الكلام بان لكان عرضة لدخول
ان عليه نحو ان وان زيدا قايم حق وهذا لا يجوز لاجتماع حرفين لمعنى
واحد وتفتح بعد لو ولول وبعد علمت واخواتها انما فتحت بعد لو نحو
لو انك جيتني لاكرمتك لان ما بعد لو اذا كان مختصا بالفعل اقتضى ذلك
فاعلا والفاعل لا يكون الا مفردا فالتقدير لو وقع انك جيتني ان مجيئك الا ان
بهذا مما تترك استعماله لطول الكلام بان وصلته ولطلب الفعل وجبت
ان الواقعة بعدها ان يكون خبرها فعلا فلا يجوز نحو لو ان زيدا اخوك
هكذا ذكره الزمخشري وقد اعترض عليه بقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة اقلام والبحر يمده وقد اجاز سيبويه فخر المشايخ بانه انما جاز من
حيث ان قوله تعالى والبحر يمده لما انتهى بالعطف بقوله ما في الارض من
شجرة اقلام صار خبر الجملة المعطوفة وهي يمده كانه خبر الجملة المعطوف عليها
ضربت عمرا واخا زيدا انما يصح نصبه مع كون الفعل مشغولا بضمير وهو
اجنبي عنه من اجل ان عمرا ونحا زيدا لما انتسبا عطفا ما عمرو لاتصاله به من
سبب زيد فكان الضمير المتصل باخي زيد متصلا بعمرو انما فتحت لو الا ان

ما بعدها مبتدأ محزوف وانجر والمبتدأ لا يكون الا مفردا فاذا قلت لولا ان زيدا
منطلق لكان كذا كذا فكانك قلت لولا انطلاق زيد لو كرست لكان بمنزلة قولك
لولا زيد منطلق وانما لا يكون مبتدأ كيف والمبتدأ يخبر عنه والجملة لا تصح ان
خبرا عنها وانما فتحت بعد علمت لانك اذا قلت علمت انك ذاهب بكاك قلت
علمت علتك ذاهبا وحاصلا ان انه تركت تاركة المفعولين مع ان لطول الكلام
وصلته ولا يجوز مع المفعول الثاني مختصر اللفظ وقد ذكر اصحابنا انه اذا
قلت علمت ان زيدا منطلق جبر في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه فيصير كانه
قيل علمت زيدا منطلقا وهذا كلام يغلط فيه من ينظر الى ظاهره
فيقولهم انهم جعلوا ان في حكم اللغو وليس كذلك بل عند ضربهم ان احدث
والمحدث عنه اذا جرى ذكرهما في صلتها ذل ذلك على ان المقصود الاخبار
بعلم زيد منطلقا واذا كان كذلك علم ان المراد بعلمت انطلاقهم واقعا فلم
يحتج الى ذكره واذا قلت علمت انطلاقهم بقي على ذلك ان لا يكون معه حديث
ومحدث عنه هكذا ذكره عبد القاهر وانما كسرت عند دخول اللام في خبرها
لان علمت يعلق عند اللام للابتداء نحو لزيد منطلق على ما سيأتي بيانه فاذا
دخلت صار معلقا وما بعد ان لجملة فتكسر قوله وتوحده ما الكاف على
جميعا

جميعها فتكفها عن العمل اعلم ان ما ترد على هذه الحروف الستة فتوفرها
عن العمل وتهيأ للدخول على القبيلين نحو انما زيد قائم وانما قام زيد
هذا سائر الحروف وقد ذكر علماؤنا ان انما لقصر الحكم على الشيء او قلبه
على الحكم كقولك انما زيد قائم تريد ان زيدا مقصور على القيام
وزيد تريد ان القيام مقصور على زيد ومنه قوله تعالى انما انا بشر مثلكم
قوله تعالى انما نهيكم الله واستقصاء الكلام فيه لا يليق بهذا الكتاب
واعلم ان هذه الحروف ما يبطل عملها عند لحوق ما الكافة بها كذلك
يبطل عملها ما خلا لبت ولعل بالتخفيف وهما شبيهان للدخول على
القبيلين الآتي المذكورة اذا خففت لزمتها اللام فرقا بينها وبين
ان ان الناصبة واذا دخلت على الفعل فيدخل على الافعال الداخلة على
المبتدأ والخبر مثل كان وكاد وحسبت واخواتها والمفتوحة اذا خففت
يعوض عما ذهب منها عند دخولها على الفعل احد الاحرف الاربعة السين وسوف
وقد وحرف النفي فرقا بينها وبين ان الناصبة لانها لا تجامع ان الناصبة
لكونها للاستقبال وهذه الاحرف ايضا اما للاستقبال او للحال نحو ان زيدا
لقايم وكان زيد لقايما وظننت ان زيدا منطلق وعلمت ان سيخرج واوشك

يخرج وان لا يخرج وان قد خرج وما جاءني لكن عمرو حاضر وجاءني حقا ان
قوله والاثنان اللذان مرفوعهما قبل المنصوب وبعدها ما ولا المشبهتين
بليس ما ولا يحتملان على ليس فيجعلهما مرفوعا ومنصوبا على لغة اهل
الحجاز لما شابهتا اياها من وجه بين احدهما النفي والزحول عن
الابتداء والاخر ان ما ان ربما شبهت بذلك كانت عاملة عند الموفقة
والنكرة جميعا نحو ما زيد منطلقا ولا رجلا افضل منك ولا تعمل
الا في النكرة في الشبه وانما خصت بالنكرة دون المعرفة لانها اولى بالنكرة
منها بالمعرفة فتكون بالنفي الجنس في الاعم الاغلب وذلك لا يتصور الا في
النكرة فروعي ههنا ذلك وان كانت بمعنى ليس وبنو تميم لا
يعملونهما ويرفعون ما بعدهما على الابتداء والتنزيل بالاول قال
الله تعالى ما هذا بشرا وقال ما هن امهاتهم وتبطل عملها عند النقض
النفي بالا لزوال مشابهتها بليس وذلك لان وجه الشبه هو النفي وقد
ابطلت الا ذلك واما ليس فانها تعمل مع الا لكونها فعلا والا لم تبطل
الفعلية وكذلك يبطل عملها عند تقديم الخبر على الاسم اظهارا
لضعفها وفرعيتها لانها قد شبهت فعلا غير متصرف شبها ضعيفا

من

من جهة المعنى فلم يقووا على العمل عند عدولها عن سنتها الاصلي
فان قلت فما بالهم التزموا تقديم المنصوب على المرفوع في باب ان
واخواتها اظهارا للغرعية وفي ما ولا تقديم المرفوع لذلك قلنا ان
واخواتها لما اشبهن الفعل لفظا ومعنى واستعملا على الاصل وجب رعاية
المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشبهن به بخلاف ما ولا فانهما لم
يشبهها تلك المشابهة القوية فاومن فيهما الا شتباه بالاصل قوله
وللاوجه اخر اعلم ان النكرة نحو رجل وفرس يستعمل على الجنس
كله حكما بطريق البدل فاذا دخلت عليها لا استغرقت نحو لا رجل
في الدار قد استعمل النفي على كل رجل حتى لا يجوز لا ولا جارية الدار بل رجلان
وهذا معنى قوله ويقال النفي الجنس وفي قولهم نفي الجنس نوع من التجوز
لانه نفي حكم الجنس لا نفي نفس الجنس الا ترى انك اذا قلت لا رجل في
الدار نفيت حكم الرجل وهو كينونته لا نفسه ثم ان لا هذه قد
استحقت عملها في نصب الاسم ورفع الخبر لكونها في النفي بمنزلة ان في الا
بجاب وهم يحملون الحط على ضده كما يحملونه على نظيره طلبا للتناسب
والتشاكل وتحقيقا لمتقابل ثم ان الاسم اذا كان المفتح مضافا او مضارعا

لا ينتصب انتصابا صحيحا كما ذكرنا واذا كان مفردا بني على الفتح وقد سبق
الاشارة الى العلة الموجبة لبناء المفرد وانما غير معمول في المضاف والمضاف
له لما ان وجود المضاف اليه يمنع من بناء المضاف وكذلك ما يضارعه فلا
نعيدها هنا والذي يفصل لك النصب الصحيح من البناء في هذا الباب انك
تقول المسلمات في الدار بفتح التاء لان الحركة ليست حركة اعراب فتلحقها
بالحتها التي هي الجر ولكن حركة بناء والنحويون قالوا ان الفتحة
ليست للاسم وحده لكنها للاسم مع لا وبقول لابناس صدق
كذبوا لا جواب نسب لك في فكر لان المضاف معرب وحركة اعراب
وانما قال اذا كان الاسم مضافا الى النكرة لانه لا اضافة في هذا الباب
الا المعرفة تمنعه لشرف المضاف ج ولا ساغ لدخول لا هنا على
المعرفة اللهم الا اذا كانت الاضافة لفظية نحو لا ضارب زيد
الان او غدا في الدار وانما خبر لا هنا فهو فرع نحو لا غلام رجل كائن
عندنا كما ان خبر ان كذلك نحو انهم اختلفوا في ارتفاعه فبعضهم
على انه بالعروف كما في ان وبعضهم بالجزئية كما هو قيد دخول لا اولا
عملها فيجعله الاول انه لا تحزن بها حزن وان فوجب ان نرفع نرفع

الحد

الحد بالابتداء فوجب ان يكون الخبر خبر المبتدا ولا تعمل فيه لانه الجزء
تعمل فيه العامل اللفظي وجواز لا رجل وامراة كما بنان عندنا بالرفع
عطفا على المحل قبل مضي الجملة يدل على ان لا عمل لها في الخبر والا يلزم اعمال
عامل مبني في معمول واحد على ما سبق في ان واعلم ان اثبات الخبر في هذا
الباب هو لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فانهم لا يثبتون الخبر كلا منهم
بل يحذفون خبر فالانها كما في قولهم لولا زيد لكان كذا ويجوز حذفه ايضا
عند الحجازيين منه كلمة الشهادة ومعناها الا لنا او في الوجود الا
الله فقال فان كررت لا مع المفرد جاز فيه الرفع نحو فقولك لا حول
ولا قوة الا بالله انما جاز الرفع مع التكرير في قولك لا رجل
فيها ولا امراة في الدار لانه مبني على السؤال كمن يقال ارجل في الدار ام امراة
فتقول لا رجل في الدار ولا امراة ولا نعمل عملها وقد ذكرنا في الاول
ولا قوة الا بالله ستة اوجه الاول لا حول ولا قوة بفتح الاسمين
فتجعل لا في كل واحد منهما لنفي الجنس والثاني لا حول ولا قوة
بفتح الاول ونصب الثاني على ان يكون الاول لنفي الجنس والثاني زيدا موكدة
للنفي غير عاملة والاسم بعدها منصوب عطفا على لفظ منفي لانه مفتوح بسببه

في الدار

المنصوب والثالث لا حول ولا حول ويرفع الاسمين كما ذكرنا بفتح الاول
ورفع الثاني ليكون عطفا محلا مع المنفي والرابع لا حول ولا قوة والخامس
لا حول ولا قوة على ان لا يعمل ليس وفتح الثاني واحد وعلى هذا
وبوالوجه الثالث يعين صورة الآية ليس به خطأ حكما لاتصال الثانية
في الوجه الثالث ابدة غير عاملة وفي هذا الوجه بمعنى ليس فارتفاع الكلام
لها فهذه هي الوجوه الستة التي نصوا عليها وللزيادت عليها مجال
قوله واما المعرفة فلا تقع بعدها الا مرفوعة اعلم ان الموضوع له
للنكرة اذا صلها النفي السابق وذلك لانها التي مع التعديق فلم
يدخلوها على الموقتة فلم يقولوا لا زيد عندك وكما قالوا ما زيد عندك
وان جاء خلوها على الموقتة فلم يقولوا لا زيد عندك شيء منه فوض
ورت الشوهو الذي يكثر في الكلام النكرة بر بحولا زيد عندك ولا عمرو ولا
انما جاء بهذا مبنيا على السؤال بحوان يقال ازيد عندك ام عمرو فتقول
لا زيد عندي ولا عمرو والمفرد لا يفتقر الى ذكر الاسم فاذا قيل ازيد عندك
كان الجواب لا اي لا اصل لذلك وحكم النكرة المفصول بينهما وبين لا
حكم الموقتة في ايجاب الترفع والنكرة بحولا فيها رجل ولا امرأة قوله

والحروف

والحروف العاملة في المضارع تسعة اعلم ان الاصل في نواصب المضارع هو
ان المصدرية بحواحب ان تقوم فالوا انما عملت لما بينها ان النا
صبة المشددة لفظا ولان الجملة بعدها في تاويل المصدر في قولك
احب ان تقوم اي قيامك وكما ان بلعني ان زيدا يقوم في تاويل بلغني قيا
مه واما اخواتها فقد حملت عليها في العمل لاتحادها الاستقبال كما ان
ان للاستقبال وحكى عن الخليل ان الحرف الناصب بنفسه والباقية
لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة والاكثرون على خلافه قوله ولن
لتاكيد النفي في المستقبل تقول لا افعل فاذا اردت التاكيد قلت
لن افعل غدا ولا يجوز لن افعل الآن وعند الخليل اصلها لا ان
فحذفت الصمة وسقطت الالف لالتقائه مع النون الساكنة وصاحب
الكتاب يجعله حرفا برأسه فقد زيف اقول الخليل بجواز اعني زيدا فلن
اضرب اذ لو كان اصله لا ان لما تقدمه شبع تمامي حينئذ وهذا لا يلزمه
لان الحروف تتغير احكامها ومعانيها عند التركيب الا ترى ان لو اذا ركبت
مع لا يبطل معنى لو ومعنى لا ويحدث معنى ان لو التحضيض نحو لو
لا اكرمتني وعلى هذا اكثر الحروف المركبة وعبد الله اصلها لاه فابدل التنوين

من الالف وقول من قال ان لن تخصد تفيد التاء بيد ليس بشيء والا لما
جاز تحريد الفعل بعدها لان افعل لا وقت كذا وقد جاء بدليل قوله تعالى
فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تعالى وفي للتعليل اعلم ان كي قد يكون
حرف جر وقد يكون حرفا ناصبا فان كان الاول فالفعل منتصب بعدها بان
مضمرا وان لان الجار لا يعمل النصب وانما حكم بكونها حرف جر استدلالا
بقولهم كيمه على حد قولهم لمه والاصل فيما علا ان يكون كي داخلا على
ما الاستفهامية وقد حذف الالف كما حذف مع سائر حروف الجر نحو لمه
وفيمه وان كان الثاني كان نصب الفعل بها بنفسها من غير اضمار ان
وانما علم كونها ناصبة بدخول اللام عليها في قوله تعالى لكيلا تاسوا
على ما فاتكم ولو كان حرف جر لما دخل على حرف جر والرابع اذن اعلم ان
اذن جواب وجزاء يحتوي على اذن اكرمك لمن قال لك انا انيكرمك
فاذا فقد اجبته بهذا الكلام وصيرت اكرامك جزاء له لانه انما
لا تعمل الا بعد ان يكون الفعل الذي بعدها مستقبلا غير معتمد على
ما قبلها فان اعتمد بطل عملها نحو قولك انا اذن اكرمك فالفعل
معتمد على المبتدإ الواقع قبلها لان انا فهو اولى به لكونه خبرا

عنه

عنه فيطل عملها اذن لان خبر المبتدإ اسم والاسم اذا وقع موقع الفعل كان
مرفوعا وليس اذن مما يرفع على العمل حتى لا يجوز الغاؤها البتة كما
كان ان كذلك لانها وقعت حيث لا يكون للاعتماد كقولك انا اذن
فاعلم كذا واذا كان متاخرا وقد وقع قبله مبتدإ كان المبتدإ اولى بان
يكون فاعلا للفعل الواقع بعده وكذلك اذا قلت ان تكرمني اذن اكرمك لم يجز
النصب وجب الجزم لان الشرط قبله يقتضي الجواب ولو نصبت لبطل حكم الشرط
وذلك فاسد لان الشرط بدون الجزاء لا يتصور واذن يصح له معنى من غير نصب
اذ يقع حيث لا يتصور النصب بعدها وكذلك اذا قلت والله اذن لا افعل
فيلغى اذن ايضا اذ الفعل بعدها مؤكد باليمين واعلم انها يبطل
حكم اليمين كما يبطل حكم الشرط متعمد وكذا الاذ به حال لا يجوز ان
يقول لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا بالنصب وانكر في حال التلفظ وان
كان الفعل منقطعا عما قبلها غير معتمد على شيء لان هذا الباب يبنى على الاستقبال
الا ترى ان لن وكي لا يقعان في الحال صار الجزاء اذن بمنزلة باب ظننت
حيث عملت تارة وتلغى اخرى لان الاعمال في موضع الالغاء
باب ظننت حيث لا يفيد بالاعمال معنى ولا يجوز الغاء اذن حيث يبطل المعنى

ويفسد الغرض على ما تقرر قوله وان من بينها تدخل على الماضي وتضمر بعد
ستة احرف اعلم ان تصرف اني كنت الكلام من تصرف اخواتها فانها
اصل البواقي فنبدء عليها ولذلك دخلت على الماضي والمضارع وتعمل مع
الاظهار والاضمار فان قلت كيف عبر الوضول على الماضي من اخواتها
دون اخواتها وقد يتعين ان ايضا تدخل على الماضي كما في قوله ان تعالم
بنصري معشر خشن قلت لا نسلم ان ان في البيت داخل على الماضي بل
هي حرف ملفق توسطت بين الشرط المقدر والقسم وجوابه ولا
تعلق له بما وقع بعده والى صار ان ان غير داخل على الماضي في البيت
لا لفظا ولا معنى اما لفظا فظاهر لانه داخل على اللام المصدر بها الماضي
واما معنى فلانه لا تعلق له بالماضي من حيث المعنى بل هي ملفقة كانه
قيل لو كنت من الذين تقام بنصري ان وجواب ثان وهو انه اجعل
الدخول على الماضي كمن خواصها ان وان لم يكن احد بهما على الانفراد من
خواصه فعل وهي حتى تعلم ان حتى حرف جر بمنزلة الى فاذا دخلت
الفعل بعدها وجب ان يكون منصوبا باضمار ان اذا قلت سرت حتى
ادخلها كانك قلت سرت كي ليكون الفعل المصدر مجرورا باللام بحق

ومما يدل على ان العامل هنا الان المضمرة دون حتى قول الشاعر فانوى
عنين الى الدهنيق بمظلم حتى اضيف وغلوا الغقدان فالمضيف مجرور بحتى
ويغلوا معطوف عليه ومعلوم ان النصب في لا يحمل الاباضمار ان
لانه بمنزلة حتى المضيف وغلا الفقدان ولو كان حتى قولك سرت
حتى ادخلها بجاز اصبه بنفسها الوجبان لا يجوز هنا منصوبا بالجر
لانه لا يكون في موضع واحد جارا وناصبا والمعطوف يجب ان يكون
اعراب المعطوف عليه فاذا لم يكن قبل يغلوا فعل منصوب وكان قبله
اسم مجرور علمت ان حتى فيما نحن فيه حرف جر باق على العمل فيها وان
النصب باضمار ان قال عبد القاهر ان في الكلام هنا مضيفا فاحذف
فكانه فيد سرت حتى وقت ان ادخلها كقولك آتيك خفوق النجم
ان المصدر قد اضيف اليه الزمان ثم حذف المضاف وصار المصدر نائبا منابه ثم ان الفعل بعد حتى انما ينتصب ان كان مستقبلا نحو سرت حتى
ادخلها اي سرت كي ادخلها فالسير الجزء السير قد تقضى والسبب
اعني الدخول لم يحصل وهو مترقب بعد او في حكم المستقبل نحو سرت
امس حتى ادخلها يعني ان ادخلها في تسبب والمسبب قد مضى جميعا

الآن المسبب في حكم المستقبل لانه في وقت وجود السبب كائن مترقبا
وانت تخبر به الآن بلفظ الماضي واما اذا كان حالا او في حكم الحال نحو سرت
حتى ادخلها الآن او سرت امس حتى ادخلها على حكاية الحال الماضية
فلا مساغ للنصب ههنا لامتناع اضمار ان مع فعل الحال
قال ولام كي اذا قلت جئتك لتكرمني فالفعل منصوب باضمار ان
لان اللام الجارة لا تدخل الا على الاسم ولا تعمل في الفعل لما ذكرنا
قلت ولا يمتنع اظهار ان معها نحو جئتك لان تعطيني بخلاف
اخواتها لانتهاء الاصل للعطف اعني حتى والواو والفاء فلو
ظهر بعدها ان لتظهر عطف الاسم على الفعل ولكن فاء كي بخلاف
اللام فانها ليست من حروف العطف بدليل من حروف الجر فلا تباشر
باظهار الاسم بعدها واذا دخلت على الفعل الزمته عليه لاوجب اظهار
ان نحو لكيلا تعطيني كيلا يتوهم انك الناهية فان التلفظ به يصح جزما قال
ولام الجحود هي اللام المزيدة لتاكيد النفي نحو لم اكن لاذهب وانما لم تكن
عاملة بنفسها لانتهاء الاصل من حروف الجر وقد زيدت ههنا لتوكيد
النفي فجدير ان لا تفيد النصب مراعاة للاصل والتزم اضمار ان
معها

معها لانها جعلت في النفي بازاء اللام المؤكدة في الاثبات ولفظ
الفعل ملتزم مع اللام فالتزم معها ايضا ولم يظهر ان والا ظهر
لفظ الاسم وفيه بحث فهي يطلب في المفتاح قال واو بمعنى الى او الا ان قلت
لالزمتك او تقطيني حقي كان المعنى لالزمتك الى ان تعطيني حقي والاكثر
ون قالوا او بمعنى الى ان وتلك العبارة معترض عليها لان او المضمر بعدها
ان لو كانت بمعنى الى ان كان التقدير في قولك او تعطيني وهذا خلف من
القول والمنصف يترك هذه العبارة دفعا لهذا الاعتراض وانما كان النصب
بان ههنا ولم يكن بما نفسها لانتهاء الاصل من حروف العطف فلا تكون
عاملة في الفعل فان قلت انها ليست ههنا للعطف لانتفاء فسروها
بالى او حتى والا قلنا وشيء من هذه الحروف المفسرة هي بنا ليس
بعامل في الفعل ايضا فوجب اضمار ان بعدها قال واو الصرف هي الواو
في نحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن وهو تستثني واو الجمع وانما
اضمرت بعدها ان ولم تعمل بنفسها لانها لو عملت لكانت لا تخلوا
من ان تعمل اعتبارا الاصل معناها الذي عرض لها في هذا الموضع و
كلا الاعتبارين لا يوجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضو

عنه

عته بهير لاجله هو العطف والاشتراك وشيء من حروف العطف لا تعمل
النصب وانما النصب فلان معناها العارضة ومعنى مع ومعلوم ان
مع لا تعمل النصب في الفعل وانما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا قلت
لا تاكل السمك وتشرب اللبن كانك لا تاكل قلت لا تاكل السمك
مع شربك اللبن فصله ان ياكل السمك على حدة ويشرب اللبن
على حدة وليس له ان يجمع بينهما في وقت واحد وان اردت ان تكفه
عن كل واحد منهما فقل لا تاكل السمك وتشرب اللبن بالجزم اي
ولا تشرب اللبن والفعل بعدها مع ان المضمرة منصوب
المحل على اية مفعول معه كما في قولهم ما صنعت واباك فعلا والتقدير
في جواب الاشياء الستة تخوز زيني فاكرمك والفعل منصوب باضمار
ان وزلك انهم لما قالوا ورزني ولم يمكنهم عطف الفعل الذي هو اكرمك
عليه لان الكاف يجب دخوله فيما دخل فيه الاول تخوز زيني فلاكرمك مثلا
قصدوا الى جنسيع يبين ان قصدهم ان يجعلوا الزيادة سبب الاكرام
فتنزلوا قولهم زرني منزلة المصدر تخو ليكن منك زيارة وما تنزل
منزلة المصدر وجب اضمار ان بعد الفاء ليكون عطف اسم على اسم فتقدير

زرني

فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام فعلى اضمار ان يجاز باذن
الاول سبب للآخر وكذا النهي كما في قوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي
اي فان تجاوزوا المعنى لا يكن منكم طغيان لنا فاحلال غضبي منتج واما النفي
فكقولك ما تاتينا فتحدثنا وله معنيان احدهما ما تاتينا فكيف تحدثنا
بحظ لو اتيتنا لحدثتنا والثاني ما تاتينا الا لم تحدثنا اي لم يوجد منك
اتيان يكتسب به الحديث وانما اخصصنا هذا فيما ذكرنا لان الكلام موضوع
لانتفاء مجموع الاتيان والحديث وانتفاء المجموع اما بانتفاء كل واحد
من جزئيه وهو المعنى الاول او بانتفاء احد الجزئين وهو المعنى
الثاني وذلك لا يكون الا بانتفاء الحديث دون الاتيان ولا يمكن عكسه
او الحديث بدون الاتيان لا يتصور واما الاستفهام فنحو اين بيتك فاغشاك
زورك والمعنى ايكون منك تعريف بيتك فزيارة مني والنفي المحوج
سيل المال فانفاق واما العرض فانه قريب من التمني نحو الا تنزل فتصيب خيرا
كانه قيل لا يكون منك نزول فاصابة خير مني ومقاربته من التمني اعني
انك اذا عرفت النزول فقد حثثت عليه ولا تحث الا على ما تود وتتمنا
وليس هذا بالاستفهام لانك لا تقصد بقولك الا تنزل استفهر عن تركه

التنزيل وانما القصد ان تذكر شرطه وتنصه عليه فقط فالفعل منصوب
بعد الفاء هذا الواضح بافراد ان نحو ان الفعل منصوب بعد الفاء مع ان
المضمرة له اعراب ولا يخلو من الرفع والنصب وينقسم ثلاثة اقسام قسم
جايز فيه الرفع فقط نحو ايتني فاحدثك اى لتكن منك اتيان فى حديثي
عليها مرو قسم جايز النصب والرفع نحو ايتني فتحدثني ان شئت قدرت
افعل اتيانا فتحدثنا وان شئت قدرته ليكن منك اتيان فحديث وقسم
جايز فيه النصب لا جل البيت قوله وعلامته صحة الجواب بالفاء ان يكون
المعنى ان فعلت فعلت اراد ان الجواب بالفاء انما يكون فيما كان الاول
سببا ما حيث الآخر كما ذكرنا نحو ما تأتينا فتحدثنا جعل الاتيان سببا
للحديث اى ان اتيتنا تحدثنا وهذا معنى قوله ان فعلت فعلت
ان يكون ذلك باضمار شرط قوله والجازمة له لم ولما لنفي الماضي انما
علمت لم لاختصاصها بالنفي واما وجب ان تعمل الجزم لانها شبهت
بان من حيث انما تدخل على الفعل المضارع فتنقله الى معنى الماضي كما ان
ان اذا تدخل على الفعل فتنقله الى معنى المستقبل سواء كان ماضيا او
مضارعا فلما اشبهتها عملت عملها ولما بمنزلة لم فى هذا النقل فحملت

فحملت

فحملت عليها وقالوا انما دخلت لم على المضارع ولم تدخل على الماضي لانها
لما كانت عاملة والعمل يظهر فى المضارع دون الماضي الذي هو
ولم يجز دخولها على الماضي كما اجازوا ذلك فى ان الشرطية لان الاصل
فى حروف الشرط ان تدخل على الفعل المستقبل والمستقبل انتقل من الماضي فعدل
عن الانتقال الى الاخف والماضي فالاصل فيها ان تدخل على الماضي وقد وجب بالشرط
الاصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الاصل لما جاز دخولها
على المضارع الذي هو الثقل قوله وفى لما توقع قيل ان لم تنفي فعلا وليا
نفي قد فعل فلما في انتفى بمنزلة قد في الاثبات وفي قد معنى التوقع فكذلك
في لما يقال قد ركب الامير القوم ينتظرون ذلك وكذلك لما يركب وقيل لما
ضمنت البتة ما فازدادت في معناها ان تضمنت معنى التوقع واستطال
زمان فعلها وذلك انك اذا قلت ندم فلان ولم ينفعه الندم اى عقيب ندمه
ولو قلت بلما كان على ان لم ينفعه الا بعد وقته قوله ولام الامر انما عملت
لام الامر الجزم لشبهها فى المضارع ونقل معناه من الاخبار الى الامر كما
ان ان تنقل الفعل من كونه مجزوما بها الى كونه منكورا فيه ولما كثرت
ومن حق الحروف الواردة على حرف واحد ان تفتح على ما سبق فرقا

بينهما وبين لام التاكيد التي تدخل المضارع انّ زيدًا ليضرب ولانّهما
كانت عاملة عملا مختصًا بالفعل اشبهت اللام الجارّة تعمل عملًا
مختصًا بالاسم فكسرت كما كسرت وسكن عند واو العطف وفائه نحو قوله
تعالى فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لانهم شبّهوا فلي من فليستجيبوا بالجذع
وكبدٍ ونحوهما ممّا عينه مكسورة اللام ههنا كما كان قد سكّنوا العين
ثمّة نحو فخذٍ وكبدٍ ونظيره اسكان اوّل همزة الواو والفاء تبنيمًا
بقصدٍ حيث قالوا عضْرِفوط قوله ولا للنهي انّما عملت لانها من الجزم لما ذكرنا
في لام الامر نحو لتقم فيكون للفاعل والمفعول غائبين او حاضرين
او متكلمين كما ان الامر كذلك نحو لا يضرب زيدٌ ولا يقرب ولا تضرب
ولا اقرب ولا نضرب قوله وان في الشرط والجزاء ان وضعت للشرط وهي
تقتضي جملتين تجعل احديهما شرطًا والاخرى جزاءً وتما وجب ان تعمل
الجزم لانهما كانتا مقتضيتين للجملتين وجب ان تكون عاملة فاختيرت لها
عمل الجزم لطولها بالتقييد لانه حذفٌ وتخفيفٌ وهي اصل ان للمستقبل كما
ان لو للماضي وانما لم تعمل الجزم لو كان كما علّلت ان لانها كانت للماضي
والماضي لا يستحق الاعراب فباحرى ان لا تعمل الحرف الذي وضع لاجله

ولا يرد الماضي

للاستقبال وانت تقول ان كنت خرجت امس فانه اعطيك قلنا انّهم
وان كان ماضيًا لفظًا الّا ان المعنى على الاستقبال كان المعنى ان تكن خرجت
امس على معنى ان يقع خروجك امس لانك تقول انك مجوّز ان لا يقع
قد خرج وذا الكلام على وجهه فعل وبها نحو وما ذا كانا مضارعين اعلم ان
فعل الشرط والجزاء لم يخلوا من ان يكونا مضارعين او ماضيين او الشرط
مضارعًا والجزاء ماضيًا او على العكس من ذلك اما الاول فنحو ان تسألني اعطك
فالفعلان مجزومان حيثما بان لان معناه يقتضي الجزءين وهو عامل فوجب
ان يكون عاملًا فيهما جميعًا لان نسبته الى كلّ واحد منهما على السواء واما
الثاني فلا يظهر فيهما الاعراب نحو ان جئتني اكرمك لان الكلمة اذا كانت
غير متوجهة للاعراب فلا يتغيّر عن حالها وان كان العامل مؤثرًا صغيرًا
الا انهما وقعا موقعًا لو وقع فيه المضارع الذي يستحق الاعراب
لكان مجزومًا واما الثالث نحو ان تأتني اكرمك فالاول مجزوم
لاستحقاقه الاعراب وملاصقة حرف الجزم اياه واما الثاني فلا يظهر فيه
الجزم لما ذكرنا واما القسم الرابع وهو ان يكون الشرط ماضيًا والجزاء مضارعًا

في عمل الجزم عامل ضعيف الرفع

فلا شك ان الاول لا يظهر فيه الجزم واما الثاني ففيه الوجهان الرفع والجزم
نحو ائتني أكرمك بالرفع فلان الجزاء تابع للشرط فلما لم يظهر الجزم
في الشرط حيث كان ماضيا حمل الجزاء عليه فلم يجزم وترك على اول احواله وهو الرفع فهو مرفوع لفظا ومجزوم معنى كما ان يغفر الله لزيد خبر مرفوع لفظا ودعاء ومجزوم معنى لانه بمنزلة ليغفر الله لزيد واما الجزم في فعلي الفظا هر لان الشرط والجزاء حقهما ان يكونا بجزومين فلما امتنع ههنا جزم

الشرط بتركيب الجزاء مجزوما وهاء وعليه البيت الذي انشده وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا غائب مالي ولا حرمي فيقي يقول جاز الرفع والجزم والبيت لزهير وبرتبا يوم مسغبة ويوم مسلبة ويروي صرم وحرم والخليل الفقير والحرم المنع اي يقول لبعض اصدقائه اسقني عندك وقال ابو عبيدة يقال عيل اكرم ان كان لا يقطر منه شيء فعال ويجيء الجزاء بالفاء اذا كان جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء او ماضيا قد سبقها ما علم ان الجزم في الفعل الذي في هذا الباب يدل على كونه جزاء فكل موضع لا تقدر فيه على الجزم تدخله الفاء لان الفاء تاتي لابتداء الشيء الذي لولاه لم يكن في الكلام فاذا قلت ائتني فانت مكرم علم ان قولك انت مكرم جواب لا بد منه فاذا

للشرط

للشرط ولیس بکلام مستقل ولا یقع بعد افعل فعل یمکن جزمه الا علی اضمار یصرفه عن الجزم نحو قوله فقم یوفق بدیته فلا یخاف التقدیر فهو لا یخاف فیکون ممتنعا من تقدیر الجزم لاجل الجماعة الاستیة یمتنع فیها الجزم فالحاصل ان الفاء تدخل حیث لا تقدر فیه علی الجزم فعلا کان ماضیا او اسما او امرا او نهیا فظاهر لان الجزم لا یدخل واما فعل الامر فهو موقوف ومجزوم والساکن لا تقدر علی اسکانه مرة اخری وکذلک النهي والدعاء واما الماضي لانه لا یستحق الاعراب واحترزنا بالقریب عما کان ماضیا في تاویل المستقبل نحو ان خرجت خرجت واما ان قلت ان خرجت فقد خرجت امس فقد خرجت بالماضي ولا یبقی لتاویل المستقبل فیه مجال فبهذه الاشیاء لما تعذر فیها الجزم دخلت علیها الفاء کما ذکرنا ثم ان الفاء مع ما بعدها واقع موقع الفعل المجزوم کما جاء في نحو قولک ان تاتني فانا اکرمک والتقدیر ان تاتني اکرمک والفرق بین تقدیم الجزم في موضع الماضي الذي لا فاء فیه وبین الذي فیه الفاء ان الجزم ههنا کان لاجل الشرط في الماضي ومعنی الشرط في الفعل المجزوم لما حذف الفعل وناب عنه الفاء لتنزله منزلة المضارع وفیها دخله الفاء في موضع الجملة المجزوم بها

لان تقدير الجزم في جزاء الجملة الاسمية او الامر والنهي ممتنع
يخفى استحالة الابرى الكذب اذا قلت ان تكذبني فاكرمك فلا يتاتى لك
ان تقول اكرمك مجزوم في التقدير لكنك تقرر في الجزم والجمع فتتناول
الكلام على معنى فعل آخر بتلطف فتخون تكذبني يجب عليك اكرامه
وعلى هذا ان تاتني اليوم فقد اتيتك امس اذا المعنى ان تفعل
لكن ذلك لوجوب اوقع مستحقا او ما اشبهه ذلك واما في
قولك ان خرجت خرجت فلا حاجة لك الى تتناول الفعل على فعل
آخر فظهر الفرق والحاصل ان حق الجزاء اذا كان فعلا ممكنا جزما او
تقديرا الجزم فيه وجوب ان يستعمل بغير الفاء والا فلا بد من الفاء فان
قلت اليس من مذهبهم ان اعراب الفعل مجاز على سبيل التشبيه وهذا
الذي ذكرت يوجب ان يكون الجزم في الاعلى معنى فيكون حقيقة
ولم يكن مجازا لانه احق الاعراب لم يكن في الاسم حقيقة لان الكون
مفيدا معنى لم يكن في نفس صيغة المعرب دليل عليه كالفاعلية ونحوها
قلنا ان الجزم قد ابان عما اريد بالجزم من المعنى وحفظ عن الالتباس ان
تلبس ان واخواتها الجزاء بالتي هي النافية وليس لاعراب الاسم

لهذا

لهذا الفرض لانه يدل على معنى موجود ليس بموجود في الفعل ولا في الاسم وذلك المعنى
هو الفرق بين الفاعلية والمفعولية فليس رفع زيد ونصب عمرو في
ضرب زيد عمرا يعلم به ان الحرف معناه المجازات وفي لا تخرج ان معنى
لا النهي ولكنه لان الفعل لا يكون في افتضائه فاحتيج ان يتفعل
احد بما عن الآخر فقام ويجزم بان مضمرة اذا قلت ائتني اكرمك
اي ان تاتني فاكرمك مجزوم لانه جزاء شرط حذف لدلالة الامر عليه اذا
المعنى ائتني فانك ان تاتني اكرمك لانك لما اكرمته بالاتيان
ثم اتيت بعده باكرمك مجزوما علم انه جزاء ذلك تسيانه ان اتى وعلى هذا
الاستفهام اين بيتك ازرك والمعنى ان اعرف بيتك او ان عرفت
ازرك لانك متى استفهمت عن بيته جئت ثم جئت بعين الفعل علم
انه جواب ما يقتضيه الاستفهام من الاجابة والتعريف وعلى هذا
النهي نحو لا تفعل يكن خيرا لك لانك لما نهيت عن الفعل كنت
خيرا لك وان قلت لا تدن من الاسد يأكلك بالجزم كان محالا
لان عدم الدنو لا يقتضي الاكل ولا تدن لا بد الا عليه لانه نهي فلا
يدل على الاثبات قالوا ولهذا امتنع الاضمار بعد النفي مطلقا لانك اذا

معنى ضرب او معنى زيد وعمرو
كما كان يلزم في ان خرجت اخرجت
ليعلم بها

يمكن ان يكون جوابا لما استفهام
لانه الاستفهام عن البيت لا يوجب
الا زيارة واما يوجبها معرفت
البيت ربما يبو
واتيت بعده بجواب كان لطمع
ان لم تفعل او ان تحدثني عن الفعل

قلت ما اتيتنا تحدثنا كان معناه ان لم تاتينا تحدثنا وهذا خلف من
القول ولا يتاتى ان تقدر فعلا مثبتا اعني ان ما اتيتنا تحدثنا لان
النفي لا يدل عليه قال ان يقول لو كان علة امتناع الاضمار في النفي
ما ذكروا الوجب ان يجوز لا تفعل بكسر خيرا لك باضمار ان لم تفعل و
فدا بوا ذلك مطلقا قال لانا نقول انما يقدر عن هذا التقدير صونا الى غيره
بان يقال علة امتناع الاضمار بعد النفي انما هو لان النفي اخبار منقطع
غير مشكوك فيه فلا دلالة على النظر الذي هو الشك وعلى فرض ان
يكون وان لا يكون بخلاف سائر الاشياء الثلثة فانها تستازم الشك
في كونها غير ثابت الوجود وعلى التقدير يخوليتي مالا انفق لان المعنى
يكن لي مال انفق والنفي نحو الا تنزل يدل على ان لم تنزل فيكون جوازه
قلنا انه لا يدل على ذلك وانما دل عليه ان كون الكلام نفيا والفرض
لا يكون نفيا ثم من الواجب ان يعلم ان المضارع الواقع في كلامه
المواقع انما ينجزم اذا قصد به الجزاء فان لم يقصد كان مرفوعا
اما وضعا كما سبق نحو قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني وارثا او حالا عنه نحو فذرهم يلعبوا اي لاعبين او
قطعا

اما الثالثة

اخرب كان حقه ان يقال ان تخرب زيدا اخرب زيدا ح وان تخرب

قطعا واستينافا فلا تجزم به تغلب عليه اى انت تغلب عليه قال
ومن استماعية اسماء تجزم المضارع على معنى ان وهي تسعة اعلم ان
هذه الاسماء وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار بيانه انك
اذا قلت من تضرب عمرو اخرب عمرو او ان تضرب عمرا اضرب
عمرا لم يمكن حصره ولا تعد على استيفاء فاوتي باسم عام
يستعمل الجمع وتترك استعمال ان معه فقيل من تضرب اضرب فوازنك
على كل انسان فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من امثال كاتك قلت على تاويل اي
انسان تضرب اضرب واذا قلت من يكرمني اكرمه كان محله مرفوعا بالا
بتداء على تاويل اي انسان يكرمني اكرمه قال بعضهم والخبر هو
الجملة الجزائية وحدها اعني اكرمه وبجملة الشرط بجوز ان تكون
خبرا لكونها في صلة من بعضهم على ان الخبر هو الجملتان معا كما تقول
تقول انسان ما ان تكرم منا اكرمه وهو اعم من التخصيص بمختص بالولي
العلم وعلى هذا نحو ما تصنع اصنع اذا اعني شيئا ما ان تصنع اصنع
ما مبهم يقع على كل شيء فلما اضيف الشياع الذي به وجعل نائبا منابه

قولها

او العقلاء وهم الستة اذ ما يعني في كونه خلا منصوبا بالمفعولية وهم فوعا بالابتداء او ناظر ؟؟؟

لكنا ما هم شخص هم ذوي العقول ؟

89

حرفِ الشرطِ كما ذكرنا ومحلّه منصوب بالمفعوليّة وان قلت ما يكن نخرج
كان مرفوعَ المحلِّ بالابتداء وهذا يعضد قول من قال ان الخبر مجموع الجملتين
اذ لو كان الخبر هو الجزاء وحده لوجب ان يكون فيه ضمير عائد الى المبتدا
وقد خلا الجزاء هنا عن العايد وفي الشرط ضمير عائد اليه وكذلك اي
تقول ايتهم يأتني آتِه والمعنى انسانٌ ما ان يأتني آتِه فهو
هيهنا مرفوعٌ بالابتداء ولو قلت ايتهم تضرب اضرب كان منصوبًا على
المفعوليّة وعلى هذا متى وايّن وايّان من الظروف الزمانيّة واين من
الظروف المكانيّة فاذا قلت متى تخرج اخرج كان مشتملًا على جميع
الازمنة واذا قلت اين تذهب اذهب لاستغراق الامكنة وتحقيقها
ما المزيّة فتزيدهما ابهامًا فخوستما نخرج اخرج وايّنما تكن اكن
وعلى هذا اي وهي بمعنى كيف الا انها يجازى بها دون كيف اكن وهي
لاستغراق الاحوال وانها ليست بظرف كما ان كيف كذلك وعلى هذا يجوز ان تكون
في انكما تصنع اصنع وقد ذكر فيها وجهان احدهما ان يكون الاصل
عليها على ان تكون الثانية زايدة مثلها في ايا ما تدعوا فلها
الالف الاولى هاء تحسينًا للّفظ والثاني ان يكون منه وافعا قد علم

الشرطية

الشرطيّة بمعنى اكتفى ثم جرّبا مجرى كلمة واحدة وعلى هذا اختيرا واذا
ما وحدهما بمنزلة ابن ومتى الا انهما لا يجازى بهما الا مع ما وذلك
لانهما قد لزمتا الاضافة والاضافة تُنافي معنى المجازاة لاقتضاء
الابهام والاضافة تُنافيه فاذا ركّبتا بما صلحتا لمعنى المجازاة فعلم وايّ
يكون واحدًا من اثنين وضع اي على ان يكون واحدًا من اثنين او من
جماعة ولهذا اذا اضيف الى المعرفة لم يخلُ الا الى اثنين فصاعدًا
ولكون النكرة شايعة اضيف لفظها واحدة كانت اثنين او جماعة
قوله ويدلّ على اسميتها الى آخره قد استدلّ على اسمية هذه الكلمات
باربعة اشياء باسناد الفعل الى ضميرها نحو ايّهم يأتني آتِه والاضمار
مختصّ بالاسماء وبدخول حرف الجر عليها نحو ممّن تمرّ امرّ وباضافتها
نحو ايّكم وبدخول التنوين نحو ايًا ما تدعوا وهذا الدليل لا يعمّ جميع
هذه الاسماء بل يختصّ بعضها بالاثنين وهما من واي ومتى ما الخلوها عن
ذلك والدليل العامّ على اسميتها دلالتها مع افادتها معنى المجازاة
على معانٍ يتصوّر استقلالها بانفسها لولا مقارنتها معنى المجازاة
ايّاها بخلاف ان الشرطيّة فان معناها مقتصرٌ على افادة معنى المجازاة

المجازات ويدل على استيفائها ايضا انتهاء الاستقرى عن الاعراب الحد على ما
مر والحرف لا يكون له اعراب بوجه فعلم ومنها اسماء تنصب اسما وتكرة
على انه تمييز على ان اسماء الاعداد في ابهامها بمنزلة المقادير فاستقرت
في تبيينها الى النكرة اذا قلت عندي ثلثة مثلا فلم يعلم اي
نوع تقصد فوجب ان تاتي بما يبين ويزيد الابهام ثم التبيين
قد يكون بالاضافة وقد يكون بالمنصوب فالاضافة ذات وجوه
فيما فانها تجب ان تضاف على اصله قال العدد التي هي افعل وافعال
وافعلة وفعلة ومنها الجمع المحض مذكرة وسوانتة كمسلمين ومسلمات
فلا تقول ثلثة غلمان لان الكثرة والثلاثة الى العشرة من عقود
القلة فيجب ان تقول علمة فان لم يكن للاسم مثال قلة جاز ان
يضاف الى الكثرة نحو ثلثة شروح لفقد استماع في اشروح و
انسماع وقد شذ عن هذا الاصل ثلثمايتة الى ثمانمايتة اذا
القياس ثلث مياة او مية لان الثلثة يتبين بالمايتة الا
انهم استغنوا بلفظ الواحد عن الجمع وجاز الرجوع الى القياس
في ضرورة الشعر وفيما دون الثلثة لا يجوز الاضافة لان
اللفظ بالاسم الجنس مفردا كان او مثنى يفيد الدلالة على الجنس
واما

العدد جمعا في رجل ورجلان بخلاف ثلثة فانه لا يدل على عقد مخصوص من العدد

عدها في التمييزية قلنا انه جعل الاسم التام مطلقا من جملة العوامل التمييزية
لان كل اسم مبهم معوفا امتنع من الاضافة فهو ينصب بفعله على التمييز
تقديرا من جملة التمييزية واما ان احد انواع الاسم التام المبهم بحصر في عدد
محصور فذلك لا يقدح فيما ذكرنا على ان التمييزية قائمة بعد اذ يمكن
بل ان يقول الاعداد المركبة داخلة تحت الاسم التام المبهم امتنع من الا
ضافة فباعرى ان يعد من التمييزية كالذي فيه نون الجمع فصار والغاية
كم في الاستفهام عن ما اعلم ان كم اسم موضوع ضوع الكناية عن الاعداد
وهو للكثرة وتستعمل على وجهين في الاستفهام والخبر اما الاستفهام
فنحو كم رجلا عندك فتنصب المميز بها يجري عشرين اذا قلت عشرون
رجلا عندك ام تلغون والتنوين مقدر فيها لانها اسم والاسم يستحق
التنوين وهو قد سقطت للبناء واما الخبرية فانها تباين بالاضافة
الى الجمع والى الواحد كم رجلا وكم رجال عندي بمعنى كثير من الرجال فاضافته
الى الواحد على القياس لانه عدد كثير قصور كمائة درهم واما الى الجمع فانها انما
بنيت بالاضافة اشبهت باب عشرين واختصوا التبيين بالنكرات المنصوبة
بالاستفهام وبالاضافة بالخبرية فرقا بينهما والجر اولى بالخبرية من النصب

لما انها نقيضة رب فجرها بعدها حملا على رب وجريا على ويرتهم في
حمل الشيء على ما يقابله وقد يجوز النصب في الخبرية حيث يتقدر الاضافة
وذلك عند ما ينفصل بينها وبين مميزها المخبوم في الدار رجلا وبعضهم
على ان الجر بعدها بابا ضمار من وهن منونة ابدا في التقادير وانما بنيت
لانها استفهامية تتضمن معنى الظرف وخبرية تشبه الظرف عن رب
وعلى السكون لانه الاصل في البناء ثم انها تقع في موضعين مبتدأة
ومفعولة ومضافا اليهما نحو كم رجل او رجلا عندك بمعنى كثير
واعشرون من الرجال عندك وكم رجل او رجلا لقيت اي كثيرا او عشرين
ورزقي كم رجال رجل اطلقت ولا تقع فاعلة الا في المعنى لاقتضائها
صدر الكلام لما فيها من معنى الاستفهام والخبرية بمنزلة الاستفهامية
في هذا المعنى لانهم اجروها مجرى واحد في الحالين ولانها لما كانت
تقابل رب وتدب صدر الكلام فكذلك لها نحو ان كم تاكاني اسما
موضوعا للكثرة جاز عود الضمير اليه حملا على اللفظ مرة وعلى المعنى
اخرى نحو كم رجل لقيته وكلمتهم والثالث كاي وكاي كلمة
ركبت من كاف التشبيه واي وجعلت في معنى كم الخبرية نحو كاي رجلا

وانما ينصب مميزها لانها تمت بالتنوين فاستغنت عن الاضافة وفيها
خمس لغات كاين بوزن كاعن وكأين بوزن كعين وكاء بوزن كاع وكيء بوزن كيع وكأ بوزن
كع واكثرها يستعمل مع من وكذلك كم الخبرية فقط والرابع كذا
كناية عن العدد ككم وهي مركبة من كاف التشبيه وذا التي في قولك
هذا الا انهما لما ركبتا تغير حكم الكاف وخلع منها معنى التشبيه كما في كأين
وذا ايضا تغير حكمها ولذلك استوى فيها الذكر والانثى لا يقال
كذاك كما في هذا هذه ثم ان ذا لما دخل عليها الكاف صار بمنزلة اسم
مضاف فتنصب ما بعدها نحو عندي كذا درهما فكانه قيل كالعدد درهما
وانما قصدان تبيين لكونها عبارة عن عدد مبهم فاذا قلت عندي
كذا درهما كانك قلت عددا ما درهما فصل ومن السماعية
العاملة في الاسم كلمات تسمى اسماء الافعال او الخالفة وتدل على آخر واعلم ان
هذه الاسماء قد يؤثرها العرب عن الايجاز حيث يضعون الاسماء
موضع الافعال ويسدون بها مسدها وبنوع من المبالغة والتوكيد
لا يكون في لفظ الفعل على ما سيأتي فاذا قلت رويد زيدا فانه اقيم
مقام امهل ويستوي فيه الواحد والمذكر والمؤنث والاثنان
والجمع

والجمع وهذا نوع من الاختصار ثم ان مسميات هذه الاسماء
قد تكون امرا وقد تكون اخبارا فالاول قد يكون متعديا كرويد
زيدا او غير متعد كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ويورد الامام
هذا النوع من حيث انها الاعمال في اسم ظاهر والمقصود هنا ذكر العوامل
واما اسماء الاخبار فنحو هيهات وهذه الاسماء كثيرة ونحن نقتصر
على ما ذكره في الكتاب فمنها رويد ومصدرا رود في الاصل ارواد الا
انه صغر تصغير الترخيم بان حذف منه الزوائد وسمي به الفعل
وجعل هذا الحذف في التصغير دليلا على انه خلع منه معنى المصدرية
وبني كما ان فعل الامر مبني وانما استوى فيه الواحد والاثنان والجمع
فرقا بينها وبين الفعل ولانها في الاصل مصدر والمصدر لا يثنى
ولا يجمع وقد يستعمل مصدرا مضافا الى المفعول نحو رويد زيد وقد
يستعمل منصوبا منونا على الوصفية للمصدر نحو سرت سيرا رويدا
وعلى الحال ايضا نحو سار رويدا اي مرودين واذا لحقه الكاف وهو
اسم فعل كان الكاف لمجرد الخطاب ولا محل له من الاعراب مضافا في
ذلك وانتهاء كنحو رويدك زيدا واذا كان مصدرا فهو اسم

مجرور المحل على انه مضاف اليه ومنها بلكه وهو اسم لدع نحو بله زيدا
اي عه واتركه وقد يكون مصدرا فيضاف ولا المفعول نحو بله
زيدا اي ترك زيد بمعنى اترك زيدا اترکا ومنها دونك وهو امر
لخذ وعليك وهو اسم لالزم وعلى هذا اليك بمعنى تنح و
عليك من النظر وفي المضافة فحا الاصل وقد جعل هنا اسما
للفعل لان الظروف تنوب مناب الافعال وتعرض عنها فجعلت
هنا اسما لها وعلى هذا دونك ومنها هيهات واسم لبعد نحو
هيهات الامر اي بعد وقيل اصله بهيمنة فقلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها وجاز فيه الحركات الثلث وقرئ بهن
ومنها شتان وهو اسم لافترق نحو شتان بين زيد وعمرو اي افترقا و
تباينا وقد يزاد بعد ها ما توكيدا نحو شتان ما زيد وعمرو وسمع الا
صمعي قولهم شتان ما بين زيد وعمرو لان ما لو كانت موصولة لكان
فاعل شتان شيئا واحدا وهو تقيض شيئين ولو جعلت مزيدة لالتبس
شتان الا بينان وهو اسم منصوب لازم للظرفية ولم يستعمل
بضمير عن القياس لكون ما منها صالحا للواحد والكثير ومنها سرعان
وهو

وهو اسم لسرع وورجاء ذا الهالة فذا فاعل سرعان ذا الهالة ومطلب ذا الهالة
الهالة على التمييز كقولك سرع ذا الهالة وكرم زيد رجلا وقيل اصله ان الهزا
بيا اشتري شاة بجفاء واحد بينهما فرآي ديه شاسعا بها بدل من التفاوت بين
فظنه ودعا فعال لامة قد سمنت الشاة فقالت انت ذنك فارسلتها
مثلا يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته قال وفي هذه الغلاشة
مبالغة ليست في مستمياتنا اراد هيهات وشتان وسرعان وذلك لانا
وانفسر هيهات ببعد فان في زيادت معنى ليست في بعد وهو ان المتكلم
يخبر عن الموصوف بانه بعيد لان يعلم المتكلم المخاطب مكان ذلك الشيء فحسب
بل يظهر اعتقاده فيه واستبعاده له فكانه بمنزلة ان يقال بعد جدا او ما ابعد
من جهة المعنى وعلى هذا شتان وسرعان قوله ومن الاسماء التي
انواع اربعة من الافعال منها افعال الناقصة اعلم ان هذه عوامل
داخلة في المبتدا والخبر كما علمت واخواتها الا الاثنا عشر تقول كان زيد اخاك
ثم تسقط كان فيكون ما يقدر مبتدا وخبرا نحو زيد اخاك ولا ينتقض
هذا بضربت زيدا قائما لان المنصوب هناك ليس بلازم تسكت على ما ورآه
كان كلاما مستبدا ولو تسكت على مرفوع كان لم يكن كلاما كما ان اللفظين بالمبتدا والخبر

بتمها

واتما دفعت هذه الافعال المبتدا وانصبت الخبر لشبهها بتعطتها الافعال المتعدية
في اقتضاء معانيها شعبين واتما سميت ناقصة لانها سلبت الدلالة
على الحدث وانما يدل على الزمان فقط لانك اذا قلت كان زيد قائما كان
بمنزلة قام زيد في انه يدل على قيام فيما مضى واذا سلبت الدلالة على الحدث
عوض الخبر ليكون مع خبره في قوة الفعل الدال على الحدث فلم يمكن على مرفوعها
قوله والفرق بين صار وكان اعلم ان معنى صار الانتقال من حال الى حال نحو
صار زيد غنيا والطين خزفا وهذا معنى قول يدل على وجود معنى الخبر في زمان
ثان مرتبت على زمان سابق لم يوجد فيه ذلك والمعنى واتما كان فانه يدل
على الزمان الماضي من غير تعرض لدوامه في الحال او لزواله وقد يستعمل
صار بمعنى ذهب وانتقل نحو صار زيد الى عمرو فيه في هذا المعنى تامة قاله
وكان تامة اعلم ان النحويين قسموا كان على اربعة اوجه ناقصة كما ذكرنا
وتامة بمعنى وجد ووقع نحو كان الامر فلا يفتقر الى المنصوب وتستتم
بالمرفوع ومنه قوله تعالى كيف يكلم من كان في المهد صبيا اى وجد في
المهد صبيا ومنصوب على الحال دون الخبرية اذ لا تجيب من يتكلم من
كان في المهد صبيا والثالث التي ضمير الشان نحو كان انه خير من زيد ما

اي

اي كان الشان انه خير من زيد وكان هنا خبرها ناقصة يعنيها لان
ضمير الشان اسمها والجملة خبرها الا انهم افردوها بالذكر وعدوها
قسما مفردا رغبة في التفهيم والتقريب والرابع ان تكون مزيدة
نحو ما كيس من قولهم ان من افضلهم كان زيدا قاله وكذا امسح
واخواته اعلم ان اصح وامسى واضحى العجلى ثلاثة معان الاول
ان يقترن مضمون الجملة بالاوقات المعانة التي هي الصباح والمساء
والضحى فيكون لها اسم وخبر نحو زيد قائما وعلى هذا امسى
واضحى والثاني ان يكون بمعنى الدخول في هذه الاوقات فتكون تامة
اختصر تكون تامة نحو اصبح زيد اى دخل في وقت الصباح والثالث
ان يكون بمعنى صار من غير ان يقصد بها الدخول في الاوقات المعينة
ويكون لها اسم وخبر كما كان لصار نحو اصبح زيد غنيا وامسى زيد فقيرا
واما ظل وبات فعلى معنيين اما اقتران مضمون الجملة بالوقتين
او كينونتها بمعنى صار ولا يكونان تامتين ويظهر من هذا ان المراد
بقوله وكذا اصبح واخواته هو امسى وضحى دون ظل وبات وكان
ينبغي ان يقول اصبح واخواتها او اخواه الا انه بنا على ما في العبارة قاله

جاربة بحرى ج

والفرق بين صار وكان اعلم ان ما في قوله ما من هذه الافعال بمعنى
واحد وهو استمرار الفعل بما عينه في زمانه وما في احدها ما دام ثابتة
دخلت على ما فيه معنى النفي اعني زال واخواته فجرى مجرى الا بحيث
كان المعنى لم يخرجا زال زيد الا بهذا كان زيد لا مقيما لما ان كلمة الا انما
يوتى بها قبل تمام الكلام في النفي دون الايجاب وعلى هذا ما برح وما
فتئ بالهمز ومعناه البتة زال وبرح الا انه لا يستعمل الا مع احد
النافي وقد تحرز في اللفظ لئلا لا يتوهم المعنى مرادا نحو قوله تعالى تالله تفتؤ
تذكر واما ما دام فنحو قولنا لا تجالسه ما دام فيه مصدرية وهل معها في
حيز ظرف تام وبال المصدر والمصدر ساد مسد الزمان كما في اتبعه خفوق
النجم فاذا قلت اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى دوام جلوسي
مدة دوام جلوسه ولهذا كان الواجب فيها ان يشفع بكلام قبله لانه
ظرف لا يدل مما يقع فيه فعلا وليس لنفي الحال اعلم انك اذا تقول زيد منطلق
الآن ولا تقول لحمزا فتبين ان طلق زيد في الحال فكانه في التقدير ما
ينطلق زيد الآن وهو فعل غير متصرف وعلم المذهب النحو بدليل لحوق
الضمائر وتاء التانيث الساكنة به وقبل ان اصله ليس كعبد البصير ولكنه
ما

تمام بتصرف التزم في عينه الاسكان ليكون دليلا على نقوده وكونه غير
متصرف وخوليت ولو كان متصرفا لقيل لاسس كها ب او ترك
على الاصل كبصيد ثم ان هذه الافعال يجوز تقديم اخبارها على اسمائها
يا مطلقا وعليها ايضا الا ما كان في اوله ما فانه لا يتقدم الخبر
عليه نحو ما زال زيد لان ما له صدر الكلام فلا يتقدم ما
شيء مما في حيزها واختلفوا في ليس فذهب المتقدمين من البصريين
بين انه ملحق بكان في جواز تقديم الخبر عليه ومذهب عامة الكوفيين
فبين انه بخلق بما في اوله ما وهو افيا واكثر اتا خير فلم يجيزوا
منطلقا ليس زيد لاقتضائه ايضا صدر الكلام ولانه فعل غير
متصرف فيه فبالحري ان لا يعمل فيما تقدمه انحطاطا لرتبته عن
رتبة الافعال المتصرفة فعلم وانتوع التانيث افعال المقاربة اعلم ان
عسى فعل ماض غير متصرف فيه بدليل لحوق الضمائر وتاء التانيث
الساكنة به وانما سلب التصرف من حيث انه يشبه الحرف لان فيه معنى الطمع
فاشبه بذلك لعل ثم ان فاعلها نوعان احدهما ان يكون اسما نحو عسى
زيد ان يخرج فزيد مرفوع بالفاعلية ان يخرج في موضع نصب لانه بمنزلة

قارب زيد الخروج الا انهم الذموها ان مع الفعل كونها لتقريب
الفعل المستقبل عن سبيل الرجاء والطمع ليكون ذلك ادل على
مقتضاها واوضح للغرض المقصود منها لان لا يكون الا للاستقبال
والثاني ان يكون ان مع صلتها في موضع الرفع نحو عسى ان يخرج زيد
فيكون اذ ذاك بمنزلة قرب ان يخرج اي خروجه الآن المستقبل مما
ذكرنا ان مقصودهم ان يجردوا اللفظ عن علم الاستقبال ولم يفتقر
في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر اولا وجبين
ذكر الاسم في صلة نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد وبجوز ان
اسقاط ان في الوجه اول شبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج فرب لا يجوز في هذا الوجه لان من شرط الفاعل ان
يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة ومما يدل على ان مع
صلتها في الوجه الاول في محل النصب على البدلية دون الرفع على البدلية
كما في قوله وما كان قيس هلكه هلكه واحد بجر النصب جر بحا في قولهم
عسى الغوير ابوسا فعال وكاد لم ترفع الاسم ايضا وخبره الفعل المضارع
كاد ايضا من افعال المقاربة وهو يرفع الاسم وخبره الفعل المضارع بغير ان

متاول

متاول باسم الفاعل المنصوب بخو كاد زيد يخرج اي خارجا الا انهم
تركوا استعماله لان كاد موضع محل للتقريب من الحال فالتزم بعده
ما يدل بصيغته على الحال عن المضارع ليكون ادل على مقتضاه و
قد استعمل الاصل المرفوض من قال فابت الى فهم وما كدت ايبا
وانما خزوان مع كاد واوجبت مع عسى لان كاد ابلغ في تقريب
الشيء من الحال الا ترى انك اذا قلت كاد الشمس تغرب كان
المعنى قرب غروبها جدا وعسى اذهب في الدلالة على الاستقبال ولم
يفتقر في هذا الوجه الى خبر افتقاره في الوجه الاول لانه لما ذكر اولا
وجبين ذكر الاسم في صلة نحو عسى ان يخرج زيد فلا التباس بعد وبجوز
اسقاط ان في الوجه اول شبيها لعسى بكاد كما في قوله عسى الكرب
الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب ولا يجوز في هذا الوجه
لان من شرط الفاعل ان يكون اسما والفعل لا يكون فاعلا البتة
ومما يدل على ان مع صلتها في الوجه الاول في محل النصب على البدلية
دون الرفع على البدلية كما في قوله وما كان قيس هلكه هلكه واحد
بجر النصب جر بحا في قولهم عسى الغوير ابوسا فعال وكاد ترفع

الاسم ايضا و خبره الفعل المضارع كان ايضا من افعال المقاربة
وهو يرفع الاسم و خبره الفعل المضارع بغير لدن مقاول الاترى
انك اذا قلت كاد زيد يقوم كان المعنى قرب عزوبه اجدا
وعسى اذا هب في الدلالة على الاستقبال الا ترى تقول عسى الله
ان يدخلني الجنة و ان لم يكن هذا شديد القرب من الحال فلما
كان من قال قد كاد من طول البلى ان يمصحا و فرق آخر بينهما و هو
ان كاد لتقريب الشيء من الحال على سبيل الايجاب و الحصول
و عسى لتقريبه منه على سبيل الرجاء و الطمع و لذلك جرى التصديق
و التكذيب في كاد و لم يجريا في عسى و لكون كاد ادل على التقريب استعملت
العرب لتقريب امر الشيء و كما جاء في المثل كاد العروس ان يكون اميرا فما
تنكث الا تريد ان قرب من الامارة فحصل بل تريد اثبات المشارفة
بهذه الاكيدة و المناسبة الشديدة بينهما حتى كان هذا ذاك
فعلا و كرب يستعمل استعمال كاد و اعلم ان ام الباب بهذا عسى
و كاد و قد يجري كرب مجرى كاد و كرب زيد يفعل كذا جعل و اخذ
و طفق و اوشك يستعملن استعمال عسى في مذهبيهما نحو اوشك زيد ان
يجيء

يجيء او اوشك ان يجيء زيد و استعمال كاد ايضا نحو اوشك زيد يجيء و قعا
والنوع الثالث فعلا المدح و الذم جمع البصريون على ان نعم و بئس
فعلان ماضيان و وافقهم الساجي و ذهب الفراء الى انهما اسمان
والدليل على صحة المذهب الاول لحوق التاء و تاء التانيث
الساكنة بهما و المسألة طويلة الذيل و الحاصل انهم ما اراد وا
المدح العام و الذم العام و استمروا عليه في نفس المدوح و المذموم ابدا
بحيث لا يوجد انفكاكا لهما في زمان دون زمان جعلوا نعم و بئس
للدين على هذا المعنى و التزموا فيهما لفظ الماضي لان الماضي ادل على هذا
المعنى من المضارع لان المضارع يشترك فيه الحال و الاستقبال و هما على
شرف الزوال و الانتقال فلا يصلحان للدلالة على الثبوت و الاستمرار
و اما الماضي فهو موضوع لمعنى الاستمرار صلح و على معنى الثبوت
ادل فهما فعلان ماضيان و لا بد لهما من اسم مرفوع يكون فاعلا لهما
و من اسم آخر هو المخصوص بالمدح او الذم فالفاعل اذا كان مظهرا وجب
ان يكون اسما معرفا بالام الجنس او مضافا الى ما فيه لام الجنس نحو
قولك نعم الرجل زيد و لا تريد رجلا دون رجل و انما تقصد الرجل

على الاطلاق فاللام للجنس كما ترى وليس للعهد اذ لا تقول نعم الرجل
الذي تعلم تريد واحدا معهودا قالوا ولو كان اللام فيه للعهد
لجاز فيه سائر المعارف نحو نعم زيد انت او نعم او هذا وذ
لك لا يقوله احد وكذلك نحو غلام الرجل زيد فانه بمنزلة ما فيه
لام الجنس الا ترى ان هذا اقرار فانكار غلام رجال كما افاد نعم
الرجل كل رجل وكذلك اذا قلت نعم الرجلان زيد وعمرو وان
كان المراد باللام الجنس لانك لو ردت ان يكون في اللفظ دليل على
انك تريد اثنين فكانك قلت رجلان ثم ادخلت عليه اللام فا
لتعرف الجنس مجموعها وكذا الجمع في قولك نعم الرجال اخوتك
قالوا انما اثروا ان يكون فاعلهما معرفا بلام الجنس او مضافا اليه
لما انهما موضوعان لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلهما
لام الجنس الدالة على ان الممدوح والمذموم نعتا مشتملا على جميع الجنس
من المناقب او المثالب واما الاسم الواقع بعد الفاعل فهو المسمى بالمخصوص
بالمدح والذم وفي ارتفاعه مذهبان احدهما ان يكون مبتدا مقدما خبره
كانه قيل زيد نعم الرجل فزيد مبتدا ونعم الرجل جملة من الفعل والفاعل في

مو

موضع الخبر وقد اغنى لام الجنس لاشتمال الاسم الداخل هو عليه على المبتدا
اعتناءه الضمير العايد اليه ونظير ذلك قول الشاعر خلق فاما القتال لا قتال
لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ولا ضمير لان القتال في قوله اما القتال
لا قتال مبتدا ولا قتال لديكم جملة وقعت خبرا له ولا ضمير فيها الا ان الاشتمال
القتال الثاني لكونه منفيا بلا التي لنفي الجنس عليه سد مسد العايد اليه
والمذهب الثاني ان يكون خبر مبتدا محذوف فانك اذا قلت نعم الرجل
كانه قيل من هذا الذي مدحت فتقول زيد اي هو زيد وهذا على كلامين
والاول على كلام قال ويضمر الفاعل وانما يضمر فاعلهما قبل الذكر سلوكا
لطريق المبالغة والتاكيد لان السامع اذا ورد عليه ما لا يعرفه تحرك
للطلبه وقد وجد من نفسه داعية الاستعداد للتنبيه على البيان الذي ياتي
فكان ذلك بمنزلة اخلاء ذهنه للتفهيم ولا شك ان هذا اوكد وابلغ
من ان يبتدا بالبيان وذلك نحو نعم رجلا زيد والاصل نعم الرجل رجلا
ثم تركت الاول لان النكرة المنصوبة تدل عليه ورجلا نصب على التمييز
كما في عشرون رجلا والتمييز لا يكون الا نكرة وانما اختص هذا الاضمار بباب
نعم لانه مدح والمدح من مواضع التفخيم وكذلك لزم الذي موصوفه

وهذا الضمير يشعر بالمبالغة والتفخيم فعل ويلحق جبذا بنعم اعلم
ان جبذا كلمة مركبة من فعل وفاعل ومعنى حسب صار محبوبا باجزاء جبه
حبب بالضم فاسند الى الام الاشارة وجيء بعد التركيب بحرف نعم في المدح
نحو جبذا الرجل زيد وجبذا المراءتان هند ويستوي فيه المذكر والمؤنث
والاثنان والجمع لانهم سلكوا بها منهاج الامثال والامثال لا تغير
عن حالها بل تلزم توحيدا واحدا وقد اختلف فيها اسم هو ام فعل
فذهب اكثرهم الى ان الغلبة عليها الاسمية اقوى من الفعل وما ثبت
احدهما مع الاخر كان الغالب هو الاقوى وذهب آخرون الى ان
المغلب عليها الفعلية لتصدرها به وذهب آخرون الى انه لا يغلب
عليها اسمية ولا فعلية ولا غلبة لاحدهما تقول جبذا الرجل زيد
فجبذا فعل وذا فاعله والرجل صفته لذا وزيد هو المخصوص بالمدح وتقول
جبذا رجلا زيد فيكون رجلا تفسيرا لاسم الاشارة وهو في الابهام
نظير الضمير في نعم رجلا ولكنك تقول جبذا زيد ولا تقول نعم زيد تفسيرا
للظاهر على المضمر وقد ذكروا في ارتفاع المخصوص هنا وجوها الاول ان يكون
جبذا مبتدأ وزيد خبره وهذا انما يتأتى على قول من يغلب عليها الاسمية
والثاني

والثاني ان يكون زيد مرفوعا بجبذا لتفاعل الفاعل بفعله وزيد
كانه قيل جبذ زيد والثالث ان يكون زيد خبر مبتدأ محذوف كانه قيل
لما قال جبذا عن المحبوب فقيل زيد اي هو زيد والرابع ان يكون زيد
مبتدأ وهذا خبره مقدم عليه وقد اغنى الاسم الاشارة عن الضمير
فيمن جعله جملة ومن اسكن مفردا فلا اشكال ومن جعله فعلا كان
متضمنا للضمير والخامس ان ترفع زيد بفاعلية جبذا وهذا لا يكون
الا فيمن يغلب عليها الفعلية فعل وساء وبئس ما يلحق ساء
بئس كما يلحق جبذا بنعم ولا بأس بقياس في هذا وذلك نحو قوله تعالى
ساء مثلا القوم الذين كذبوا اما في فنا فعل جار مجرى بئس وفيه
ضمير مبهم كما في نعم رجلا

ومثلاً تفسره والقوم هو المخصوص بالذم ولكنه على حذف المضاف
والتقدير بئس مثلاً مثل القوم الذين كذبوا ولا يجوز اجراء
الكلام على ظاهره لاشتراط تجانس الفاعل والمخصوص ان المخصوص
كالمبين له والمبين لابد وان تجانس المبين **فصل** والنوع الرابع
افعال القلوب انما سميت هذه افعال القلوب لانها للشك واليقين
وكلها من افعال القلوب **فصل** اذا كانت هذه الاربعة بمعنى
عرفه الشيء بصفته تريد بمعنى معرفة المبتدأ على كونه مخبراً عنه
بشيء وذلك نحو علمت انك كريم ما وراينه جواداً ووجدت
زيداً ذا الحفاظ وهذه الافعال تدخل على الجملة من المبتدأ والخبر
كما كان وان اذا قصدا منها وهما الشك واليقين كظننت
زيداً عالماً او علمت الآن هذه الافعال تغير المبتدأ والخبر لفظاً
ومعنى فتنصب كلاً واحد منهما على المفعولية فصار الذي كان
المبتدأ مفعولاً اولاً والذي كان خبراً مفعولاً ثانياً وتعتبر صحة الكلام
بان يسقط الفعل فان استقام ما بعده مبتدأ وخبراً كان الكلام شريفاً
والا فلا وحكم تاخير المفعولين حكم خبر المبتدأ ومبتدأ ثم ان لبعض الافعال

حد

حد اجبت وخلت معنى آخر لا تجاوز عليها مفعولاً واحداً اما ظننت
فهي اذا كان بمعنى ترجح احد الاحتمالين او بمعنى اليقين كما قوله تعالى
وظنوا انهم ملاقوا ربهم كان من افعال القلوب واما اذا كان من
التظنيت بمعنى التهمة لم تقتض المفعول الثاني نحو ظننت نحو اتهمته
وامانت اذا كان بمعنى ظننت فهو من هذا الباب وقد يكون بمعنى
القول من غير حجة فلا يقتضي الثاني نحو قوله تعالى زعم الذين كفروا
ان لن يبعثوا وكذلك علمت قد يكون بمعنى معرفة الذات فلا
يقتضي المفعول الثاني نحو علمت اي عرفته وكذا رايت قد يكون
من رؤية البصر ووجدت بمعنى الاصابة فلا يقتضيان الثاني
نحو رايته ووجدت الضالة **فصل** ومن خصايصها امتناع
الاقتصار على احد المفعولين انما لم يجز الاقتصار على احد المفعولين
فيما لانهما ارتفعا على المبتدأ والخبر فكما لا يسقط احد المفعولين عن
صاحبه بخلاف باب اعطيت فانك تقول فيه اعطيت زيداً ولا تذكر
ما اعطيته واعطيت درهماً ولا تذكر من اعطيته واما المفعولان
معاً فلك ان تسكت عنهما وتجعلهما منسيين نحو قولهم

من سمع يخاركما في قولهم فلان يعطي ويمنع فعال والفاؤها
متوسطة ومتاخرة اعلم ان لهذه الافعال ثلث مراتب احديها
التي لا يجوز فيها الا الاعمال ولا الفاؤها التنبه وذلك اذا كانت
متقدمة لان التقديم من اعلام الفاعلية والالغاء يدل على ضعفها ولا
يجتمعان والثانية التي يحسن فيها الالغاء الاعمال وذلك عند التوسط
نحو زيد ظننت منطلق او زيد ظننت منطلقا وانما تساويا لان وقوعا
من المفعولين تقدم والفعل الواقع بينهما فهو متاخر من وجه
وتقدم من وجه والثالثة التي يكون الفاؤها احسن وذلك
عند التاخر وذلك لان الفعل لا حظ له في التقديم بوجه فضعف
امره وحسن الغاؤها وانما افتقر الالغاء بهذه الافعال ولم
يجز في غيرها من الافعال ذات المفعولين لان الالغاء فيها لا يفي
بمعنى الكلام لانك اذا قلت زيد ظننت مقيم لكان بمنزلة قولك
زيد مقيم في ظني ولو قلت اعطيته درهما وزعمت انك تريد زيدا
درهما في اعطائي احلت فعال والتعليق بالاستفهام واللام انما
علقت عند الاستفهام لان الاستفهام يقتضي صدر الكلام وكذلك اللام

فتجعلان

فتجعلان لا الفعل لا علم لفظا فاذا قلت علمت زيدا عمرو علمت لزيد منطلق كان الجزءان في موضع نصب لان العلم
واقع عليهما وقد دخل لا على الابتداء مخافظة على اللفظ ولا يجوز
التعليق في غير هذه الافعال لا تقول اعطيت لزيد درهم لان ذلك
لا يؤدي المعنى وبقي الكلام وانما سمي هذا تعليقا لان هذه الافعال
لما كانت واقعة على الجزءين في الحقيقة كانت معلقة من هذه
الجهة وهي غير معلقة لفظا فكانت معلقة من جهة غير معلقة من
جهة فشبهت من هذه بالمراوحة المعلقة وهي التي ليست بذات
بعل ولا مطلقة الباب الثاني في العوامل المعنوية قد مضى
الان ذكر العوامل اللفظية القياسية والسماعية وبقي الضرب
المعنوي فهو شيآن عند سيبويه وثلثة الا اخفش الاول الا
بتداء وهو تعرية الاسم من العوامل اللفظية للاسناد وقد عرفت
فيما تقدم ان العامل المعنوي هو الذي لا يكون للسان فيه حظ وانما
هو معنى يعرف به القلب وعامل المبتدا والخبر هكذا عند اصحابنا لان
رافعهما هو التعري من العوامل اللفظية لاجل الاسناد وانما تقيد

الاسناد ابذاناً بان الاسم لو عُرِّيَ من العوامل ولم يسند اليه شيء فالحفظ
ذيد مثلاً من غير خبرٍ مظهراً او مضمراً لم يكن مبتدأً بل كان بمنزلة الاصوات
سالتَ حقها ان يتلفظ بها غير معربة لان الاعراب لا يستحق الا بعد
العقد والتركيب واثنا وجب ان يعمل هذا المعنى الرفع لان الاسمين اذا
جُرِّدا عن العوامل لاجل الاسناد التفاتي الاول استحقا لخروجهما بالاسناد
عن حكم التعليق واكتسابهما بكلم المعنى الموجب للاعراب الاصل الاعراب
وشبهه الاول بالعامل لكونه مسنداً اليه والثاني لكونه خبراً ثانياً من
الجملة اوجبا لهما الرفع من بين سايراوجوه الاعراب وقد عرفت
فيما ان تقدم تقدم ان كلما يقوم المعنى المقتضي عاملٌ اذ العاملة
عبارة عنه فافهم فهذا المعنى الذي نحن بصدده لبقاء المشابهة
فوجب ان يكون عاملاً او الكوفيون على انهما اعني المبتدأ والخبر
ترافعا وحجة العربيين مذكورة في الاصل **قوله** وهذا المعنى
عامل فيهما يشير الى مذهب السيد وهو كون هذا المعنى لاقتضائه
الجزئين عاملاً فيهما خلافاً لما ذهب اليه بعضهم من ان هذا المعنى
عامل في المبتدأ والمبتدأ هو عامل وما ذهب اليه آخرون من انهما
جميعاً

جميعاً اعني المبتدأ والمبتدأ جميعاً عاملان في الخبر **قوله** وحق القول
ان يكون معرفة الاصل ان يكون المبتدأ معرفة والخبر نكرة لان وقوع
الكلام على ان تخبر عما هو معلوم عنده وعند مخاطبك بهو غير
معلوم عند مخاطبك ليحصل الفائدة هو القياس ثم انهم يبتدؤن
بالنكرة المخصصة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك وانما
حسن ذلك لان الصفة تجعلها قريبة من المعرفة بشهادة
تاويل الآية وهو هذا الحسن من العبد خير من ذلك الحسن
وعلى هذا كل موضع يبتدأ فيه بالنكرة انما يصح لضرب من التا
ويل كما في الاستفهام والنفي وما جريهما نحو هما احدٌ فيرٌ
منك ان المنفي لعموم النحق بالمعرفة وارجلٌ في الدار ام امراةٌ
لانه متأول بايهما وعلى هذا الدار رجل وقد حسن لامنهم
الالتباس فيه اعني التباس الصفة بالجمد ولهذا التزم تقديمه
قوله وقد يجيان معرفتين انما جاز تعريفهما عند ما يكون المخاطب
متصوراً للشيئين ولم يوقف النسبة بينهما فاذا قيد بذلك النسبة
المجهولة عنده كما اذا عرف وجود زيد وعرف ان شخصاً قد انطلق

فقلت له زيد المنطلق اى زيد هو الشخص الذي عرفته بالانطلاق
والمعبر عن ذلك حصول الفايدة فحيث وجدت استفهام الكلام
وقولهم اللهم انا نسئلك ونحمدك بنبينا على وجهين احدهما ان يذكر ذلك
تقربا وتعبدا والثاني ان يقال للجاحد الذي يعرف ويجحد ذلك فتنزله
منزلة من تخبر بشئ ولا يعرفه واعلم انهما اذا كانا معرفتين لا يجوز تقديم
الخبر على المبتدء بخلافهما اذا كان الخبر نكرة فلو قلت المنطلق زيد
وزعمت انك قدمت الخبر لم تجز بل لو ذهبت لا يقال ان زيدا ابتدئ على
الشخص فهو متعين للاسناد اليه فيكون مبتدءا قدم او اخر والمنطلق
يدل على المعنى النسبي فقيل للخبرية متقدما كان او متاخرا لان الفعل
المنطلق مبتداء الا على تاويل الشخص الذي ينطلق ولا جعل زيدا خبرا
الا على تاويل مسمى بهذا الكلام فكل واحد منهما صالح لان يكون مبتدءا وخبرا
فايهما تقدم يكون هو المبتدء كما ذكرناه هذا هو مذهب البيانيين وذكر ابن
يعيش انه يجوز تقديم الخبر وان كان معرفتين فانك اذا قلت زيد افضل
ومرادك ان يخبر عن يعرفه والمخاطب يأنونه بانه مسمى بزيد بكان
افضل مبتدءا وزيد خبرا وان كان متقدما ثم هو الافضل انما هو في موضع الاثبات واما في

اذا

اذا كان كل واحد منهما صالحا لان يكون مبتدءا وخبرا واما في غير موضع
الالتباس ففي التقديم جايز بالاتفاق نحو قوله بنونا ابنو ابنائنا وبناتنا
بناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فيها لا يلتبس ان المراد هو بخلاف
عن ابناء الابناء بانفسهم بمنزلة ابناء الابناء قوله والمعنى الثاني رافع
الفعل المضارع اشتراك الكوفيين على ان الفعل المضارع انما ارتفع لتجرده
من العوامل لفظا وحكما وقد ذهب الكسائي الى انه يرتفع
بما صدر به او اكثر من الزوايد الاربع ومذهب اصحابنا ان رافع
الفعل المضارع وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم اوفيه نحو زيد يكتب
فيكتب ارتفع لانه وقع موقعا يصح وقوع الاسم اذ لو قلت زيد كاتب
كان استقام الكلام فعلامة اذن معنوي وهو المعنى الذي ذكرناه وانما وجب
بعد الرفع لان الفعل يقبايم مقام الاسم وقع في اقوى احواله من
المشابهة بالاسم فعد اقوى الحركات فهو الرفع ثم من الواجب ان
تعلم ان ليس من شرط صحته وقوعه موقع الاسم كونه في معناه او قريبا
منه كما في زيد يكتب بل يكفي مجرد وقوعه موقع جنس الاسم لا ان يقع مما
موقعا يصح وقوع اسم الفاعل موقعه لهذا قال لانك تقول ان

تقول في زيدٌ صاحبُ زيدٌ يضربُ او يضربُ زيد فوقع الفعل موقع الجزء وهو
اسم الفاعل مجرّدٌ وموقع المبتدأ اخرى وهو اسم محضٌ وتمايزا
على ان وقوعه موقع اسم الفاعل غير مشروط انك تقول يقوم الزيدان
ويقوم الزيدون ولا يصح وقوع اسم الفاعل هناك نحو قائم الزيدان
ان وقائم الزيدون لكونه غير معتمد ولكونه ارتفع هنا لوقوعه
ابتداءً والابتداءُ من مظانّ محنّةٍ وقوع الاسم لا يقال فعليّ هذا ان وجب
ان لا يرتفع الفعل فحرقطعكم كاد زيد يقوم اذا الفعل ملتزم في خبر كان
ولا يصح الاسم لانا نقول ان الاصل ان يقال كاد زيد قائمًا ما سبقت اليه
الاشارة فان قلت فعلى هذا وجب ان يرتفع الماضي في قولهم زيد ضرب
لوقوعه موقعًا يصح وقوع الاسم قلنا هذا معاملة محضة لان
العامل انما يعمل بعد استحقاق الكلمة الاعراب والماضي لا يستحق الاعراب
فكيف يعمل فيه العامل الا ترى تقول من اين جيء فتفتح اين وان
كان قد دخله وجاز لانه مبنيّ غير مستحق للاعراب قوله والمعنى
الثالث عامل الصفة اعلم ان صاحب الكتاب يجعل العامل في الصفة
هو القائمة في الموصوف والاخفش يجعل العامل فيه معنويًا فاذب اقلت

مررت

مررت بالرجل الكريم وجاءني الكريم ورايت الرجل الكريم فالعامل
في اللام عند كونه صفة لمجرور او مرفوع او منصوب وهو معنويّ هو في
بالقلب وليس للسان فيه حظ كما ان وقوع المضارع موقع الاسم
وتعرّيه المبتدا عن العوامل الفظية للاسناد كذلك وكان ابو علي
يختار هذا المذهب حجة سيبويه ان الصفة قد تنزل منزلة الجزء من
الموصوف فالعامل يستند عليهما في المعنى فيكون هو عاملًا فيهما
الا ترى الكرّ اذا حملت اتادًا فيه ما وكنت حاملًا للاناء واللاء والآن
العامل يصل الى الموصوف بلا واسطة ويصل الى الوصف بواسطة الموصوف
قوله ويحتج بقولهم يا زيد الظريف استدل ابو علي على ما اختاره من مذهب
الاخفش بانا قد نجد من الصفات ما اعرابه يخالف حال موصوفه نحو
قولك يا زيد العاقل يا عمرو الجواد فزيد مضموم وصفته مرتفعة ارتفاعًا
حاجبًا فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم يختلف
حركاتهما بان كان احدهما ابا والآخر ابنًا وهذا معنى قوله ان المتقدم
لو كان فيهما واحدًا لما اختلف حكمهما ومن روى يا عمرو الجواد ظانًا انه عجز
البيت المنصور الذي هو فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم

منك باعلم الجواد افقد سهل ذلا احتجاج للافقر في النصب اذ يصح ان يقال جئني
ان العامل قد عمل في حال المشاورة النصب حيث كان منبتا وحمار وصفة النصب لفظا
حيث كانا معها فيكون العامل فيهما واحدا كما في ضرب اللذا بسرا لها
لتماسهما في من التعريفية الفصل الاول في المعرفة والنكرة اما فوقهما
وضع ليدل على شيء بعينه وهو خمسة الاول المضمر قالوا انه الاصل في
الاسماء التنكير والتعريف طارئ عليه على ما سلك في ما لا ينصرف والنكرة ما لم تختص
بواحد من جنسه فيكون شائعا في امة نحو رجل وفرس وما اشبههما والموفقة
ما وضع ليدل على شيء بعينه وهو هي فنة اضرب المظهر قالوا انه عبارة
عن اسم يتضمن اشارة الى متكلم او مخاطب او غيرها سبق ذكره اما حكما
تحقيقا او تقديرا والفرق بين ضمير الموفقة والنكرة في انه لا يكون واحد منهما
نكرة نحو زيد وبيته فيكون معرفة كزيد لانه لا يكون في هذا الكلام الا
لزيد وكذا اذا قلت رجل من رجال بيته لان رجلا وان كان نكرة في اول الكلام
الا انك لما ذكرته فقد وقفته بمقتضى التعريف وهذا اخبار كرعنه بالجزء من
الاسباب التي تتقدر عنه السامع معرفة فاذا اضمرت فقلت ضربته كان
ضمير موفقة لما وافت زيدا في قولك ضرب زيد بيته من حيث انه لا يكون
لغيره

لغيره في هذا الكلام قالوا واعرف انواع المعارف هو الضمير لانها بمنزلة
وضع اليد اذ الشخص انما يضمر بعد ما عرف واعرف انواع الضمائر ضمير المتكلم
ثم المخاطب ثم ما هو لغيرهما قوله والثاني العلم الحاضر زيد وعمرو قال
في تعريف العلم انه الذي خلق على شيء بعينه غير متناول ما اشبهه وانما قيد
بالقيد الآخر احترازا عن المضمر والمبهم لانك اذا قلت لزيد مثلا هو لا يمنع
ان يتناول بكرا وخالدا بخلاف زيد وعمرو وانما قدم بعد العلم العلم الحاضر احترازا
عما تذكر من الاعلام نحو كم من زيد يقبل وتحوذلك فان لفظ العلم يطلق على اشياء
باعتبار ما كان حلية العلم والعلم كما كان يكون للافراد يكون للاجناس نحو اسامة
وثعالة وغيرهما قوله والثالث ما فيه لام التعريف الجنس اللام وحرفا عليه
للتعريف والهمزة للوصل مجلوبة للابتداء بها الاترى انها تثبت في الدرج وعند
الخليل ان حرف التعريف الهمزة وحدها وانما استمر التحقيق بالهمزة لكثرة اللام التي دخل
عليه اللام اما ان يكون المراد به الحقيقة مع قطع النظر عن عوارضها او فردا
من افرادها فان كان الاول كان الشيوع تلك الحقيقة ويسمى تعريف الجنس وان كان
الثاني كان التعريف تلك الفرد وهو المسمى بتعريف العهد وهذا هو الاصل ثم قد
يحكم على الحقيقة فيكون لتسمى بمكن لتباطنه بجميع افراده اذ الانسان
لغة فسر فيقال ان اللام لاستغراق الجنس وقد يكون شيوعا لا يمكن ذلك وفيه ولا يتم

الاستغراق نحو قوله تعالى وخلق الانسان ضعيفا ام هنا للجنس دون العهد
والاستغراق قوله والرابع المبهم وهو شيآن قالوا ان ابهامهم عدم ما كان مفسرا للاشارة
الى الغير المتكلم والمخاطب من دون شرط ان يكون سابقا في التذكر ثم ان المبهم لما
ان يكون بحيث يستغني عن قيد او لا يكون والاول اسماء الاشارة والثاني الموصول
لا وانما سميت المبهمات لانها اشبهت الحروف في عدم استقلالها واقتضاء
القيد او الصلة ولانها اذا اطلقت لم يفهم منها عين شيء ولا جنسه كالحروف
فان قلت ان هذه الاسماء اذا كانت مبنية فيكون قولك في تثنيتها هذان في حال
الرفع وهذين في حال الجر والنصب كما قالوا في مسلمان ومسلمين وكذا الذين
واللذين قلنا عن ذلك جوابان احدهما لا نسلم ان هذان وهذين تثنية
هذا على حد مسلم ومسلمان وانما ذلك صيغة موضوعة لتثنية هذا كما ان
ان يهما لفظ موضوع لتثنية هو وانقلاب الالف ياء في حال الجر والنصب ليس
للاعراب بل هو صيغة اخرى موضوعة للتثنية في حال النصب والجر كما انهم قالوا في
الضمائر في الاحوال الثلث فوضعوا للمرفوع ضميرا وللمنصوب ضميرا كذلك ههنا
ولا اشكال في اختلاف الصيغة لاجل الاعراب وثمايدل على ان هذان ليس
بتثنية هذا خلاف الالف من هذا ان الالف في التثنية لا يجوز ابدا ان تنقلب ياء ابدا واوا
وانما ياء نحو عصوان ورحيان والجواب الثاني ان الاسم اذا ثني فالتثنية

تنزيل

تزيل عنه شبه الحرف وتثبت فيه ما في الاسمية لاختصاصها بالاسماء فيعود
معها وعلى هذا النون بدل من الحركة والتنوين لانه لما صار معربا بالتثنية
استحق الحركة والتنوين وان كان الواحد لا يستحق لذلك قوله والموصول
نحو الذي والتي ومن وما والموصول ما لابد له في تمام اسمه من جملة تقع
صلة نحو الذي ابوه قائم زيد وانما بعد فتت بصلاتها لابلام التعريف
ولهذا قبلت اللام في الذي زيادة وهو اصله الذ بدليل قولهم في تثنيته
زيدت لتحسين اللفظ نحو ان تقول مررت بالرجلا الذي فعلا كذا فيكون
اللفظ مناكلا اذ لو قلت مررت بالرجل الذ فعلا كذا لم تجد له ذلك
الانتظام وبذلك يعلم زيادة اللام هنا ان ما ومن بمنزلته وليس
فيهما النون واللام نحو جاءني من عرفت فيكون بمنزلة الذي عرفته فعلا فا
شتهالا تتم الا بالصلة وهو احد ي الجمل الاربع وذلك نحو الذي ابوه
منطلق زيد والذي ذهب ابوه عمرو والذي في الدار او امامك خالد و
الذي من تكرمني اكرمه بكر والجملة التي تقع صلة تجب ان تكون من الجمل
التي تقع صفات على ما من الجمل التي يطرق اليها التصديق والتكذيب
ولا يصح وقوع الامر والنهي والاستفهام والتمني وامثالها صلة فلا تقول

الذي اضرب زيدا عمرو اذ لم يكن في اضرب زيدا بيان المعنى
الذي كما يكون اذا قلت الذي ضربت وكذلك لو قلت جاءني الذي
اتخذ به لان الاستفهام ليس بشيء معلوم فيكون تبيينا لمبهم كما كان
الخبر وعلى هذا التعجب لو قلت جاءني الذي ما اكرمه او اكرم به لم يجز
لان التعجب مبهم عار عن البيان اذ الانسان متعجب بما يستبهم عليه سببه
فان اتيت بالقول مع هذه الاشياء والاشياء جاز لانه تعبير الجبار كما نحو
الذي اقول فيه اضرب ولو اضمرت القول جاز ذلك الجد اظهاره ثم انه
لابد في الجملة الواقعة صلة من ضمير يرجع الى الموصول كما في الخبر والقصة
وغيرهما مما لا يعود ههنا اوجب لان الصلة مع الموصول قد تنزل
منزلة اسم واحد فلا بد من شيء يفصل بينهما ويجوز حذفه اذا
يدل العلم به وبهذا اتسع في كلامهم نحو هذا الذي بعث الله رسولا
ونحو ذلك وقلما يجري ذلك في التنزيل من هذا الجنس الا وحرف العائد قراءة
فيه الا موضعين احدهما قوله تعالى الذي يتخبطه الشيطان من المس والثاني
قوله واتل عليهم نبأ الذي آتيناه اعلم ان الذي يوضع وصلة الى
وصف المعارف بالجمل لان الجمل لا تكون الا نكرات فلا يجوز ان يوصف

المعارف

كان ٢

المعارف بها لان المعرفة لا توصف بالنكرة وما اذلك وقد تستعمل الحاجة
الى ان يصفوا المعارف بالجمل توصلوا بها الى وضعها باطلها كما توصلوا الى
الوصف بالاجناس بزوو لما لم يمكنهم ان يقولوا مررت برجل فرس من شنآ قالوا
مررت برجل ذي فرس ثم ان الجملة التي توصل بها وجب ان تكون معلومة
للمخاطب نحو هذا الذي قدم من الحضرة لمن بلغه ان تنينا قد قدم من الحضرة
الا انه لم يوقع عينه فاقدته بذلك انه ذاك ولو لم يبلغ المخاطب ذلك
فقلت هذا الذي قدم من الحضرة اخلت ثم ان اعرف بين الذي و
بين ما ومن ان الذي يقع وصفا وبهما لا يقعان وصفا والفرق
بينهما ان من خص بأولي العلم وما بقسميه وغيرهم قال والخامس المضاف
الى احد هذه الاربعة اضافة معنوية نحو هذا غلام ابيك او غلام زيد او غلام
الرجل او غلام هذا الرجل من عرفه وقد ذكر في باب الاضافة ان كل نكرة اذا
اضيفت الى معرفة اضافة معنوية فالمضاف يكتسب من المضاف اليه
التعريف الا اسماء ضربت في الابهام سوق فانها نكرات وان اضيفت الى
المعارف اعني نحو غير ومثل ونحو وقد سبقت الاشارة فيما تقدم قال
الفصل الخامس في التذكير والتأنيث المذكر ما ليس فيه تاء التانيث

وهو الموقوف عليها هاء اختر ذلك وعن التاء في بنت ونحو
بهما فانها تبدل عن الواو ليس للتاء في نيث الآن ابدا لها جعل مختصا
بحال التانيث والوقف على بنت واخت بالتاء ونحو بنت واخت
وبعضهم يقف على تاء التاء في نبت ايضا بالتاء ولا تقلبها هاء نحو ظلمت
ومنه قول الشاعر بل جوز يتها كظلم الجحفت ثم ان هذه التاء عني
المقابلة هاء في الوقف كما يجري للتانيث يجري للشبه التانيث تحقيقها
للفرق بين الجنس والواحد منها كتمر وتمرة ومنه ضرب وقتل ولبا
لغة نحو علامة ونشابة ولتاكيد معنى الجمعية نحو حجارة ولتدل على
على النسب والتعرف كمكاية ومواربة وغير ذلك مما يطول تفصيله وشبهها
بالتانيث كونها مرة وعالا صول فرعية التانيث للتذكير فتح ولال
الف الالوتج للتانيث مقصورة وممدودة كجبلى وصحراء والتانيث
الشيء تكون فيها الالف المقصورة قد يكون مخصوصة كفعلى بضم
الفاء وسكون العين وفعلى بفتح الفاء والعين وفعلى بضم الفاء
وفتح العين وقد يكون مشتركة كفعلى وفعلى بفتح الفاء وكسرها
وسكون فاء الفعل وقد تكون للتانيث كسلمى ومعزى وحبلى وقد

تكون

تكون للالحاق كارطى وعزطى وعلامة كونها للتانيث امتناع
الصيغة من الحاق التاء ووروده غير منصرف في الاستعمال دائما
مثلة الممدودة فكتبه ايضا يورث حذرها سامة قعار وهو على
ضربين اعلم ان التانيث الحقيقي ما يازائه ذكر من الحيوانات دون
كالمراة والناقة وغير الحقيقي هو ما لم يكن كذلك بل يتعلق بالوضع
والاصطلاح كالظلمة والارض وغيرهما ثم ان الحقيقي لاصالته اقوى من
حقيقة من غير فاء وشرعه الحاق العلامة بالفعل المسند اليه عوجاءت هند
ولم يجز جاء الا في ضرورة الشعر وما هو غير حقيقي فقد جاء طلع الشمس جاز امتنعا
متنعا وان كان الاخر طلعت وقع بين الفعل وبينه فصل جاز في الحقيقي
ايضا ترك العلامة نحو حضر القاضي اليوم امراة لان الفاعل اذا بعد عن الفعل
واتبلبه لم يقو به تلك القوة فيحتاج الحاق العلامة لا محالة والتحسين ذلك
في غير الحقيقي نحو قوله تعالى فمن جاءه موعظة ولو كان بينهما فصل لان
البهائم ان كان جايزا بغير الفصل من غير قبح فمع الفصل احسن ثم ان تانيث
البهائم وان كان حقيقيا الا انه دون تانيث الآدميين لان البهائم وان
كان حقيقيا لا يتميز اعيانها بل بجعلها صورت متحدة ولا بقصد تانيثها

تم بعون الله ومنه وكرمه ما وجد في الصورة

وتذكيرها وذلك القصد في شبه التانيث الغير الحقيقي قاجيز سار التاقيد
وان لم يجز جاء هند قوله والمغفر على ثلثة اقرب التانيث غير الحقيقي قد يكون
فيه علامة التانيث لفظا كاظلمة والبشري والنصراء وقد لا يكون ثم انه
ان كان واحدا لفظا قدر فيه التاء لخواص ونعل بدليل ان بعضهم
ونعيلة وانما قدر التاء دون غيرها من علامات التانيث لكثرتها
ولانها ام العلامات وبهذا يتم موء تنثا سماعيا لانه يحفظ
عن العرب ولا يقاس عليها ثم ان الاسم المقدر فيه التاء ان كان ثلاثيا
فامره يظهر بثلثين بالاسناد الى المضمر نحو الشمس طلعت بالتصغير اذ التاء
يظهر فيه وان كان رباعيا فصاعدا عن ما كان على اربعة احرف سواء
كان الجمع اصولا او لم يكن نحو عقرب وعناق فامره لا يظهر الا بالاسناد نحو
لدحرجة عقربه والتاء لا يظهر في التصغير تنزل الحرف الرابع منزلة التاء
التانيث على ما سلف في باب ما لا ينصرف وقولنا فذكر يمته ودويبة حيث
اظهار التاء في الدباعة وعلة عريس وعريب ثم انهم جعلوا الجمع
الذي لا يكون بالواو والنون مؤنثا لوجهين احدهما ان الجمع فرع على التو
حيد كما ان التانيث فرع على التذكير والثاني ان الجمع المكسر فرع على جمع المصحح

فا

فاجتمع فيه فرعيتان فلما كانت تانيثه لاجل المشابهة كان تانيثا
غير حقيقي فجاز في فعلها الحاق العلامة وتركه نحو قول الرجال وفعلت الحالة
جاله ولا فرق بين جمع المذكر وبين جمع المؤنث نحو قوله تعالى ان جاءك
المؤمنات وقوله وقال نسوة قال الزمخشري نسوة اسم مفرد بجمع المراة و
تانيثه غير حقيقي كتانيث الامة وهو اسم لجماعة النساء وقيل انما قال
وقال نسوة على تاويل جمع من النساء وقيل حملت على معنى الجماعة وتانيث
الجماعة ليس بحقيقي وانما لم يجعل الجمع بالواو والنون مؤنثا لانهم انما
به التانيث من وجه واحد بخلاف التكسير كما عرفت لانه مخصوص بالمذكور ولم
ولم يتغير صيغته عما قبله بل الحق باخر الواحد واو ونون بخلاف جمع التكسير
فانه قد استوفت له صيغة فقد هذا اذا كان الفعل مسندا الى الظاهر
اعلم ان ترك العلامة في المؤنث غير الحقيقي انما يسوغ عند اسناد
الفعل الى الظاهر الاسم نحو طلع الشمس لها اذا كان مسندا الى ضمير فلا يسوغ
الا الحاق العلامة نحو الشمس طلعت فههنا ان لم تلحق العلامة لم يعرف اسناد
الى ضميرها ام الى اسم آخر يجيء بعد نحو طلع الشمس شعاعها او قرنها شاذا قيل
انما امتنع الشمس طلع لامتناع فولك والشمس طالع ووجه الامتناع ههنا ان

ان الخبر المفرد حكم المخبر عنه في تذكيره وتانيثه وجمعه من حيث كان
المخبر عنه فلما كان حكم هناك هكذا واقع وهذا واقع موقوعه بمنزلة
ذلك وهكذا اذا اسند الى ضمير الجمع لم يجز الا الحاق العلامة نحو الرجال
جاءت والمسلمات فعلن هذا اذا اسندته الى ضمير المتكلمين ولكن ان اسندته
الى ضمير الغائبين نحو الرجال جاءوا والمسلمات فعلن قال ابو عثمان
والوجه تقول الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وهذا الخمس خلون
وخمس عشرة خلة وما اذكر بشرية لازيد قعدا والناس والادم الرهط
مذكر الناس اسم ولبس الجمع الانسان من لفظه لان الاسناد لا يجمع بكذا
واصله اناس قال الجوهري خففت الهمزة ولم يجعلوا الالف واللام عوضا
عن الهمزة والالف يجتمعان معا في قوله ان المنايا يطلعن على الاناس الامنا
وقال غيره الالف واللام فيه بدل كما في الله ولا يجوز اجتماعهما في ذلك
بدليل قولهم اذا الاكوان يكون نساويا ثم الناس اسم مذكر لانه ليس بجمع
له ولا هو من لفظه بل هو اسم مفرد لمعنى الجمع وكذلك الرهط والنفر فانهما
لم يستعملا بل الا مذكرين مع انهما اسما جمع قال الله تعالى تسعة الرهط
هذا ولو كان مؤنثا لقيل تسع رهطا واما القوم فهو ايضا اسم مفرد

هو

موضوع للجمع الا انه قد يذكر ويؤنث بدليل الآيتين اوردتهما
المنصف الا ان تانيثه ليس بمعنى الجمع بل التاء متعدية فيه ازلو كان
كذلك لوجب ان يكون الرهط والنفر مثله قال الجوهري والقوم
الرجال دون النساء لا واحد له من لفظه قال ابن هبيرة وما اذري وسوفا
قال اوربي اقوم ال فغر ام نساء قال الآمدي تعالى لا يسخر قوم من قوم
ولا نساء من نساء وربما دخل فيه النساء على سبيل التبع قال القوم يذكر
ويؤنث لان الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للادميين مثل
قوم ورهط يذكر ويؤنث وان صغرت لم يدخل فيه الهاء وانما يلحق
تاء التانيث فعله وتدخل الهاء فيما يكون لغير الادميين مثل الغنم والابل
لان التانيث لازم له هذا ما ذكره الجوهري ولما ما ذكره المنصف مخالفة
حيث فرق بين القوم وبين الباقي والجوهري لم يفرق فعالم ونحو النجد
والتمر ما بينه وبين واحده التاء يذكر ويؤنث اعلم انهم وضعوا بعض
الاسماء للجنس ثم فعلوا وبين الواحد منه بالتاء كنخل وتمر وغيرهما
فما كان من هذا الجنس يذكر ويؤنث اما التذكير فلحكم اللفظ لان
اللفظ وان افاد معنى الجمع الا ان واحد صورة وذلك نحو اعجاز نخل

205

مُنقوصٍ واما التاء نيث فعلى المعنى اذ معناه بعض الجمع اذ له واحدًا فانه
سايرالجموع وذلك نحو اعجاز نخل خاوية وانتحنا باسقات وهذا الباب
لايكون له مذكر من لفظه الا التباس الواحد بالجميع لانك اذا قلت ثمانية مثلاً
وارد ته الواحد المذكر فقد التبس بالجمع لانه للجمع شاذ ايضا قال يونس
اذا اراد واذلك قالوا هذه ثمانة ذكر وحمامة ذكر قوله وتاء نيث العدد
من الثلاثة الى العشرة عكس تاء نيث جمع الاشياء انما انعكست قيضته
التاء نيث والتذكير في الثلثة الى العشرة نحو ثلثة رجال وثلث نسوة
لان رجالا قد تمت في الاعتبار على السوة نظرًا الى الافراد وقد انث التكسير
فانث العدد ثم لما انتهى الامر الى اعتبار النوة واستقبحوا بناء الفاء الفرق
ومنع من زيادة تاء اخرى لامتناع اجتماع علامتي التانيث لزم حزن
التاء هنا في الثلثة الى العشرة واما الواحد والاثنان فقد سلك فيهما
سبيل العكس فقالوا للمذكر واحد واثنان للمونث واحدة واثنتان
او ثنتان واما ما فوق العشرة فاحد عشر الى تسعة عشر توفية الاسم الاول
دون الثاني لان الاسمين الى العشرة مع ما يتنوعهما لما تنزلا منزلة اسم
واحد كرهوا اثبات علامة التانيث فيهما لامتناع اجتماعهما في اسم واحد فتقول

احد

احد عشر رجلا واحدى عشرة امراة بيونس احدي ولم تسقط التاء والتنوين طرحا
علامة التانيث من عشرة ليلا تجمع علامتا تانيث واعوض اثبات الياء في احدى
وسقوط التاء من عشرة وفي المذكر تسقط التاء من عشرة كيلا تجمع
علامتا تذكير في اسم واحد لان ذكر تمتنع ايضا واثنا عشرة امراة
واثنتان عشرة رجلا وثلث عشر رجلا وثلث عشرة امراة وكذلك الى
تسعة عشر تثبت التاء في الاسم الاول في المذكر وتسقطها من الاسم الثاني
وفي المونث بالعكس وسمين العشرة يسكنها اهل الحجاز وكسرها
بنو تميم واما ما حق بابه الواو والنون من الاعداد نحو عشرون وثلثون
فالمذكر والمونث فيه سواء نحو عشرون رجلا وعشرون امراة قوله والاسمان
مبنيان على الفتح قد سبق الاشارة الى العلة الموجبة لبناء الاسمين في الا
عداد امركبة واما الثاني عشر فانهم اعربوه اعراب الاسم المثنى نحو هذا
اثنا عشر ورايت اثنى عشر ومررت باثنى عشر ذلك لانهم جعلوا آخر
شطريه اعني عشرة بمنزلة النون من التثنية وعوضا عنه بدليل انه
لايجوز الجمع بينهما كما فكما لايجوز الاضافة مع قيام النون فلا تقول
اثنا كذلك لايجوز اثنى عشرك كما تقول خمسة عشرك واذا

كان بمنزلة النون لم يكن الاسم مركبا فلا يكون **قوله الفصل الثالث**
في التوابع وهي الكلمات التي لا يمسها الاعراب الا بسبيل التبع لغيرها وهي
خمسة **قوله** اما التاكيد فمختص بالمعرفة ويكون بالتكرير وفايدة التاكيد
التقرير والتحقيق وازالة التجوز والسهو الا ترى ان كلامهم المجاز نحو
مررت برجل اي المكان الذي يقرب منه زيد وقول تعالى فسجد الملائكة كلهم
ذلك مجازا ولم يناده الاجماع فاذا قلت مررت بزيد نفسه اربت ان يجوز
الذي في مررت بزيد وقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم لازالة التجوز
الذي في قوله تعالى فنادته الملائكة وانه مختص بالمعرفة نحو جاءني زيد نفسه
ولا يسوغ في النكرة لا تقول جاءني رجل نفسه عند اصحابنا لوجهين احدهما
انهم قالوا ان النكرة شائعة غير ثابتة لعاعين كالمعرفة فلا يعتبر
بها تاكيد لان تاكيد ما لا تعرف لا فايدة فيه والثاني ان التاكيد يدل على
التخصيص والتعيين والنكرة يدل على الشيوع والعموم فبينهما تدافع والكلام
فيكون اجازوا ذلك فيما كان محدودا نحو قمت ليلة كلها لان الليلة
موقتة فيجوز ان يقام في بعضها فاذا قبل ليلة كلها ارتفع معنى التجوز الذي
وضع التاكيد لاجله وهو ازالة التجوز والشذوذ وقد مرت النكرة يوما
اجمعا

اجمعا وهذا شاذ عند البصريين ثم ان التاكيد يجيء في الكلام على تكرير
مجيء غيره جاءني زيد زيد وهو الذي عبر عنه المصنف بالتكرير مطلقا
فانه جاز في كل شيء من الاسم والفعل والحرف والجملة والمفرد وتكريره
غير ويجيء نحو جاءني زيد نفسه وهو الذي عبر عنه بغيره ايضا فانه كان تكريرا
لمعنى الا انه ليس بلفظ احد لان لفظ النفس ومثله القياس يوكد به الواحد
والتثنية والجمع والمذكر والمؤنث ويسند الفعل اليهما اسنادا مثبتا
نحو جاءني نفسه وعينه وكلا لا يوكد به الا المثنى كما سبق في صدر الكتاب
انه مثنى المعنى وكل لا يوكد به الا الجمع او شيء ذو اجزاء مقصود به نحو
قرات الكتاب كله ولا يسند اليه الفعل الا نادرا وكذلك اجمعون ولا يسند
اليه الفعل البتة واكتعون في معناه وهو اتباع له لا يجري الا اثره
ولو قلت جاءني القوم اكتعون لم يجز وكذلك ابتعون وبصعون بالصاد
غير العجمة وروي بالضاد المعجمة قال الازهري انه تصحيف وعن ابن
كيسان يبتدا بما يتصل من هذه الثلثة بعد ما اي بعد اجمعين
وعن بعضهم جاءني القوم اكتعون وليس بالاعرف وانما جمع بين كل
واجمعين في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون لانه اذا قال كلهم

افاد ذلك الافاطة بالجنس وانه لم يبق واحد منهم الا وقد سجد الا
انه لو لم يكن غير مفهوم اليه اجمعون لكان لا يدري اسجدوا في وقت
واحد ام في اوقات مختلفة فقوله اجمعون لبيان الاجتماع ويدل على التفهم
سخروا اخر انهم في وقتٍ واحدٍ هكذا ذكره ابو القاسم فعاد التفقه
بر الاسم الدال على بعض احوال الذات وقد بعضهم ان الصفة هو ما يذكر بعد
النبي ليدل على بعض احوال الذات تخصيصا له في المنكرات نحو جاءني
رجل عالم وتوضيحا في المعارف نحو الرجل العالم وقيد هذا التفرقة بين
المشتركين في الاسم نحو مررت برجل طويل ورجل قصير فتفصل بين تخصيص
منتركين في اسم رجل وقد يجيء لمجرد الثناء والتعظيم كالاوصاف الجارية
على العظيم سبحانه وتعالى او لما يضاد ذلك من الذم والتحقير ولمجرد التاكيد
كقولهم زيد امس الدابر ثم اعلم ان الصفة اما ان يكون بحال الموصوف
او بحال ما هو من سببه فالاول نحو مررت برجل عاقل واما الثاني فنحو مررت برجل
كثير عدوه ليس بحال الرجل وانما هو حال العدو وهو من سببه والفرض
بالتبيان يعود ضمير راجع اليه فاذا عرفت هذا فاعلم ان الشيء الموصوف بمجموعه
الشياء الاول ما كان فعلا لموصوف او شيء من سببه نحو مررت برجل قائم

اب

الوالد فاعلة فان مشاركا لهذا الفعل من نزول وجدت وفي الوصف شيئا فميز عليه
الي الموصوف وكذلك مررت برجل قائم ابوه فتدفع الابس باسم الفاعل وهو
صفة للذي قبله لان الفاعل من سببه وفعلها هو من هو سببه بمنزلة الفعل
نفسه فلو قلت مررت برجل قائم غلامه لم يجز لان الفاعل ليس من سبب الرجل
فلا يكون فعله صفة له والثاني ما كان خلقية من الموصوف او من شيء
من سببه نحو رجل طويل او طويل ابوه وغريزة ما كان غريزة كالفهم والكرم
والعاقل والفرق بين هذا وبين الاولين ان هذه الصفات قد تكون
علاجا وقد تكون خلقية فالعلاج ما كان من افعال الجوارح كالذهب
والقيام والقعود وغير ذلك واما الخلقية فعلى ضربين احدهما
يعرف بالعين كالطول والقصر والحمرة والزرقة والثاني ما لا يكن للعين
فيه نصيب بل كان يعرف بالتجربة والنظر المتعلق بالقلب كالعلم والجهل
والظرافة والكرم وهذا هو المعني بالغريزة اصطلاحا ولا شتمل فيه
والدين النسب نحو هاشمي وبصري والاسم المختص اذا نسب اليه صار وصفا
نحو هاشم او بصرة فلا يصح الوصف به فاذا نسبت قلت هرثمة فاعلم

في سلك الصفات فتقول مررت برجل هاشمي وامرأة هاشمية ونقول

برجل هندة غلامه فترفع به الفاعل لانه لما صار صفة بالنسب جرى مجرى
سائر الصفات في الحاق علامات التانيث والتثنية والجمع وتنزل منزلة
حسن وشديد في مشابهة اسم الفاعل والخامس هو وضعا باسماء الاجناس
لم يبالوا لهم ان يقولوا رجل مال وامراة سوار فاجتلبوا ان يصفوا
هذه الكلمة فتوصلوا بها الى الوصف باسماء الاجناس فقالوا رجل ذو مال
وامراة ذات سوار فصح لهم المعنى واللفظ وصار بمنزلة صاحب مال وصا
حبة سوار الا ان صاحب لا يلزم بهذا المعنى لانك تقول مررت بزيد
صاحبك بمعنى رفيقك وذو موضوع لان يضاف الى اسماء الاجناس فقط
ولا يضاف الى المضمرات والاعلام وذلك لان الاشياء تتصف بالاجناس فلا
تتصف بالاعيان لانك اذا قلت رجل ذو علم فيكون صفة له وكذا امراة
ذات سوار لان القصد الجنس فهو تتصف به حتى كانه قيل امراة متحلية
او متسربلة واما الذات باعيانها فلا يتصور ان يتصف بها التفت الا ترى
ان زيدا لا يكون صفة الشيء كما يكون العلم ولا يوجب معنى كالوصف
بالملابسة كما يوجب السوار فلهذا لم يجز اضافة ذو الى نحو زيد وعمرو
وانما جاز ان يضاف الى الموصوف باللام نحو مررت بزيد ذي اعال لانه نكرت

في

في الاصل فكان اسم جنس فاجيز اضافته اليه مع كونه معرفة لان التعريف
لبس ذاتيا للحوالة فالجنسية موجودة فيه بخلاف العلم والعلم تم ان اعراب
هذا الاسم حالة الافراد والتذكير كاعرابه على ما قد سلف في صدر الكتاب
واما في المؤنث فانها يلحق التاء ويكون الاعراب فيه نحو مررت بامراة ذات
مال وكذا في الجمع نحو هذه نسوة ذوات مال ومررت بهن ذوات مال
وذوات ذوات مال بالكسر حالة النصب والجر كلمات واما في التثنية والجمع
فكلمات ومسلمون فحالة وكل صفة تتبع موصوفها اعلم ان
الصفة اذا كانت فعلا للموصوف فهي موافقة له في جميع الاحوال من
التعريف والتنكير والاعراب والتذكير والتانيث وغيرها لان الصفة
اذا كانت هي الموصوف في المعنى نحو زيد الظريف وجب ان يدخلها ما يدخل
الموصوف من التذكير والتانيث والافراد والجمع اذ الشيء الواحد لا يكون
واحدا وجمعا ومذكرا ومؤنثا في حالة واحدة وهكذا احكم التعريف والتنكير
لان شيئا كما لا يجوز ان يكون واحدا وجمعا لا يجوز ان يكون شائعا و
موصوفا فلا يجوز ان يقول جاءني الرجل ظريف لان الرجل اذا كان
بدلا على واحد بخصوصه وظريف على الشائع والعموم لم يكن احدهما

موافقًا لصاحبه وكان بمنزلة الدخيل الطريف آو الملك ذا ذكره ابو علي وكذا
حكم الاعراب فان الصفة تما كانت هي الموصوف وجب ان يتعقب عمل العامل
عليها جميعًا فتوافقه لا محالة في الاعراب فهذا اذا كانت الصفة فعلا
للموصوف واما اذا كانت فعلا لسببه فانها توافقه في الاعراب والتعريف
والتنكير دون ما سواها فلذلك ان تقول مررت برجل حسنة جاريته وبامرأة
قايم غلامها وبرجلين ذهب غلامهما وبرجل قايم اخوهم وذلك
لان الصفة التي هي فعل لسببه لم تكن هي هو حقيقة فيجوز ان
لا تطابقه تذكيرًا وتانيثا وافرادا وجمعًا اذ لا يمتنع ان يكون المؤنث
مذكر الوها او غلامها كما يمتنع ان يكون المؤنث مذكر انفسها
الا ترى ان الصفة بعد عود الضمير من معمولها الى الموصوف
تنتزل منزلة صفة كانت من فعل الموصوف اذا الرجل يكاد يوصف
بكرم ابيه فاذا قيل برجل كريم ابوه كانه قيل كريم الاب فيكون الصفة
فعلا له عن كريم الاب بدليل اجتماعهما في ضميره وتانيثهما في امرأة كريمة
الاب بدلا على ذلك واذا تنتزل الصفة بفعل لسببها الذي منزلة الصفة
بفعل ذلك الشيء وجب ان يطابق الموصوف في التعريف والتنكير والاعراب

تاذ

ما ذكرته والبدل على اربعة اوجه مثلها المقصود من البدل التبيين
والايضاح ورفع التباس وهو المقصود من الكلام والاول كما
نباط سلطا ذكره وهو في حكم تكرير العامل فاذا قلت مررت بعمرو مكانه
بشلثيهم بريل يجيء ذلك صريحًا في قوله تعالى للذين استضعفوا لمن
امن منهم وقوله فجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفًا من
فضة وانما كان البدل في حكم تكرير العامل لان البدل تترك البه
المبدل منه فاذا قلت جعلت متاعك بعضه على بعض كان المعنى جعلت
بعض متاعك فوق بعض ولهذا قالوا التي في حكم تنحية الاول قال ابو
الله وقولهم انه في حكم تنحية الاول انما ان منهم يستقل به تقدير معاد
فيه الناكيد والصفة في كونهما تتميمين لما يتعانه لان بعض الشيء
الاول ولاطراده الادراك تقول زيدًا رايت غلامه رجال صالحًا فلو وصفت
تقصد الاول لم يستقم كلامك يعني لا يجوز ان تقول زيدًا رايت رجلا
صالحًا اذا لضمير عايد من الجزء المبتدا ثم ان البدل يجري على اربعة
امر اعرابها بدلا لكل من الكل نحو رايت زيدًا افاك اذا الاخ هو زيد وعلى
هذا قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين والثاني بدل البعض

من الكل نحو زيد راسه اذا اراد بعض زيد ولابد فيه من ضمير راجع
الى المبتدا والثالث بدل الاشتمال نحو سلب زيد ثوبه فثوبه بدل من
زيد لان له تعالق به واشتماله عليه صار بمنزلة ما هو خبر عنه والرابع
بدل الغلط نحو قولك مررت برجل حمار اردت ان تقول بحمار فسبق
لسانك الى رجل فتداركته بان استبقته المقصود ولا يأتي الا في بدء
الكلام والاحسن ان يستعمل فيه بل نحو مررت برجل بل بحمار فهذا
انواع الابدال الاربع ووجه الحصر على ما ذكره بعض المتاخرين هو ان
البدل لا يخلو اما ان يكون عين المبدل منه او لا يكون والثاني اما ان يكون
بعضه او لم يكن والثاني اما ان يكون له بالمبدل تلبس ما او لم يكن فالاول
بدل الكل والثاني بدل البعض والثالث بدل الاشتمال والرابع
بدل الغلط وبهذا يندفع اعتراض من يقول ان ههنا قسما خامسا
وهو بدل الكل من البعض نحو نظرت الى القمر فلكه لان هذا من بدل الاشتمال
ثم ان البدل لكونه مقصودا في الكلام ومستقلا بنفسه كان ليس من التوابع
الا من جهة اللفظ دون المعنى ولهذا لم يشترط ان يطابق المبدل منه تعريفا
وتنكيرا كما شرط في الصفة بل كان نبذ ما بي النوعين شيئ من الاخر نحو

قوله

قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم الذي وقوله تعالى بالناصية
ناصية كاذبة الا انه لا يحسن ابدال النكرة من المعرفة الا ان
يكون موصوفة تختص فتصلح تبيينا وايضاحا قوله وعطف البيان
هو اسم غير صفة اعلم ان عطف البيان اسم وارد للايضاح والتبيين
والكشف عن المراد كشف الصفة نحو جاءني ابو عبد الله زيد فيعلم المخاطب
انك تريد من جملة من تكنى ابا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد او تقول
جاءني ذو يزن ابو عبد الله ان كان بالكنية اشهر اذ يعلم المخاطب انك تريد
من تسمى بزيد هو الذي تكنى ابا عبد الله والفرق بينه وبين
الصفة ان الصفة مشتقة غالبا من معنى لوجود في الموصوف
وانه لا تدل اذا وقعت طويل عن الموصوف في قولك جاءني رجل طويل
ولم يقترن به علم لم يدل عليه وانما يدل على شيء ما من صفة الطول
على الجملة وان العطف والمعطوف لم يجعلا بمنزلة اسم واحد لافادت
خصوصي بل انما اسمان كان احدهما عبد استامع اعرف من الآخر
واما الصفة والموصوف فيهما اسمان اجريا مجرى واحد لافادت
خصوص والفرق بينه وبين البدل ان المقصود بالكلام

وورود الاول كابساط لذكد وليس عطف البيان كذلك واذا تعمد
بالحديث هو الاول وورود الثاني لاجل ان يوضح امره وان البدل في
احكم التكبير هو العامل بخلاف عطف البيان وبوضح ذلك قول امرء القيس
فيه وقوعا انا ابن التارك البكري بشر فبشر عطف بيان من البكري و
ويمتنع ان يكون بدلا والا كان التارك داخلا عليه في التقدير بحرف النكرة
بشر وهذا لا يجوز كما تضارب زيد وقد ذكر ذلك في باب الاضافة
فصل والعطف بالحروف وحروف العطف تسعة الواو للجمع المطلق اعلم ان
الواو والفاء وثم وحتى من حروف العطف تشترك في الجمع المطلق
والمعطوف عليه في حكم واحد الا انها بعد اشتراكها في هذا المعنى تفترق
قالوا الواو للجمع المطلق وهي الاصل في الحروف العاطفة لدلالتها
على تخلف الاشتراك بخلاف اخواتها فانها تفيد مع الاشتراك معنى
آخر فيكون هي اصلا والدال على القائد الجمع المطلق من غير ترتيب
وتعقيب كثيرة لا يليق استقصاؤها بهذا الكتاب وما يجري الى
الله فعرفه رحمه الله من ان الواو تفيد الترتيب فلعوا فترا عليه فان
لا يرفع شانا واعلى كعبا في علم العربية من ان يخفى عليه مثل هذا
واما

واما الفاء وثم فانهما تفيدان الترتيب الا ان الفاء توجبه من غير مهلة
وتراخ وثم توجبه مع التراخي ومن ثم لو جزء فرجعت زيدا يوم الجمعة
فعمرا بعد شهر وجاز ثم عمرا بعد شهر وقوله تعالى وكم من قرية اهلكناها
فجاءها باسنا بيانا وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى فهتاد قوله بانه كم اهلكناها حكم بان الناس قد
جاءتهم البينات الهدى ودوامه واما حتى فهي موضوعة لانتهاء الغاية
وقد ذكر فاحرف الجر ولهذا لم يذكرها مصنفنا هنا واولا حد الشيئين او
الاشياء او يجري على ثلثة اوجه احدها الشك نحو ضربت زيدا او عمرو
اردت ان تخبر بضربك احدهما فاعترتك شكك صورت لك ان تكون ضربت
او عمرو فاتيت بأو افدت انك ضربت واحدا منهما وقد يقع في الاستفهام
نحو ازيد عندك او عمرو بدلا على انك تستفهم وانما طلب عين احدهما والثاني
التخيير نحو اضرب زيدا او عمرو افقد امرته بضرب احدهما لا بعينه ولم يجز ان
يغربهما فلبست في ذلك شك وانما هو تخيير ان لم يكن هناك شيء
موجود يشك فيه كما يكون في الخبر والثالث الاباحة جالس الحسن
او ابن سيرين والفرق بين هذا وبين التخيير فان الامتثال لا يكون الا بلا

قدام على احدهما واما بمنزلة او في هذه المعاني نحو جاءني اما زيد واما عمرو
واضرب اما زيدا واما عمرا وجالس اما الحسن واما ابن سيرين والجمهور
على انها ايضا من جملة حروف العطف والشيخ ابو علي لم يعدها منها
لوقوعها قبل المعطوف عليه ولدخول العاطف عليها واقتفاه
المصنف حيث لم يذكرها وجعل حروف العطف تسعة قال وام للاستفهام
متصلة اعلم ان ام يجيء على ضربين احدهما ان يكون متصلة ولا يكون
ذلك الا في الاستفهام نحو ايهم عندك ام عمرو والمعنى ايهما عندك وكذلك
اضربت زيدا ام عمرا والحاصل انها اذا وقعت بين مفردين فهو
متصلة واذا كانت متصلة صح ان يقال ايتهما والاتصال ان يكون معادلة
لهمزة الاستفهام وقريبة منها حتى يكونا جميعا بمعنى اي والفصل
بينها وبين او ان كل مع تعلم وجود احدهما عنده فتطلبه بالتعيين
ومع اولا تعلم وجود احدهما عنده ولهذا كان الجواب مع ام بذكر احدهما
نحو زيد ان كان زيد عنده اقيم وان كان عنده عمرو والوجود مع اول اكرم ثم
واليه ان يكون منقطعة وتقع في الاستفهام اما الخبر انما الاول نحو انك
لزيد عندك ام عندك عمرو فكانك استفهام عن وجود زيد عنده ثم
بدا

بدا لك عن هذا السؤال فاضربت عنه واستأنفت سؤالا آخر فقلت ام
عندك عمرو والمعنى بل عندك عمرو فام المنقطعة بمعنى بل مع الهمزة
ولا بد معها من اعادة الخبر فرق بينها وبين المتصلة واما
الفاء فلقولك انها لابل امم شاة كما كنت رأيت شبحا من بعيد فظننته
ابلا فاخبرت بأنه ابل على حسب اعتقادك ثم اعترضك شك جوزت له
ان يكون شيئا آخر فاضربت عن الاخبار اخذا في السؤال عن كونه شاة
فقلت ام شاة اي هي شاة قال ولا للنفي بعد الاثبات اعلم ان
لا وبل ولكن يشتركن في ان المعطوف بها يغاير المعطوف عليه اما
لا فهي للنفي بعد الاثبات نحو جاءني زيد لا عمرو فيدل على ان المجيء
من زيد لا من عمرو ولا يجيء الا بعد الاثبات لا تقول ما جاءني زيد لا عمرو واما
بل فهي للاضراب وهو الاعراض عن الشيء بعد الاقبال عليه فاذا قلت
ضربت زيدا لا عمرا وكنت فاعلا للاول دون الثاني بضربك زيدا ثم ظهر لك انك غلطت
في ذكره فاضربت عنه الى عمرو قالوا بل تقيضه لا لانها تنفي عن المنفي ما وجب
للاول وتثبت للمستأنف ما وجب للاول وتنفيه عنه وقد تقع بعد الامر المثبت
كما تقع بعد الموجب نحو ما جاءني زيد بل عمرو فاما بطلت نفس المجيء عن زيد واخبرت

ان الذي لم يجئ عمرو دون زيد ونقائض عبد القاهر بهذا على وجهين اما
ان يكون النفي بعد ما جاءني زيد بل جاءني عمرو فكما قصدت ان تثبت مجيء
لزيد ثم استدركت فاثبته لعمرو الغيت ان يكون المعنى ما جاءني زيد بل جاءني
عمرو ويكون نفي المجيء ثابتا لزيد واثباته لعمرو ويكون الاستدراك في
الفعل وحده دون الفعل وحروف النفي معا واما لكن فهي للاستدراك في بعد
النفي خاصة نحو ما جاءني زيد لكن عمرو فهي مختص موقعها بالاختصاص بالا
استدراك بعد النفي دون الايجاب لا تقول ضربت زيدا لكن عمرا الواو في
عطف المفرد على المفرد واما في عطف الجملة عن الجملة فهي نظيرة بل في جواز الا
استدراك بها في الايجاب نحو جاءني زيد لكن ولم يجئ وفي الفرق بين
الاستدراك والاضراب مذكورة في المتن **قوله** الفصل الرابع
في الاعراب الاصلي الكلام مدار الى على ثلثة معان اما جعل الرفع علما
للفاعلية والنصب علما للمفعولية والجر علما للاضافة لان الفاعل اقوى
من المفعول لكونه غير مستغن عنه والمفعول فضلة يتم الكلام بدون فاختص
بالرفع الذي هو اقوى لانه من الشفتين وعنائج في التلفظ به الى تحريك
عضوين واختص المفعول الذي هو افضل بالنصب الذي هو اخف واضعف
الضعف
لكونه

لكونه من اقصى الحلق والمضاف اليه وهو ما بينهما لكونه ثانيا فاختار في المعنى
وثالث مفعولا باخ الذي هو المتوسط بين الرفع والنصب لكونه
من وسط الحنك سلوكا لطريق التوافق التكاملي وبقال ان
الفاعل اقل من المفعول لكونه واحدا ليس الا وكونه المفعول
واحدا وصاعدا الى التسعة فاختص الاقل بالاثقل والاكثر بالاخف
انتهاكا لمنهاج التوازي والتعادل **قوله** والملحق بالفاعل عمدته
جميعهم على ان الفاعل اصل والمبتدأ فرع عليه خلافا لابن فقال
لنا ما روي عن علي رضي الله عنه انه قال الفاعل رفع وما شبهه به والمفعول
نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض وما جرى مجراه وايضا ان
الفعل تقدم على الاسم في باب الاسناد تقدم فيكون الجملة بالفعلية متقدمة
مرتبة على الاسمية فيكون الفاعل مقدما على المبتدأ ويبين ان الفاعل ابدا
او في الغالب ثانيا اثنين لانه لا يجاء الا الى شيء واحد وهو الفعل و
المبتدأ ابدا او في الغالب ثالث ثلثة لافتقاره الى الخبر والى العائد منه
اليه ولا شك في تقدم الاثنين على الثلاثة وقد ذكرنا فيما سبق
مشابهته بين الملحقات بالفاعل فلا نعيده **قوله** والمفعول

خمسة انما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه مفعول على الاطلاق الا ترى
قلت ضربت ضربا كما تركت قلت او حزت ضربا او اعوشته فيكون مفعول
مطلق لانه مفعول على الاطلاق بخلاف ما اذا قلت ضربت زيدا فانك ليست
بفاعل ذي على الاطلاق وانما اوقعت به فعلا وعلى هذا سائر المفاعيل
وانما خلق الحال والتمييز والمستثنى المنصوب بالمفعول بجميعهن فضلة
في الكلام مثله وللحال شبه ما قرن بالظرف لكونه مفعولا فيها والمستثنى
بالمفعول معه لان الفاعل فيه بتوسط فعل والجر الاصلي تدفاف اليه
بالاضافة المعنوية انما كان الجر في كفى بالله ولا تلقوا بايديكم صبل لان المجرور لفظا مرفوع او منصوب او سعي اذا المعنى كفى بالله ولا
تلقوا بايديكم على احد التاويلين فكذلك المضاف اليه في الاضافة
اللفظية لانه فاعل او مفعول على ما سبق فعلا واعراب الفعل غير حقيقي
كل ما لبس فيه فاعلية ولا مفعولية قد ذكرنا فيما سبق ان حق الاعراب
للاسم في الاصل لان وضع الاعراب على ان يميز بين المعاني المختلفة
ومحل تواردها هو الاسم دون الفعل والحرف اذ الافعال والحروف
تدل صيغتها على معانيها فوجب ان يكون الاعراب للاسم لا غير واما الفعل
فاغر

فاغرية جراحيله وانما هو بسبب المضارعة التي سبق ذكرها في صدر الكتاب
قوله وبقال الاعراب صحيح وغير صحيح اعلم ان اختلاف الصيغة لا يكون
اعرابا وانما هو اختلاف الآخر باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل
كذا فلفظ هو مبني الآن كناية عن اسم مرفوع ولهذا سمي ضمير مرفوع
وكذا اذا قلت اياك ضربت فلفظ اياك مبني الآن كناية عن منصوب
ولما كانت هذه الاسماء تنوب مناب الاسماء الظاهرة وسمت الحاجة
فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع عما كان كناية عن منصوب او مجرور
ولم يمكن اعرابها للعلة اوجب بناءها فصيغ لكل واحد من هذه الا
حوال صيغة ليكون علما لم يبطل بناءها ويحصل للمتكلم الغرض المقصود من
التمييز بين هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل
عليه الاعراب نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيها اختلاف الآخر لاختلاف
العوامل لم يحكم باعرابها صريحا فقيل انه اعراب غير صريح فعلا
وهي على ضربين متصل وهو ما لا ينفك عن اتصاله بشيء فان قلت
كيف عرف المتصل بالاتصال هو ان تعريف الشيء يشفه قلنا عرف
المتصل المصطلح عليه بالاتصال العرفي اللغوي وبنا غير ذلك

فلا يلزم ما ذكرت ثم ان ضمير المتصل اما ان يكون مرفوعا او منصوبا
او مجرورا اما المرفوع فقد يكون بارزا وهو ما لفظ به نحو ضربت وضربا
وضربوا او مستكنا وهو ما لم يلفظ به نحو زيد ضرب اي ضرب هو ثم
ان المستكن اما ان يكون لازما اي لا يسند الفعل اليه الا في ذلك
في اربعة افعال الافعال بدا مسندة اليي ما استكن فيقال من انا
ونحن وانت او غير لازم ما يسند الفعل اليه تارة والى غيره اخرى كما
منصوبا في فعل الواحد الغائب نحو زيد فعل وهو فعلت ظانة كما يسند
اليه يسند الى الظاهر والبارز من القسمين نحو ضربت زيدا وما ضربت الا
هو ومن المستكن في الصفات نحو زيد ضربت لانك تسند الى المظهر
ايضا نحو زيد ضارب غلامه والى البارز اذا اجري على غير ما هو له
نحو هند زيد ضاربته هي فالصفة جارية على زيد لكونها خبرا له
وهي لهند فابرزت ضميرها ولذلك لازم في الصفات بخلاف الفعل
نحو هند زيد ضربت اخطأ طالما ثبت الصفات عن ثبت الافعال
واما ضمير المنصوب والمجرور فلا يكونان الا بارزين لان الاستتار
من خواص المرفوع لانه يضمر اذا الفعل يدل عليه لكونه كالجزء منه بخلاف
المنصوب

المنصوب والمجرور فانهما لا يضمران بل يجيء فان لمجيئهما فصلة
يتم الكلام بدونها واما المنفصل فهو جار مجرى المظهر في
استقلال والتلفظ به وحده ويكون مرفوعا نحو هو فعل كذا
ومنصوبا نحو اياك اكرمت ولا مجرورا لهذه اذ لا يمكن انفصال
المجرور عن الجار بخلاف المرفوع والمنصوب الا ترى انه يجوز في كل واحد
منهما ان يفعل بينه وبين عامله نحو ما ضرب الا زيدا وما ضربت الا زيدا
وان يعود به الكلام نحو زيد فعل وزيدا اكرمت بخلاف المجرور فقال
والفاظ المنفصلة والمتصلة سبعة واربعون لفظا انا موضوع
ليكون كناية عن المتكلم والوقف عليه بالالف تارة وبالهاء اخرى
انه ووقد لحق الالف حال الدرج اجراء للوصل مجرى الوقف نحو قولك انا
شيخ العشيرة فاعرفوني واما نحن هو جمع انا على غير لفظ الواحد كما قالوا
المرأة والنساء والخلفة والخلائف وكذا قيل تثنية نحن وانما يأتي نحن ولم
يجمع على لفظ لان المتكلم لا يقترن اليه متكلم وانما يقترن اليه الغائب
او المخاطب الا ترى انك اذا فعلت في قولك نحن فعلنا قلت
انا وزيد فعلنا او انت وانا فعلنا ولا يمكن ان تقول انا وانا فعلنا

فهذا

فلهذا استوفوا للتثنية لفظ بدل على الاثنين فما فوق وبنى على
القسم لانه ينبئ على معنيين فعلوى ومثل قط وقيد واما انت فنحو
فحيم الخطاب والاسم باتفاق منهم ان والتاء للخطاب ولا محل لهما من
الاعراب بخلاف هنا في ضربت وانما دكروا التاء ليدل الجمع ساكنا قالوا
انتم وانتن ولم يقولوا انتُ بالضم لانهم وضعوا انا لاول مراتب
الحاضر وهو المتكلم وحركوا فيه النون اظهارا المخرجها اذ لو سكنت
لكانت في المضموم عنهم واذا حركتا شرعوا النحية تخفيفا ثم زادوا التاء
للخطاب فقالوا انت ولو فعلوا مثل هذا في ضربت لنزكهم حذف التاء
من المتكلم ويبين الفاعل وانما اختص الفتحة بالمذكر دلكرة قسم
قالوا في التثنية انتما وفي الجمع انتم وفي العاميين بهما وهم وكان
القياس انا نستوفيات علم التثنية بواو النون وعلم الجمع بواو
الا انهم عدلوا عن القياس لانهم لو قالوا انتما لالتبس بالو
قف فيمن يقول انتا ولانهم لو انتا واسوا للزمهم ان يقول بهوا
بهوا وكان يفضي الى اجتماع المعتلتين في اخر غير المتمكن فلم يفعلوا
بل لما كانوا ابدلوا من الواو في هُوَ ميما لان الميم من مخرج الواو وهي

اجدر

اجدر على الحركة التزموا الميم في جميع الباب وقالوا في الجميع انتم والا
صل انتمو اسبدليل مراعاتهم في الضرورة والاختيار ووجوبه انكرمكمو
هاو نصرتموه وانما حذفوا الواو تخفيفا جنسا من الالباس ولم يحذفوا في
التثنية بالجميع وبعكسه لان الجمع اثقل من التثنية فالتخفيف به
اولى وانما ضموا ما قبل الميم فيهما وانثنى المذكر والمونث لان الميم شفوية
فجعلوا حركة ما قبلها من جنسها وهو الضم اشفوق اتباعا ولانهم
جعلوا حركة ما قبل حرف التثنية من جنس علامة المظهر مضطربين
فيخونيان فجعلوا لها حركة ما قبل ميم الشفوية من جنسها والفرق
كوبين المذكر والمونث في التثنية ولم يشترطوا في الجمع حربا على
منوال المظهر وقالوا في جمع المونث هن وافتن ولم يجمعوا بينهما
بالالف والتاء ايغاما للمخالفة بين الفرع والاصل عن المظهر والمظمر
وخصوا النون لانها علم الجمع في ضربنا ونقدن وشتدنت لان
الاصل ضمن وانتمن فقلبت نونا ولو غم واما المنفصل المنصوب
فهو اتا جمهور اصلها بنا وما يتعلق به من الكاف ونحوها الواحق
للتدلالة على احوال المرجوع اليه ولا محل لهذه اللواحق من الاعراب

وهو نظير التاء في انت وعند الخليل انها مجرورة المحل باضافة آيا اليها
لانه اسم مبهم فلم يحصل افراده باضافة واستدل بما وكاه عن العرب اذا
بلغ الرجل الستين فاياه واياك وانما اشتد ايا حيث اضاف آيا الى الاسم واما المتصلة
بدا المتصلة فما كان للرفع منها نحو التاء في ضربت وهب مضموم للمتكلم
ومفتوح للمخاطب المذكر ومكسور للمخاطبة المؤنث وقد استوا شر
المتكلم باقوى الحركات ولما فتحت في خطاب المذكر وكسرت في خطاب
المؤنث لما ذكرنا في المنفصل وقالوا ضربت وضربتا لانهم قالوا في المنفصل
انا عن تم جميع ما ذكرناه في انتما وانتم وانتن جاء في ضربتما وضربتم
وضربتن ثم ضمير الغائب الواحد لا يكون الا مستكنا نحو زيد ضرب هو يعني
ضربا هما ولم يبرز ذلك المفعل يدل عليه واما في التثنية والجمع وغوله
ضربا وبوا وضربتا وضربن ولم يديدوا بهم فرقا بين المستكن والبارز
اذ قولك ضربا تثنية للمستكن في زيد ضرب وضربتا للبارز في ضربت
ولم يسووا بين المذكر والمؤنث اذ امكنهم الفرق باقحام التاء نحو
ضربتا ولم يمكنهم هنالك لانه قد دخلت هنالك التاء للخطاب
فزيادته مرة ثانية يخل بالفرق لاجتماع التاءين وهو مستثنع
جدا

وقالوا في الجمع ضربن نسوة واحد بخلاف ضربين لان احدى النونين
هنالك يدل من الميم في الواحد والميم بها قبل منها فهذا حكم
الضمائر اللاحقة بالماضي واما اللاحقة بالمضارع فضمير نحو الواحد
الغائب المستكن في زيد يضرب وكذا ضمير التثنية نحو هند تضرب وكذا ضمير
المخاطب الواحد والمتكلم الواحد والجمع نحو انت تفعل وانا ادفعل و
نحن نفعل وتتميز هذه الاحوال بالزوائد التي الحقت في
صدر وتقول في الغائبين والغائبتين يضربان ويضربون كما
قالوا ضربا وكما ان المضارع لما كان معربا عوضوا عن حركته
الاعرابية النون وتقول في الغائبتين تضربان ولم يلحقوا آخره
التاء لان التاء في اول تغنى عن ذلك وفي الجمع يضربن كما قالوا
في الماضي ضربن وتقول في تثنية المخاطب وجمعه تضربان وتضربون
ولا يزيدوا الميم كما ذكرنا من الفرق بين البارز والمستكن وتقول
في المؤنث المخاطب تضربين فتلحقوا الياء باخره علما للضمير المؤنث
لان التاء في اول علامة للمخاطب تمنع من زيادة تاء اخرى فجاؤا
بالياء لانها علم للمؤنث ايضا في هذه وتقول في تثنية تضربان

ولم يفرق بينهما وبين المذكر كما لا يفرق بينهما في ضرورة وتقول في الجمع
تفرين كما قالوا يفرين في الغائب سواء وفي المتكلم لا يبرز الضمير لان
حرف المضارعة في اول يغنى عن ابرازه ويؤمن الالباس وحكم الامر حكم
مخاطب المضارع الا في اتصال نون الاعراب لانه مبني او مجزوم وبنون التوكيد
تسقط في الجزم واما المتصل المنصوب فهو الكاف في اكرمك والياء في
اكرمني والهاء في اكرمه ولفظ المجرور كلفظ المنصوب على ما تقدم
قال الا ان ياء المتكلم نون عماد اعلم ان ياء المتكلم اذا كان ضمير المنصوب
يعد بنون فيلحقها نحو ضربني ويفرق بين صيانة للفعل من ان يجر آخره
الكسر فلا يكون في بنائه كسر وكلام يكثر فاعرابه جر ثم تحمل على الفعل
ان ولعل وانما في ذلك فقيل التي وكذا اخواتها واجاز وحذفها
للتضعيف مع كثرة الاستعمال كما حذف البت بخواتي وكاني ولكثرة الاعمال
ليسني الا في الصرورة الشعر واما اذا كان ضمير مجرور فلا يعد نحو مر بي ويلي
الاسم والحرف لم يجب صونهما عن الكسر الا في من وعن وقد وقط لانها
لما كانت مبنية على السكون عمدوا الى ما معربا ايقاعا على سكونها
وتفاديا من ان تزيد الكسرة قال وانا المتكلم اذا كان معه غيره نحو

ما قبله

ما قبله ساكنا في المرفوع وانما اسكن آخر الفعل مع ضمير العاملة ليتقدم
اليه الاشارة من التحرز من سكون توالي الاربع ما دكانه فيما هو في حكم كلمة
واحدة نحو بنا وعلى هذا دعونا وارمينا فلم يغلب الواو والياء الفا
سكونها ولم يفعل هذا مع ضمير المفعول نحو ضربنا واكرمنا ودعانا
ورمانا لان ضمير المنصوب ليس كالمجرور من الفعل بدليل هو في حكم الانفصال
وان ما بالفعل لفظا قال خاتمة الكتاب وبضمير العامل اعلم ان الضمار
الجار من قبيل الشواذ ولا يكون الا نادرا كما بين ان الجار تنزل من
المجرور منزلة الجزء من الكلمة فمنها اضمار رب بعد الواو نحو قوله وقاتم
الاعماق خاوي المخترق اي رب قاتم اعماقه مشوه الجواب جال الطريق
اللوفيون على ان الاسم مجرور بالواو لتنزيلها منزلة رب والبصريون
على ان رب مضمرة بعدها لكثرة الاستعمال وبعد الفاء نحو فوله فمثلك
حبلى قد طرقت ومرضع اي فرب امراة مثلك وسياق الكلام
يدل على ذلك ومرضع بمعنى ذات المراضع ولهذا ذكر تأنيثه
ومعنى الصفتها التقلتها وقوله عن ذي تمائم اي عن صبي ذي تمائم
وهن جمع تميمة وهي التعويذة ونحو الذبي التي عليه الحول وبعد

بل بلد ذی صعد واقبابا امر بلوب بلد وهن صمنا بعنی المفازة والاجباب
جمع صبب وهو خد السعود قوله ومن ذلک کان فی قولهم الناس
مجزیون باعمالهم ذکر سیبویه فی اعراب هذا المثال اربعة اوجه فیها
وهو الجر وهما ان یقال ان خیرا فخیر بنصب الاول ورفع الثانی علی تقدیر ان
کان عمله خیرا فجزاؤه خیر باضمار کان مع اسمها لدلالة حرف الشرط علیها
وخلو الابتداء من الثانی لدلالة حرف الجزاء علیه لاقتضائها الافعال
جملة اسمیة والثانی رفعهما معا علی ان الاول اسم کان فی عمله المضمرة فالخبر
محذوف والثانی خبر مبتداء محذوف والتقدیر ان کان فی عمله خیر فهو یجزی خیرا
وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف خبر کان والثالث ان تنصبهما جمعا
کخوان خیرا فخیرا فالاول علی ما ذکرنا فی الوجه الاول والثانی علی انه منصوب
والتقدیر ان کان عمله خیرا فهو یجزی جزاء والرابع ان یرفع الاول علی ما
ذکرنا فی الوجه الثانی وینصب الثانی علی ما ذکرنا فی الوجه الثالث قوله ومن
الاسماعیة لانضمام الامع شیء آخر العامل الشاعتی اذا اضمر فلابد ان
قرینة فی اللفظ تدل علیه منها ما تری فی اضمار ان من الفاظ التی تدل علیه
وفی اضمار الجازم من الاسماء التی فی اضمار من الحروف وفی اضمار
کان

کان من دون اشتط وقد حکم علی قولهم اقله لا فعلت بالنصب وزلا شیء فی
اللفظ یدل قوله والقیاس تبته لانضمار الابد لیدل الحال اعلم ان الفعل یضمر
ویترک معموله بحاله وذلک حیث یکون علیه دلیل من الحال او المقال
فالاول نحو قولک لمن رأیته یتهیأ للتعرض لضربه اضربه اذا الحال تدل
علی ذلک وهکذا اذا سمعت المستهلین فکبر وافقلت للهلال اباضمار
بشره او قوله للمستهلین سماه والمستهلین بمعناه لاجل المنتهی او فی حقه لالات
یکون المتهیئ المخاطب ولهذا اذا کان المضمر بریده او بعزول علی الغیبة
دون تریده والعرشم واما الثانی فنحو قوله تعالی بل ملة ابراهیم حنیفا فملة
منصوب باضمار نتبع وقد اضمر لدلالة ما سبق من الکلام علیه وهو قوله تعالی
کونوا هودا او نصاری تلک امانیهم کونوا هودا ونصاری تلک الاسم بعده دل ان تلک
اتلک نریده نتبع ومنه قولک لمن یقول من فعل زیدا باضمار فعلت فعلت زیدا ورفعه بالفا
علیه اولی من رفعه بالابتداء وذلک لان الجواب من فعل فعلت زیدا لان زیدا فعلت لتطا
بقة الجواب السؤال کما ان جواب من ضربت زیدا باضمار ضربت زیدا لان زیدا بالرفع
قوله وقریب من هذه الاضمار علی شرط التفسیر الاضمار علی شرط التفسیر
من قبیل القسم الثانی وهو ما یکون الدال علیه من الالفاظ الا ان الدلیل

УНИВЕРЗИТЕТСКА БИБЛИОТЕКА „СВЕТОЗАР МАРКОВИЋ" НИШ
Инв. Бр. 43657

على اضمار الفعل في قوله بل ملة ابرهيم حنيفا متقدم عليه وهو قوله
كونوا هودا او في ما يضمر على شريطة التفسير متأخر عنه فهذا معنى قوله
الا انه يعقبه وفي الاول ما سبق ثم ان الاسم قد يكون مرفوعا بفعل مضمر
يفسره الظاهر وقد يكون منصوبا ايضا اما المرفوع فنحو قولهم جلا زيد
خرج فارتفاع زيد بفعل مضمر يفسره الظاهر اي هل خرج زيد خرج الا انه ضمر
استغناء بتفسيره عنه وليس ارتفاعه بالابتداء لان هل يقتضي الفعل فلا
يليه الاسم الا نادرا وكذا حكم الاسم الواقع بعد لو وان واذا وهلا او
نحو ذلك مما فيه من اقتضاء الفعل واما المنصوب فنحو قولك زيدا
الله ضربته فزيدا الله منصوب باضمار فعل يفسره الظاهر بعده فزيدا ضربته
لان انتصابه بالفعل المتوجه عنه الكون مشغولا عنه الكونه بضميره غير ممكن
فلزم اضمار الفعل قبله ثم ان المضمر اما ان يكون عين المظهر نحو ما ذكرنا
او فعلا في معناه نحو زيدا مررت به اي جاوزته ولا يصح اضمار مررت لانه لا ينصب المفعول
لانه لازم او ما هو لازم معناه نحو زيدا ذهبت غلامه اي ابتعت زيدا ذهبت غلامه لانه اهانه او بلى
من لوازم ضرب الغلام وجزاء به الا طلب فيه محال لكنه يقتضي الملال فاقتصر عليه هذا
القدر فليس آخر ما عن الشافي تمت الكتاب بعون الله تعالى في قصبة نهاوند خلف حرسه
تمام اول ذي رمضان سنه يكهزار دكبرس انجس كوتنده نهاوند